



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات العليا / الماجستير

**تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي باستخدام
النماذج الرياضية (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات
المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية).**

رسالة تقدم بها الطالب

كرار محمد سماوي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
والمالية المصرفية.

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الخالق دبي الجبوري

٢٠٢٢ م

بابل

١٤٤٤ هـ



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا / الماجستير

**تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي
باستخدام النماذج الرياضية (دراسة تطبيقية في عينة من
الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية).**

رسالة تقدم بها الطالب
كرار محمد سماوي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات الحصول على
درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

بإشراف
الأستاذ الدكتور
عبد الخالق دبي الجبوري

٢٠٢٣ م

١٤٤٤ هـ

**Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial sciences**



**Analyzing The Relationship Between Financial
Insolvency and Banking Performance by Using
Mathematical Models - An Applied Study In a Sample of
Companies Listed in The Iraq Stock Exchange**

Thesis Submitted to

**To the Council of The College of Administration and
Economics, in Partial Fulfillment of The Requirements for
The Degree of Master of Banking and Financial Sciences**

**By
Karrar Mohammed Samawi**

**Supervised by
Prof . Dr . Abdulkheliq Dubai Al- Jubouri**

2023 A.D

1444 A.H

إقرار المشرف

أشهد إن اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (تحليل اثر العلاقة بين التعثر المالي (نموذج Sherrod) والاداء المصرفي لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) التي تقدم بها الطالب (كرار محمد سماوي) قد جرت بإشرافي في جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

التوقيع :

الاسم : أ.د عبد الخالق دبي الجبوري

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على توصيات الاستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

الاسم : أ.د أسعد منشد محمد

إقرار المقوم اللغوي

أشهد إن اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (تحليل اثر العلاقة بين التعثر المالي (نموذج Sherrod) والاداء المصرفي لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) التي تقدم بها الطالب (كرار محمد سماوي) قد جرى تقييمها لغوياً من قبلي ، وأؤيد انها خالية من الابخاء اللغوية.

التوقيع :

الاسم :

جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد

إني (م.م شفاء تركي عايز) خبير الاستلال الالكتروني لرسالة طالب الماجستير (كرار محمد سماوي) الموسومة بـ(تحليل اثر العلاقة بين التعثر المالي (نموذج Sherrod) والاداء المصرفي لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) أشهد ان هذه الرسالة قد حددت نسبة الاستلال لها تحت اشرافي وعدت مؤهلة للمناقشة وذلك لاستيفائها جميع متطلبات هذا الجانب.

التوقيع :

الاسم : م.م شفاء تركي عايز

جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد

الآية الكريمة

وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ

(سورة التوبة : 105)

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والشمس وضحاها ؛ والقمر اذا تلاها ؛ أهدي رسالتي ونحوها الى أبي الذي
علمني كيف بالعلم والأخلاق أتباها ؛ والى أمي التي أسعى كل عمري لرضاها؛
والى بلادي التي كنا اليوم فداها ؛ ورسالتي المحروسة بسورة الفلق أهديها لكل
من قدم لي العلم في طبق على طبق منذ أقرأ بأسم ربك الذي خلق.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بين لنا سبيل الهداية، وأزاح عن بصائرنا ظلمة الغواية والصلاة والسلام على النبي المصطفى والرسول المجتبي المبعوث رحمة للعالمين وقدوةً للسالكين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن أتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فأشكر الله العلي العليم أن يسر لي طريق العلم، وأنار لي دروب المعرفة، وأتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان والعرفان بالجميل إلى أستاذي المشرف الاستاذ الدكتور **عبد الخالق دبي الجبوري** الذي تفضلَ بالإشراف والتدقيق والمتابعة على رسالتي فجزاه الله خيرَ الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد **الدكتور حيدر الدليمي**، والسيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية **الدكتور أسعد منشد**، واشكر الكادر التدريسي في قسم العلوم المالية والمصرفية في الدراسات الأولية والدراسات العليا، واقدم شكري الجزيل إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة العلمية المحترمين لقبولهم مناقشة هذه الرسالة ولما سيبدوه من ملحوظات قيمة وسديدة تثري هذه الرسالة بالمادة العلمية.

ولا يفوتني وأنا أضع اللمسات الاخيرة في هذه الدراسة إلا أن اتقدم بالشكر الجزيل لكل من كانت له فيها مساهمة ولو بسيطة، لاسيما **الدكتور محمد باقر** دكتور المحاسبة والتمويل في جامعة لندن وفقه الله وحفظه لكل خير، و**الدكتور والأب الغالي حسين ديكان**، و**الدكتور حسن كريم الذبحاوي** في جامعة الكوفة أمد الله في عمره ومنحه الصحة، و**الدكتور الطيب علي الهندي** في جامعة الكوفة، و**الدكتور الكبير عدنان شمخي**، و**الدكتور الرائع والمبدع ميثم ربيع** في جامعة كربلاء، و**الدكتور المتميز محمد الظالمي** و**الدكتور والاخ الرائع حيدر حمودي** من جامعة الكوفة.

واقدم شكري الجزيل إلى موظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بابل.

وفي ختامنا أتقدم بشكري وتقديري إلى الوالدين الكريمين, اعترافاً بفضلهما ووفاءً بحقهما, ثم اشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة من الأهل والاقرباء والأصدقاء طيلة مدة الدراسة وكتابة الرسالة.

والله ولي التوفيق

الباحث

الفهرست

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية الكريمة	1
ب	الإهداء	2
ت - ث	شكر وتقدير	3
ج - د	الفهرست	4
ذ	المستخلص	5
1	المقدمة	6
7 - 1	منهجية البحث	7
8	الفصل الأول الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي	
9	المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي	8
21 - 9	المطلب الأول : مفهوم التعثر المالي	9
22 - 21	المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للتعثر المالي	10
26- 22	المطلب الثالث : طرق واساليب علاج التعثر المالي	11
26	المبحث الثاني : الاطار النظري للأداء المصرفي	12
33 - 27	المطلب الأول: مفهوم الأداء المصرفي	13
38 - 33	المطلب الثاني : مؤشرات الأداء المصرفي	14
45 - 39	المبحث الثالث : العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي باستخدام النماذج الرياضية	15
47	الفصل الثاني تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod)	
48	المبحث الأول : تحليل التعثر المالي للمصارف عينة البحث	16
50 - 48	المطلب الأول : واقع المصارف عينة البحث	17
63 - 50	المطلب الثاني : تحليل المؤشرات المالية للمصارف عينة البحث	18
71 - 63	المطلب الثالث : تحليل مؤشرات التعثر المالي للمصارف عينة البحث	19
89 - 72	المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الأداء للمصارف عينة البحث	20
94 - 90	المبحث الثالث : تطبيق نموذج (Sherrod) للمصارف عينة البحث	21
96	الفصل الثالث تحليل العلاقة بين التعثر المالي والاداء المصرفي للمصارف عينة البحث	
98	المبحث الأول : تحليل مؤشرات التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة	22
99	المطلب الاول : تحليل واقع التعثر المالي والأداء المصرفي لمصرف بابل	23
104	المطلب الثاني : تحليل واقع التعثر المالي والأداء المصرفي لمصرف الشمال	24
109	المطلب الثالث : تحليل واقع التعثر المالي والأداء المصرفي لمصرف المتحد	25
114	المطلب الرابع : تحليل واقع التعثر المالي والأداء المصرفي لمصرف الاقتصاد	26
148 - 118	المبحث الثاني : الجانب الاحصائي	27
151 - 149	الاستنتاجات والتوصيات	28
133-128	المصادر	29
	الملاحق	30

فهرست الأشكال

الصفحة	الشكل	ت
54	تطور المؤشرات المالية لمصرف بابل للمدة (2016-2020)	1
57	تطور المؤشرات المالية لمصرف الشمال للمدة (2016-2020)	2
60	تطور المؤشرات المالية لمصرف المتحد للمدة (2016-2020)	3
62	تطور المؤشرات المالية لمصرف الاقتصاد للمدة (2016-2020)	4
64	تطور رأس المال العامل للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2020)	5
65	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2020)	6
67	الائتمان المتعثر للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2020)	7
69	تطور نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع التسهيلات الائتمانية للمدة (2016-2020)	8
70	نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع الموجودات للمدة (2016-2020)	9
71	نسبة الائتمان المتعثر الى رأس المال للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2020)	10

فهرست الجداول

الصفحة	الجدول	ت
53	المؤشرات المالية لمصرف بابل للمدة (2016-2020)	1
55	تطور صافي الربح بعد الضريبة لمصرف بابل للمدة (2016-2020)	2
56	المؤشرات المالية لمصرف الشمال للمدة (2016-2020)	3
57	تطور صافي الربح بعد الضريبة لمصرف الشمال للمدة (2016-2020)	4
59	المؤشرات المالية لمصرف المتحد للمدة (2016-2020)	5
60	تطور صافي الربح بعد الضريبة لمصرف المتحد للمدة (2016-2020)	6
62	المؤشرات المالية لمصرف الاقتصاد للمدة (2016-2020)	7
63	تطور صافي الربح بعد الضريبة لمصرف الاقتصاد للمدة (2016-2020)	8
64	صافي رأس المال العامل للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2020)	9
65	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2020)	10

	(2020	
67	الائتمان المتعثر للمصارف عينة البحث للمدة (2020-2016)	11
68	نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع التسهيلات الائتمانية للمدة (2016- (2020	12
70	نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع الموجودات للمصارف (2020-2016)	13
71	نسبة الائتمان المتعثر الى رأس المال للمصارف عينة البحث (2016- (2020	14
72	المؤشرات المالية المستخدمة لأداء المصارف عينة البحث	15
73	تطور مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي) للمدة (2020-2016)	16
74	نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف عينة البحث للمدة (2020-2016)	17
75	نسبة التداول للمصارف عينة البحث للمدة من (2020-2016)	18
76	تطور معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة (2016- (2020	19
77	تطور معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث لمدة (2016- (2020	20
78	تطور معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (2016- (2020	21
79	تطور معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف للمدة (2020-2016)	22
80	تطور ربحية السهم الواحد للمصارف عينة البحث للمدة (2020-2016)	23
81	تطور نسبة الاستثمارات الى الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (2016- (2020	24
82	تطور نسبة الائتمان النقدي الى الودائع للمصارف عينة البحث (2016- (2020	25
83	تطور نسبة (الاستثمارات+الودائع) الى الودائع للمصارف (2020-2016)	26
84	نسبة الديون الى مجموع الموجودات للمدة (2020-2016)	27
86	نسبة الديون الى حقوق الملكية للمصارف عينة البحث للمدة (2016- (2020	28
87	نسبة الديون الى رأس المال للمصارف عينة البحث للمدة (2020-2016)	29

88	نسبة راس المال الى الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2020)	30
89	نسبة راس المال الى الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2020)	31
89	نسبة راس المال الى الائتمان النقدي للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2020)	32
90	تصنيف القروض بحسب درجات المخاطرة وفق دالة الهدف (Z)	33
91	تطبيق نموذج (Sherrod) لمصرف بابل للمدة (2016-2020)	33
92	تطبيق نموذج (Sherrod) لمصرف الشمال للمدة (2016-2020)	34
93	تطبيق نموذج (Sherrod) لمصرف المتحد للمدة (2016-2020)	35
94	تطبيق نموذج (Sherrod) لمصرف الاقتصاد للمدة (2016-2020)	36
98	تحليل واقع التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف بابل للمدة (2016-2020)	37
103	تحليل واقع التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الشمال للمدة (2016-2020)	38
108	تحليل واقع التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف المتحد للمدة (2016-2020)	39
113	تحليل واقع التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الاقتصاد للمدة (2016-2020)	40
119	جدول ترميز متغيرات الدراسة	41
120	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث لمصرف بابل	
121	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث لمصرف الشمال	42
122	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث لمصرف المتحد	43
123	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث لمصرف الاقتصاد	44
124	مصفوفة الارتباط بين متغير مؤشرات الاداء المصرفي ومتغير واقع التعثر المالي	
125	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة السيولة النقدية وواقع التعثر المالي	

126	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة معدل العائد على الموجودات وواقع التعثر المالي	
127	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة الاستثمار الى الودائع وواقع التعثر المالي	
128	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة الديون الى مجموع الموجودات وواقع التعثر المالي	
129	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات وواقع التعثر المالي	
130	مصفوفة الارتباط بين متغير مؤشرات الاداء المصرفي ومتغير واقع التعثر المالي	
131	مصفوفة الارتباط بين متغير مؤشرات الاداء المصرفي ومتغير واقع التعثر المالي	
132	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة السيولة النقدية وواقع التعثر المالي	
133	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة معدل العائد على الموجودات وواقع التعثر المالي	
134	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة الاستثمار الى الودائع وواقع التعثر المالي	
135	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة الديون الى مجموع الموجودات وواقع التعثر المالي	
136	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات وواقع التعثر المالي	
137	مصفوفة الارتباط بين متغير مؤشرات الاداء المصرفي ومتغير واقع التعثر المالي	
138	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة السيولة النقدية وواقع التعثر المالي	
139	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة معدل العائد على الموجودات وواقع التعثر المالي	

140	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة الاستثمار الى الودائع وواقع التعثر المالي
141	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة الديون الى مجموع الموجودات وواقع التعثر المالي
142	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات وواقع التعثر المالي
143	مصفوفة الارتباط بين متغير مؤشرات الاداء المصرفي ومتغير واقع التعثر المالي
144	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة السيولة النقدية وواقع التعثر المالي
145	(نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة معدل العائد على الموجودات وواقع التعثر المالي
146	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة الاستثمار الى الودائع وواقع التعثر المالي
147	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة الديون الى مجموع الموجودات وواقع التعثر المالي
148	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغير نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات وواقع التعثر المالي

المستخلص :

تأتي أهمية البحث من كون موضوع التعثر المالي وعلاقته بالأداء المصرفي يساعد متخذي القرار (الإدارة العامة) من خلال مؤشرات الأداء المالي للمصرف على تجنب المخاطر والمشكلات التي تواجه النشاط المصرفي، فضلاً عن الأهمية البارزة للتعثر المالي والأداء المصرفي ودورها في تقوية وتعزيز رأس المال وزيادة حجم وجودة موجودات المصرف واتباع أفضل الممارسات والمعايير من أجل تحقيق أهدافها من جهة وتحقيق الاستقرار المصرفي من جهة أخرى ، ويهدف هذا البحث إلى معرفة العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي باستخدام نموذج (Sherrod)، وما يؤديه التعثر المالي من ضعف الثقة بين الزبون والمصرف ومن ثم فإن عدم إمكانية إيجاد الحلول من قبل إدارة المصرف سيؤول إلى الخسارة ومن ثم الافلاس والخروج من النظام المصرفي، وتكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية هل هناك علاقة ارتباط بين التعثر المالي والأداء المصرفي ؟ هل التعثر المالي يؤثر تأثيراً سلبياً في الأداء المصرفي ؟ هل تنعكس آثار التعثر المالي في مزاولة العمل المصرفي ؟ وللإجابة عن التساؤلات تمكن الباحث من وضع فرضية مفادها أن نموذج (Sherrod) له قدرة تنبؤية على اكتشاف التعثر المالي والحد من مخاطره , ويوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتعثر المالي في الاداء المصرفي, وأعتمد الباحث على اسلوب القياس الاحصائي, وذلك من خلال الاستعانة بالأساليب الاحصائية في اختبار وتقدير النتائج,, وتوصل البحث إلى النتائج الآتية : تم استخدام نموذج (Sherrod) الخاص بالتنبؤ في التعثر المالي للمصارف التجارية الخاصة وهي كل من : (مصرف بابل ، مصرف الشمال ، مصرف المتحد ، مصرف الاقتصاد) والذي يضم مجموعة متنوعة من المؤشرات المالية التي تساعد على التنبؤ في التعثر المالي من جوانب و مجالات محددة وكانت هذه النسب متذبذبة باستمرار ضمن احتمالية التعثر المالي للمصارف المذكورة اعلاه وذلك لعدة اسباب اهمها ان المصارف التجارية لا تملك الية فاعلة في تنويع عمليات الاستثمار.

Abstract :

The importance of the research comes from the fact that the subject of financial failure and its relationship to banking performance helps decision makers (public administration) through the bank's financial performance indicators to avoid risks and problems facing banking activity, as well as the prominent importance of financial failure and banking performance and its role in strengthening and enhancing capital and increasing the size and quality Bank assets and follow the best practices and standards in order to achieve its objectives on the one hand and achieve banking stability on the other hand, and this research aims to know the relationship between financial default and banking performance using the (Sherrod) model, and what leads to financial default of weak trust between the customer and the bank, and then the lack of The possibility of finding solutions by the management of the bank will lead to loss and then bankruptcy and exit from the banking system, and the research problem lies in answering the following questions: Is there a correlation between financial failure and banking performance? Does financial failure negatively affect banking performance? Are the effects of financial default reflected in the practice of banking business? In order to answer the questions, the researcher was able to develop a hypothesis that the (Sherrod) model has a predictive ability to detect financial default and reduce its risks, and there is a significant effect of financial default in the banking performance, and the researcher relied on the method of statistical measurement, through the use of statistical methods in Testing and estimating the results. The research reached the following results: The Sherrod model was used to predict the financial failure of private commercial banks, which are: (Babylon Bank, North Bank, United Bank, Economy Bank), which includes a variety of financial indicators that It helps to predict financial failure from specific aspects and areas. These ratios were constantly fluctuating within the possibility of financial failure of the banks mentioned above, for several reasons, the most important of which is that commercial banks do not have an effective mechanism in diversifying investment operations.

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا }

صدق الله العلي العظيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين . لا يسعني الا ان اسجد شاكراً للمولى العزيز الحكيم الذي منّ عليّ بالعون في انجاز هذه الرسالة فله الحمد من قبل ومن بعد .

السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمون .

السادة الحضور الكرام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يطيب لي أن اتقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان الى من تفضل بمتابعة هذه الرسالة ، حيث يعجز اللسان عن تقديم ايات الشكر والعرفان الى الدكتور (عبد الخالق الجبوري) لتحمله عناء الاشراف على الرسالة ومتابعته المستمرة وارائه السديدة التي اغنتها ، فلا يسعني الا ان اطلب من الله عز وجل ان يحفظه ويرعاه ذخراً لقسم العلوم المالية والمصرفية و للطلبة جميعاً . ويسرني ان اتقدم بالشكر الجزيل الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بابل لدعمها المتواصل واهتمامها بالدراسات العليا وطلبتها .

كما يفرض واجب العرفان ان اتقدم بالشكر الجزيل الى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية وجميع أساتذة القسم وكل من قدم يد العون والمساعدة في اتمام الرسالة .

واتقدم بالشكر والتقدير الى رئيس لجنة المناقشة واعضاءها المحترمون لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وتحملهم عناء قراءتها ، وانني سأعمل على تنفيذ مقترحاتهم بإذن الله ، لأنها ستعني وتعزز هذا الجهد ، وأدعو الله العلي القدير أن يوفقنا وياهم لما فيه الخير والفلاح .

يسعدني ويشرفني حضوركم في هذا اليوم للمناقشة والاستماع الى رسالتي الموسومة بـ :

" تحليل العلاقة بين التعثر المالي والاداء المصرفي باستخدام النماذج الرياضية - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي باستخدام نموذج (Sherrod)، وما يؤديه التعثر المالي من ضعف الثقة بين الزبون والمصرف ومن ثم فأن عدم امكانية ايجاد الحلول من قبل ادارة المصرف سيؤول الى الخسارة ومن ثم الافلاس والخروج من النظام المصرفي، وتكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية هل هناك علاقة ارتباط بين التعثر المالي والأداء المصرفي ؟ هل التعثر المالي يؤثر تأثيراً سلبياً في الأداء المصرفي ؟ هل تنعكس آثار التعثر المالي في مزاوله العمل المصرفي ؟ وللإجابة عن التساؤلات تمكن الباحث من وضع فرضية مفادها أن نموذج (Sherrod) له قدرة تنبؤية على اكتشاف التعثر المالي والحد من مخاطره ، ويوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتعثر المالي في الاداء المصرفي، وأعتمد الباحث على اسلوب القياس الاحصائي، وذلك من خلال الاستعانة بالأساليب الاحصائية في اختبار وتقدير النتائج.

ونظراً لأهمية الموضوع فقد قسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، ضم الفصل الأول منها الإطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي، اما الفصل الثاني فقد تطرق إلى تحليل مؤشرات النمو السنوي وتناول الاطار التطبيقي من خلال مؤشرات الأداء المصرفي ومؤشرات نموذج (Sherrod) لتحديد التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث، في حين تناول الفصل الثالث الإطار التطبيقي لبيان العلاقة بين التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي باستعمال القياس الاحصائي.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث :

أن للمصارف التجارية ولا سيما (عينة البحث) دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي بعامه والنشاط المصرفي بخاصة في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جداً) مقرونة بالشروط الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون او المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الاهلية.

اما اهم التوصيات :

ضرورة توجه المصارف عينة البحث لاسيما مصرف (الاقتصاد ، الشمال ، المتحد) لأيجاد حلول تمكنها من زيادة معدلات ربحيتها، والمطالبة بالديون التي بزمة الغير لغرض استردادها من اجل

تحسين وضعها المالي، مع التخطيط والدراسة لغرض تنويع عمليات استثمارها والتوجه بها الى استثمارات مالية تدر عائد بصورة مستمرة واقل خطورة لمشاكل التعثر المالي، اما بالنسبة لمصرف بابل حيث لا بد من معالجة بعض المشكلات لاسيما المالية والمتمثلة بالديون غير المسددة التي ساهمت في زيادة معدل التعثر المالي في عام (٢٠٢٠) من اجل الخروج من نقطة الخطر (التعثر المالي) والعودة به الى ما كان عليه في بدايات مدة البحث.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

التمهيد:

يعد التعثر المالي من الموضوعات الرئيسية في المصارف التجارية التي تبيّن مدى التزام الزبائن في الوفاء بالقروض المترتبة عليهم، ويمكن ان يؤثر التعثر المالي في الأداء المصرفي تأثيراً سلبياً كلما ازداد حجم الائتمان المتعثر بسبب تراجع الزبائن عن تسديد القروض في الآجال المحددة من قبل إدارة المصرف، ويتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية، تضمن المبحث الأول منها الاطار النظري للتعثر المالي، اما المبحث الثاني فقد تناول الاداء المصرفي، في حين اهتم المبحث الثالث بتناول العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي باستخدام النماذج الرياضية

المبحث الأول - التعثر المالي المفهوم - الأسباب - المخاطر :

المطلب الأول- مفهوم التعثر المالي:

أولاً: تعريف التعثر المالي:

«هو الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها»(Gitau، 2016، 52)، ويعرف أيضاً هو حالة تتجاوز فيها المطلوبات الموجودة في المصرف وتحدث بشكل عام بسبب نقص رأس المال، وعدم الاحتفاظ بنقد كافٍ، وعدم استخدام الموارد بشكل صحيح، والادارة غير الفعالة في جميع الأنشطة»(Panigrah، 2019، 65).

كذلك يمكن تعريفه بأنه «عدم قدرة المصرف على تلبية الطلب على النقود من قبل الزبائن في المدى القصير ويولد ذلك المخاوف والذعر لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجؤون لسحب ودائعهم، مما ينعكس في تلبية حاجات المتعاملين من السيولة وأن عدم الاستعداد لهذه الظاهرة من قبل المصرف تؤدي إلى التعثر المالي»(آل شبيب، 2012، 269).

أو «هي كافة أنواع التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها الزبون ولم يقوم بسدادها في موعدها، فيتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت يصبح ديناً متعثراً» (السيبي، 2004، 51).

أو "هو مواجهة المؤسسة للظروف الطارئة غير المتوقعة التي تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد المردود الاقتصادي أو فائض في النشاط يكفي لسداد التزامات في الأجل القصير" (المغربي، 2022، 103).

ويمكن تعريفه بأنه «الاختلال المالي الذي يواجهه الشركة بسبب قصور مواردها وقدرتها على الوفاء في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم التوازن بين موارد المصرف المختلفة (الداخلية والخارجية) من جهة، وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد، وإن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح ما بين الاختلال المؤقت العارض وبين تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال» (الخضيري، 1997، 33).

كما يمكن تعريفه بأنه «الحالة التي تحدث عندما تكون موجودات المصرف وإيراداتها أكثر من التزاماتها (مطلوباتها) بمعنى أن صافي رأس المال أكثر من الصفر، ولكن المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية كدفع الفوائد، أو دفع أقساط الديون، بمعنى أن التدفقات النقدية المتحققة من العمليات غير كافٍ لمقابلة احتياجاتها في الوقت المناسب، أي إن المشكلة مشكلة استحقاق، إذ إن موعد استحقاق الالتزامات

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

أسرع من موعد استحقاق ايراد المؤسسة (المصرف)، أو تكون مطلوباتها أكثر من موجوداتها وايراداتها أي أن صافي رأس المال العامل أقل من الصفر⁽¹⁾ (Pringle and Harris 623-633J، 1984). وإن أهم ما يميز الاختلاف حول موضوع التعثر المالي، أنه يستعمل كمرادف للإفلاس أو العسر المالي أو لوصف حالة مرحلة افلاس في الشركات، وكما يستخدم في الشركات التي تعاني من تراكم الخسائر لسنوات عديدة والتي تؤدي غالباً إلى الافلاس، ويعرف التعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي وصلت إليها الشركات والتي تتسم بحالات الاضطرابات المالية والتي تجعلها قريبة جداً من الافلاس، وتمثل الاضطرابات التي تحد بالشركات من خلال عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات تجاه الغير أو نتيجة الخسائر المتراكمة، ويمكن تعريفه بأنه ضرر أو مسايرة ما وخروجه عن مسارها الطبيعي إلى خارج المسار المستهدف أو المتوقع، والذي يتمثل بعدم قدرة الشركات على تسديد الالتزامات، ويعرف التعثر من وجهة النظر المصرفية هو المشروع الذي لا يفي بالفوائد في مواعيدها المحددة (Ross، 2002، 121) ومن المفاهيم المشابهة للتعثر الاتي :

1. الإفلاس: يقصد به اللحظة التي يتقرر فيها تصفية المؤسسة المالية (المصرف) قانونياً نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل شبه مؤكد.
2. العسر المالي: يختلف مفهوم العسر المالي وفقاً لشكل التحليل ويمكن استعماله في تحديد ذلك، إذ يقصد به حالة عدم قدرة الزبون أو المصرف على الوفاء بالتزاماته نحو الدائنين، ويتخذ العسر المالي شكلين هما :
 - أ. العسر الفني: هو الموقف الذي يعجز فيه المصرف عن مواجهة التزاماته المستحقة بالرغم من أن موجوداته أكبر من التزاماته (مطلوباته) ويعبر عن هذا المفهوم عادةً بأزمة السيولة.
 - ب. العسر الحقيقي: هو الموقف الذي يعجز فيه المصرف عن مواجهة التزاماته المستحقة وتكون موجوداته أقل من مطلوباته.
3. الزبون المتعثر: هو الزبون الذي يتوقف على سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها أو يواجه مشاكل إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية التخلف عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها.
4. الفشل: هو مفهوم عام يخطط بين المفاهيم المالية والقانونية للحالات والعسر في المؤسسات وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنه يجب التمييز بين الفشل المالي والاقتصادي:

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

أ. **الفشل الاقتصادي** : هي الحالة التي تكون الشركة عاجزة عن تحقيق العوائد لتغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة التمويل، وبعبارة أخرى هو تحقيق الإدارة للعائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات (الزبيدي، 2000، 273).

ب. **الفشل المالي** : هو ما يهم ادارة الائتمان والذي من خلاله يعجز الزبون عن تسديد مطلوباته من الأقساط المستحقة وكذلك فوائد هذه الأقساط (عبدالله ، 1993 ، 35).

ثانياً - مراحل التعثر المالي :

يمر التعثر بمجموعة من المراحل منها (R.Rajan، 2008، 383) :

1. **المرحلة الأولى** : وهي مرحلة ظهور الحدث العارض، إذ يواجه المصرف حادثاً عارضاً ما يتعلق بالناحية المالية، كأن يدخل المصرف بالتزام مالي كبير يشكل عبئاً ثقیلاً على موازنتها المالية دون أن تدرك ذلك.

2. **المرحلة الثانية** : هي مرحلة التغاضي عن الوضع الراهن، أي المرحلة التي تتجاهل بها الإدارة المخاطر التي تحيط بها كنتيجة للحدث العارض الذي ظهر بالمرحلة السابقة.

3. **المرحلة الثالثة** : هي المرحلة التي تزداد بها الخطورة مع استمرار الإدارة بالتجاهل وتسمى (مرحلة التعايش مع الوضع الراهن) وهنا تبدأ الخسائر بالتراكم على الإدارة.

4. **المرحلة الرابعة** : هي مرحلة التعايش مع التعثر المالي، إذ تصبح هذه العملية اعتيادية فهي تؤثر في توقف الالتزامات ويبدأ الدائنون بالمطالبة بحقوقهم.

5. **المرحلة الخامسة** : اما هذه المرحلة فهي مرحلة التعثر الكامل أو الفشل المالي (حدوث الأزمة المدمرة) وعندها تكون القيمة السوقية لموجودات المصرف أقل من مجموع المطلوبات وتصبح غير قادرة على سداد الالتزامات المستحقة عليها تجاه الآخرين بكامل قيمتها وهو الأمر الذي يؤدي إلى الإفلاس، إذ في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية

6. **المرحلة السادسة** : في حين هذه المرحلة هي مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع، إذ في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة الهيكلية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها بما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد (R.Rajan، 2008، 383).

ثالثاً - أسباب التعثر المالي :

1. الأسباب المالية :

في مقدمة هذه الاسباب هو عدم التناسب بين الودائع والقروض مما يعني خلل الهيكل التمويلي ويؤدي ذلك إلى تراكم ديون المشروع، مما يؤثر سلبياً في نتائج أعماله وظهور الخسائر الكبيرة مع فقدان السيولة النقدية والعجز عن الوفاء بديونه تجاه مختلف دائنيه لاسيما المصارف (الحمزاوي، 2000، 371).

2. أسباب يرتكبها المصرف :

أ. عدم اجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق وذلك قد يرجع سببه إلى قلة خبرة موظفي الائتمان والمحليلين الماليين في المصرف.

ب. عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان، قد يحابي مسؤول الائتمان بعض أقاربه أو معارفه ويتساهل معهم في شروط منح الائتمان.

ت. عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوافر فيها الصفات الأساسية (البضاعة التالفة او غير سهلة البيع).

ث. الاتصال غير الوثيق للمصرف به مما يجعله بعيداً عن معرفة ظروف الأسواق التي تنعكس على أعمال ذلك المقترض.

3. أسباب يرتكبها الزبون :

وتنشأ هذه الأسباب من خلال الآتي :

أ. عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن الزبون.

ب. استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الأغراض الممنوحة من أجلها.

ت. التوسع غير المدروس لعمليات الزبون الاستثمارية.

ث. اعتماد الزبون على مصادر دخل غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية وارباحه من فترة مالية إلى أخرى.

ج. عدم توافر الكفاءات الادارية والفنية لدى الزبون.

4. أسباب خارج ارادة المصرف والزبون :

من الاسباب التي تكون خارج ارادة المصرف والزبون كل مما ياتي:

أ. دخول الاقتصاد من مرحلة الانكماش والركود والكساد.

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

ب. التغيير غير المتوقع بالتشريعات والقوانين والانظمة.

ت. انخفاض مستوى استخدام التكنولوجيا الجديدة لاعتبارات فنية (الزبيدي، 2002، 188).

5. أسباب ادارية :

ان الاعتبارات الادارية هي بمنزلة القاسم المشترك في أغلب المشروعات المتعثرة، فالإدارة أياً كان مستواها والسياسات الادارية المنفذة في القطاعات أو ادارات المشروع وعدم توافر العناصر الادارية والفنية المتخصصة التي تتلائم وطبيعة النشاط ووجود الصراعات بين أعضاء الإدارة العليا وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك على النسب المطلوبة في ملكية رأس المال...الخ. هي من الأسباب الفاعلة في الوصول بالمشروع إلى مرحلة التعثر (الحمزاوي، 2000، 268).

6. أسباب تسويقية :

تمثل المسألة التسويقية من اسباب تعثر المصرف، فقد يواجه مصرف محدد المنافسة الحادة على تقديم أفضل الخدمات المصرفية وبأقل الاسعار، وهذا ما اثر سلباً على المصارف خاصة مع توسع المصارف في تقديم تسهيلات كثيرة مقابل اكتساب العملاء مما ادى الى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك المخاطر الائتمانية (الحمزاوي، 1997، 240).

7. أسباب قانونية :

تؤدي القوانين والتشريعات دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، إذ أنه كلما كان هناك قوانين جيدة تحمي المستثمر والشركات فسيكون الاستثمار أفضل وتكون الشركات أقوى، ولذا فإن عدم وجود القوانين الملائمة لتشجيع الاستثمار وكذلك عدم الوضوح والدقة في القوانين المعمول بها في الشركة تعد كلها من الأسباب القانونية التي تساهم في فشل الشركات (ساسية ، 2017، 65).

8. أسباب فنية :

تنشأ هذه الاسباب من خلال الآتي (الخرجي، 2003، 10) :

أ. التوسع الكبير في منح الائتمان بأنواعه كافة على أسس غير سليمة.

ب. توافر السيولة المرتفعة لدى المصارف بسبب ضخامة حجم الودائع لديها مما يجعل المصارف تتدفع

في منح التسهيلات والقروض.

ت. المنافسة بين المصارف.

ث. الصلاحيات الواسعة لمديري الفروع.

ج. لا تقترن الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع.

ح. بعض المصارف لا تلتزم بالتعليمات وما هو مخصص في منح الائتمان.

رابعاً - دلائل التعثر المالي :

تمثل الأعراض خطوطاً حمراء التي لا بد أن تخلق جواً من التوتر والانزعاج لدى الملاك أو الإدارة العليا للمصرف (مجلس الإدارة)، وهذه الأعراض تشير إلى مواطن الخطر في عمليات المشروع الفنية وفي تصرفات الإدارة، وهنا يتطلب ضرورة معرفة أسباب هذه الأعراض واتخاذ ما يلزم من الاجراءات التصحيحية لتجنب حدوث الفشل المالي للمصرف ومن أهم هذه الأعراض الاتي (بروم، 1977، 62):

1. تدهور موقف رأس المال العامل:

إن الانحدار المستمر في رأس المال العامل، وعدم كفايته لتمويل المصرف يشير إلى انخفاض درجة السيولة في بنوده (أي بطء تحويل بنوده إلى نقدية)، وهذا الامر فرض على الإدارة أو أصحاب المصلحة البحث عن أسباب عدم كفاية ونقص سيولة رأس المال العامل، ويقاس مدى كفاية رأس المال العامل من خلال عدد من المؤشرات المالية، فإذا وجد أن سيولة رأس المال العامل لا تتناسب مع المعدلات النمطية السائدة في الصناعة فإن ذلك الامر يشير إلى عدم كفاية وسيولة رأس المال العامل في المشروع وهنا يجب على الإدارة اتخاذ عدد من الاجراءات والمعالجات منها :

أ. الحصول على أموال جديدة من الملاك (أصحاب رؤوس الأموال).

ب. تأجيل توزيع الأرباح على المساهمين والاحتفاظ بها.

ت. مراجعة سياسات الائتمان والعمل على تخفيض قيم الحسابات المدينة.

ث. بيع وتسييل الموجودات الثابتة.

2. انخفاض مستوى العائدات مقابل التكاليف :

إن انخفاض مستوى عائدات المصرف من عمليات التوظيف، مقابل التكاليف يجعلها في موقف حرج وخاصة إذا كان هذا الانخفاض مستمراً مما يؤدي إلى انخفاض حجم صافي العوائد (الأرباح المحققة)، إذ يجب على إدارة المصرف اتخاذ الاجراءات لمواجهة هذا الهبوط.

3. ارتفاع حجم التمويل الخارجي مقابل حقوق الملكية:

إن ارتفاع حجم التمويل الخارجي مقابل حقوق الملكية يشير إلى انخفاض درجة الأمان التي تتمتع بها المصرف تجاه الوفاء بديونها للغير، وكذلك يشير الى اعتمادها الكبير على أموال الغير من خارج المصرف في تمويل انشطتها وعملياتها، مما يؤدي إلى ضعف المركز المالي للمصرف وزيادة المخاطر

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

واحتمالية العجز في دفع التزاماتها طويلة الأجل ومن ثم الفشل المالي وهنا يجب على ادارة المصرف اتخاذ عدد من الاجراءات لتصحيح هذا الوضع منها:

أ. خفض حجم الديون طويلة الأجل مقابل حقوق الملكية.

ب. الاعتماد على سياسة التمويل الذاتي (حقوق الملكية المساهمين)

خامساً - مؤشرات تعثر القروض :

من المؤكد أن دخول الزبون في مرحلة العسر المالي وتصنيف الائتمان الممنوح له من أنه قرض متعثر أم لا تنشأ فجأة ولكن تسبقها جملة ظواهر تتفاوت في حجمها وخطورتها، إلا أنها تشترك جميعاً في تحديد أن الزبون قد دخل مرحلة الخطر والقرض أصبح متعثراً (الزبيدي، 2002، 188)، وهناك العديد من المؤشرات السلبية لتعثر القروض منها ما يأتي (أرشيد وجودة، 1999، 281):

1. طلب الزبون زيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له.

2. وجود شيكات مرتجعة للزبون بسبب عدم كفاية الرصيد.

3. تحليل التقارير المالية الدورية للزبون، ومن أهم ما يجذب انتباه المصرف عند اجراء التحليل المالي طبيعة النقد، الحسابات المدينة، المغالات في التجارة، ازدياد التكاليف والمطلوبات المتداولة الأخرى، وارتفاع المسحوبات وتوزيعات الأرباح.

4. بيع بعض الموجودات أو اعادة استئجارها.

5. توقف الزبون أو تأخره عن سداد أي قسط من أقساط القرض.

6. التغير في مسؤولية الادارة لأسباب غير واضحة أو مقنعة للمصرف.

7. ترك كبار الاداريين لمناصبهم.

8. تغيير مدققي الحسابات.

9. فقدان الزبون للوكالات التي كان يوزعها.

سادساً - المخاطر التي تواجه المصرف :

1. المخاطر النظامية :

وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بشكل عام ولا يقتصر تأثيرها في شركة أو قطاع ما، ومن ثم فهي تؤثر في نظام السوق ككل، وهي ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الاضطرابات العامة أو حالات الكساد أو معدلات التضخم أو أسعار الفائدة.....ألخ)، وتقسم هذه إلى عدة أقسام هي:

أ. مخاطر التضخم:

هي المخاطر الناجمة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار (انخفاض القوة الشرائية للنقود)، إذ تؤدي مخاطر التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها، فإذا كان المصرف يعمل على تثبيت سعر الفائدة على القروض، فسيكون أكثر تضرراً من ارتفاع معدل التضخم لأن إيراداته الحقيقية ستخف بزيادة الأسعار، أي أن التضخم يؤدي إلى تخفيض العائد الحقيقي للمصرف الناتج عن الفوائد بمقدار المعدل الحقيقي للتضخم، وكذلك الحال مع الاقساط التي يتم تسديدها للمصرف (Jean، 2005، 112).

ب. مخاطر اسعار الفائدة:

هي المخاطر التي تنشأ من عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة فإذا يتعاقد المصرف مع الزبون على سعر فائدة محدد ثم ترتفع بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق عموماً، ومن ثم ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل درجة مخاطر القرض المنفق عليه نفسه، فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائداً يقل عن العائد الحالي السائد في السوق (أبو حمد، 2002، 225).

ت. مخاطر الكساد (الركود الاقتصادي) :

تشير مخاطر الكساد إلى الآثار السلبية التي تضعف بنشاط المقرض، ومن ثم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويمكن للمصارف أن تحد كثيراً من الآثار السلبية للمخاطر النظامية من خلال اعتمادها على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الآلية في التنبؤ وتقييم المتغيرات الاقتصادية والسياسية المتوقع حدوثها عامة، أي تحليل عناصر البيئة العامة (أبو حمد وقُدوري، 2005، 277).

ث. مخاطر سعر الصرف:

هي مخاطر التغير في أسعار العملات الأجنبية التي تؤثر في قيمة موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية إلى تغيرات وتذبذبات في قيم العملات الأجنبية التي جرى الاستثمار بها على أساس مقارنتها بالعملة المحلية، وهي حالة من عدم التأكد بشأن عوائد الموجود النقدي من خلال حركة التبادل بين الدولار الأمريكي مثلاً والعملات الأجنبية (Bodie، 2007، 614).

ج. المخاطر القانونية :

هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في التشريعات والانظمة مما يجعلها غير مقبولة قانونياً، وقد يحدث هذا القصور سهواً عند قبول مستندات الضمانات من الزبائن والتي يتضح لاحقاً أنها ليست مقبولة لدى المحاكم، وقد يحدث أكثر من واحدة من المخاطر المذكورة في آن واحد، لذا فإن المصارف عموماً ترسم سياساتها لإدارة وتحديد تلك المخاطر وتقوم بعد تحليلها بضبطها ضمن حدود معقولة، كما تقوم بمراقبتها باستمرار من خلال قسم ينشأ خصيصاً لأدارة المخاطر(الصيرفي،2007، 66).

2. المخاطر غير النظامية :

وتسمى أيضاً (المخاطر غير السوقية) "التشغيلية" وهي عبارة عن المخاطر المتبقية التي تتفرد بها مؤسسة مصرفية أو صناعة ما، أو هي الجزء من المخاطر الكلية التي تتفرد بها ورقة مالية محددة، فالتغيرات مثل (اضراب العمال والاختفاء الادارية والحملات الاعلانية وتغير أذواق المستهلكين والدعاوي القضائية) تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل النظامية ومستقل عن العوامل المؤثرة في الصناعات والأسواق والأوراق المالية الأخرى وأهم هذه المخاطر كالاتي (الحناوي، 2006، 322):

أ. مخاطر الإدارة :

يمكن أن يكون لأخطاء الإدارة آثار سلبية على نتائج أعمال المؤسسة، ومن ثم حدوث الاختلاف في معدل العائد الفعلي عن العائد المتوقع من الاستثمار، وذلك بالرغم من جودة منتجات الشركة وقوة مركزها المالي، لذلك تدخل المخاطر الناجمة عن الأخطاء الإدارية ضمن المخاطر غير النظامية، لأنها قد تحدث انخفاضاً في معدل العائد حتى في حالات ازدهار النشاط الاقتصادي (قاسم والعلي، 2017، 60).

ب. مخاطر الصناعة :

وهذا النوع من المخاطر يصاحب الصناعة التي تعمل فيها الشركة المقترضة انطلاقاً من أن العمل في بعض الصناعات الالكترونية مثلاً كصناعة الحاسبات يصاحبه عادةً مخاطر أعلى من غيره وذلك بسبب مخاطر التقادم التي تنتج عن خضوعها للتحديث المستمر (مطر، 2006، 377).

ت. مخاطر التشغيل:

هي المخاطر المرتبطة بالعمليات التشغيلية والأفراد والأنظمة والفشل في استعمالها (Roland، 2008، 10)، فبعض المصارف لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي المصرف ويجب أن يستوعب المصرف أيضاً السرقات التي تتم بوساطة الموظفين أو زبائن

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

المصرف، اذ تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل كثيراً عما هو متوقع، مما يتسبب بانخفاض صافي الدخل وقيمة المصرف، وهكذا فإن مخاطر تشغيل المصرف ترتبط بشدة بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يوظفها المصرف، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على نظام في تقديم المنتجات والخدمات يكون كفوء أم لا (حماد، 2001، 73).

ث. مخاطر الائتمان: إن عملية الائتمان لا بد أن تكون محفوفة بالمخاطر، فقد يعجز الزبون عن سداد أصل القرض وفوائده، وقد تكون له القدرة المالية على السداد، لكنه لا يرغب لسبب أو لآخر في السداد، ومخاطر الائتمان تتضمن الخسائر التي يمكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده (أرشيد وجودة، 1999، 213).

ج. مخاطر السيولة :

ويشير هذا المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة للنقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية الموجود (الأصل) الذي يمتلكه المصرف أو الحصول على أموال إضافية من الغير، ويتحدد هذا الأمر من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات المصرف من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض (الحنفي وأبو قحف، 2004، 275).

أ. مخاطر رأس المال:

يعد رأس المال لدى المصرف خط الدفاع الأساس لمواجهة أية خسائر محتملة، لاسيما في حال انخفاض أي بند من بنود الموجودات، وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض، ومما لاشك فيه أن النشاط المصرفي يحتاج إلى رأس مال أقل مما تحتاجه المؤسسات غير المصرفية الأخرى، وبالرغم من ذلك يمكن للمصرف العمل بنسبة تشغيلية عالية، بفعل الرقابة على المصارف من قبل البنك المركزي، مما دفعه إلى التوجه نحو رفع رؤوس أموال المصارف التجارية وتوفير هوامش الضمان كحماية لحقوق دائني المصرف وبخاصة المودعين (Chkir، 2001، 37-17).

سابعاً - الشركات الفاشلة والشركات الناجحة :

1. الشركات الفاشلة :

هي الشركات التي أفلست أو واجهت عسراً مالياً أو تم تصنيفها لمصلحة الدائنين، فقد عد (Beaver) معيار الفشل افلاسها أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، أو الامتناع عن دفع أرباح أسهمها الممتازة،

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

ويطلق عليها أيضاً الشركات التي يقل فيها العائد على الاستثمار، استناداً الى تكلفته الدفترية عن تكلفة رأس المال بالشركة المتعثرة التي تتصف بتعذر وفائها لالتزاماتها المستحقة بالرغم من زيادة موجوداتها عن مطلوباتها (Schall and Haley، 1986، 21) .

2. الشركات الناجحة :

ويقصد بها عدم تعرض الشركة للخسائر المتتالية بل وجود الأرباح المتتالية، فضلاً عن قدرة الشركة على تسديد ديونها المستحقة، ودفع أرباح أسهمها العادية أو الممتازة وهو ما تهدف إليه الشركات جميعاً، وأشار (Pinto) إلى أن نجاح الشركة يتحقق إذا حققت نتائجاً في الوقت المحدد، وكانت النتائج قريبة من الموازنة الموضوعية، ومستوى أداء مقبول، وتحقيق ارضاء واثباع للزبائن والمستهلكين، مع ملاحظة أنه يصعب قياس الرضا والاثباع لدى الزبائن والمستهلكين، إذ لا يزال رضا المستهلك مفهوماً غامضاً يختلف من شركة إلى أخرى (M.j.Gordan، 1997، 347) .

ثامناً - التعثر المالي في ظل العلاقة بين المخاطر التشغيلية والمخاطر المالية :

إن الهدف الاساس لدى إدارة أي مصرف هو الربح ومن ثم تعظيم ثروة حملة الأسهم، اي تعظيم القيمة السوقية للأسهم، لذلك يقوم المديرون بعملية تقييم التدفقات النقدية والمخاطر من اجل تعظيم ثروة الملاك (الطويل، 2008 : 44).

إن الأرباح المتحققة هي المصدر الرئيس للتدفق النقدي الذي يستخدم لسداد الالتزامات، إذ أن عدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها لا تعد مشكلة خطيرة إلا عندما تصبح قيمة الالتزامات للمصرف تفوق قيمة موجوداته، إي هناك خسائر تتراكم بصورة تجعل قيمة المطلوبات تفوق قيمة موجوداته، ويمكن القول هنا ان المصرف قد يواجه نوعين من المخاطر وهي : (المخاطر التشغيلية والمخاطر المالية)، فالنوع الأول يؤثر تأثيراً سلبياً في إيرادات وأرباح المصرف وذلك بسبب المتغيرات تشغيلية، أو الاقتصادية، أو السوقية،..... وغيرها، في حين يحدث النوع الثاني نتيجة عدم قدرة التدفقات النقدية على الوفاء بقيمة الالتزامات ويكون ذلك بسبب اعتماد المصرف على عمليات الرفع المالي كثيراً وهذا يجعل التزاماته تفوق أصوله، ومن ثم يمكن الربط بين كلا النوعين من المخاطر (التشغيلية، والمالية) عن طريق الآثار المتبادلة بينهما، فالمخاطر التشغيلية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على الأرباح ستعرض المصرف لخطر عدم القدرة على السداد، وبما ان الأرباح تعد المصدر الرئيس للتدفق النقدي الذي سيتم استخدامه للسداد ومن ثم فانه يعرض المصرف للخطر المالي، ولذا يتضح لنا كيفية حصول التعثر المالي في ظل العلاقة بين المخاطر (التشغيلية، المالية) (عبد الله، 1993، 67).

تاسعاً - آثار التعثر في المستوى الجزئي :

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

- تأتي خطورة التعثر في الآثار السلبية المترتبة عليه والتي في مقدمتها (المحمود، 2014، 54) :
1. تجميد جانب كبير من موارد المصرف المالية داخل القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة الصعبة الاسترداد.
 2. الانخفاض في إيرادات المصرف بصفة عامة لتجنب وتهميش العوائد الخاصة بهذه القروض.
 3. انخفاض القدرة التنافسية للمصرف لارتفاع تكلفة الاموال عند تدبير الموارد الاضافية استعاضة عن الموارد المجمدة في شكل قروض متعثرة .
 4. إن لانخفاض صافي ربحية المصرف تأثيراً وذاك لتجنب وتهميش العوائد المصرفية الناتجة عن تلك القروض المتعثرة والرغبة في تدعيم المخصصات.
 5. الاثر السلبي في جانب سيولة المصرف الناشئ عن الائتمان المتمثل بشكل القروض المتعثرة، ومن ثم التأثير في قدرة المصرف على مقابلة التزامات المصرف تجاه الغير.
 6. انخفاض قدرة المصرف على تدعيم الاحتياطات لتأثر صافي الربح بانخفاض الإيرادات وارتفاع المخصصات.
 7. تراجع درجة تقييم المصرف وتصنيفه ائتمانياً.

المطلب الثاني - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعثر المالي :

اولاً - الآثار الاقتصادية :

أ- الأثر في الاقتصاد الوطني وإيرادات الموازنة العامة :

يؤدي التعثر المالي إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من حصيلة الضرائب المحولة للدولة من المصارف (المؤسسات) المتعثرة، وجزء مهم من الموارد السيادية، نتيجة زيادة الطاقة العاطلة تتحول المؤسسات المتعثرة لسداد ديوانها إلى طاقات عاطلة داخل الاقتصاد الوطني.

ب- الأثر على مناخ الاستثمار :

يؤثر التعثر المالي للمصارف سلباً في كثير من المشروعات، بسبب الارتفاع في حجم الديون المتعثرة، والذي يعدّ مؤشراً لانخفاض عائد الاستثمار في بعض المشروعات، ناهيك عن تأثيره السلبي في تنفيذ خطط الحكومة التي تعمل على تنمية الاستثمار، وتوفير الكثير من فرص العمل (الإبراهيم، 2017 ، 47).

ت- الأثر على ملاك المصرف :

إن لتعثر المصرف آثار اقتصادية في ملكيه، وبفعل هذا الظاهرة تعد الفئة الأولى التي يصيبها الضرر، فالفشل الكامل للمصرف والذي يعني الإعلان عن الإفلاس والتصفية يؤدي إلى خسارة ملكيه

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

لرؤوس اموالهم، بسبب تحملهم للتكاليف المباشرة المتمثلة بمصروفات التصفية، والتكاليف غير المباشرة التي تتمثل بالأرباح الضائعة نتيجة التوقف، وبخلاف الدائنين منهم لا يتضررون من شيء عند تصفية المصرف الفاشل في معظم الأحيان، وأيضا ان المالكين يتأثرون عند وجود احتمال بفشل المصرف، وستراجع العوائد من الاسهم، الامر الذي يؤدي الى زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وفي بعض المصارف يصل الأمر إلى عدم توزيع الأرباح على المساهمين، بل وقد تلجا إلى الاقتراض عندما تصبح في حال احتياجها للنقدية (أزمة نقص السيولة).

ث- الأثر في الدائنين :

يؤثر تعثر المصرف أيضا في الدائنين، إذ يتأثر دائنو المصرف المتعثر، ويكون ذلك من خلال عدم استطاعتهم في استرجاع ديونهم، وعلى الرغم من ان القوانين الموضوعية للإفلاس في مختلف دول العالم هدفها بالدرجة الأولى حماية هؤلاء وضمان حقوقهم، إلا انه بمجرد الشك في عدم استطاعتهم لاسترجاع الدين فان ذلك يؤدي إلى الكثير من التقلبات عند اتخاذ القرارات (ساسية، 2017، 31-32).

ج- الأثر في معدل النمو الاقتصادي :

تعمل المصارف على مساندة المؤسسات في منحها للقروض المصرفية من اجل تمويل مشروعاتها بالأصول اللازمة للعملية الإنتاجية، فعندما تكون سياسة المصارف غير جيدة في تمويل تلك المؤسسات، ستتخفف معدلات النمو الاقتصادي في الدولة، والعكس صحيح عندما تكون سياسة المصارف في منح القروض ناجحة في تمويل المشروعات، فان ذلك الامر يساعد على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة، نتيجة التخصيص الجيد للقروض من قبل المصارف ووضعها تحت تصرف المشروعات المنتجة، اذ إن بعض الدراسات أثبتت وجود العلاقة السالبة بين تراجع معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع نسبة القروض الممنوحة المتعثرة (صديق ، 2004 ، 507).

ثانياً - الآثار الاجتماعية للتعثر المالي :

إن الآثار الاجتماعية لتعثر المصرف تنشأ عن الدور الاجتماعي الذي يؤديه المصرف بصفته مصدرا للشغل والازدهار من ناحية ،ومن جهة أخرى، فان احتواء المصرف على العنصر البشري يجعل الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يمتد إلى وجود الآثار النفسية وربما يكون وقعها اكبر من الآثار (الاجتماعية والاقتصادية).

حيث يؤدي تعثر المصارف وإفلاسها إلى فقدان العاملين لمناصبهم في العمل، ومن ثم تزداد معدلات البطالة، وتعدُّ البطالة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تحمل الحكومة تكاليف كثيرة جداً،

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

وبخاصة عندما تكون بمعدلات متزايدة من خلال دفعها إلى وضع الخطط لمواجهة الآثار السلبية، لانتشار البطالة، نتيجة تعثر المصرف وقيامه بتسريح بعض العاملين من اجل تقليل التكاليف، لذا تعجز عن تأمين حاجتها الأساسية، وعندئذ تظهر الطبقة في المجتمع، وارتفاع معدلات البطالة وحصول القلق لدى الموظفين الباقين خوفاً من تسريحهم.

كما أن ظاهرة التعثر للمصارف يمكن ان تكون لها اثاراً نفسية في المستوى الشخصي، لاسيما لمسيري المصرف، إذ ترتبط بهذه الظاهرة كثير من الأحاسيس منها (فقدان الشخص للثقة بالنفس، فقدان الشجاعة)، وأيضا (روح المغامرة والمخاطرة، والخوف من المستقبل المجهول). وهناك من الباحثين من يضع كل الأحاسيس المصاحبة لحدوث التعثر المالي تحت سقف إحساس واحد وهو " الحزن"، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور مجموعة من الأعراض المرضية (النفسية و الفيزيولوجية)، مثل (الفوبيا، ارتفاع ضغط الدم).

وتؤكد الدراسات ان العمال بمجرد وجود التوقعات بإفلاس المصرف، سيشعرون بالتهديد بتسريحهم من مناصبهم مما يجعلهم يعيشون في حالة الضغط النفسي الكبير هم وعوائلهم، وأما الأمر الأكبر أو الأعظم هو المسيرين، حيث تؤكد الدراسات ان الأثر النفسي لتعثر المصرف في مسيريه يؤدي إلى (4) أنواع من ردود الفعل، وربما تلحق الضرر بهم وبمصرفهم، وهي كل من (رفض التقبل للوضعية، تحمل مسؤولية الآخرين والغضب، اليأس والانهيال، الشعور بالخجل)، ويبقى الملاك المسيرين لمدة طويلة بعد فشل مصرفهم غير نشطين، ويتراجع مستوى الارادة، وحس الأعمال الذي باثروا فيه عند إنشاء المصرف أول مرة. (ساسية، 2017، 35-36).

المطلب الثالث - طرق وأساليب علاج التعثر المالي :

تختلف طرق معالجة أوضاع الشركات التي تواجه مشكلات مالية بحسب درجة التعثر المالي التي وصلت إليها فإذا كانت الآفاق المستقبلية للشركة مازالت واعدة، وهناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون للبقاء عليها عميلاً مريحاً على المدى البعيد، فقد يقوم الدائنون بتقديم التنازلات الطوعية للشركة وتتضمن تمديد فترة استحقاق الديون، أو تخفيض قيمة الديون بنسبة محددة أو الإثنين معاً، أما إذا كانت الآفاق المستقبلية لها غير متفائلة، ولكن الدائنين يفضلون البقاء على الشركة لأن قيمتها ككيان مستمر أكبر من قيمتها التصفوية، فإن الحل يكون بإعادة تأهيل المنظمة من خلال إعادة تنظيمها وتهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأسمالها لتخفيض نسبة المديونية ومن ثم تخفيض حجم الالتزامات المالية الثابتة عليها، أما إذا لم يكن هناك أي أمل بإمكانية استعادة الشركة لربحيتها والتغلب على مصاعبها المالية وكانت قيمتها التصفوية أكبر من قيمتها ككيان مستمر، فإن الحل يكون بتصفيتها وتتطلب عملية التصفية

الدخول في إجراءات قانونية تؤدي إلى إعلان إفلاسها، ولكن في واقع الحال نجد ان الشركات الكبيرة الحجم عادة ما تحظى بالرعاية من الحكومة إذ تتدخل في الوقت المناسب لحمايتها من التعرض للإفلاس، فضلاً عن ذلك أن بعض الشركات التي اوشكت على الإفلاس يتم إدماجها في شركات ناجحة، بل وقد تتم عمليات الاندماج تلك بالرغم من توافر شبهة إحتكارية تغاضت عنها الحكومة اعتقاداً منها بأن الآثار السلبية للإفلاس قد تكون أكثر خطورة على مستوى الاقتصاد الكلي (محمد، ، 137)، لكن هنالك العديد من الوسائل المسخرة لعلاج التعثر المالي وقد تتداخل هذه الوسائل أو قد توظف أكثر من وسيلة للعلاج و يتم استعمال هذه الوسائل بعد القيام بدراسة دقيقة ومستفيضة للتعرف على أسباب التعثر لكن يمكن وضع الوسائل الجيدة والنافعة للعلاج وتتضمن وسائل علاج التعثر المالي ما يأتي(الصريفي،2007،138-142) :

1. اعادة الهيكلة:

ويعني ذلك أن تتبع الشركة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والبقاء عليها. ولكي تكون إعادة الهيكلة فاعلة فينبغي أن لا تقتصر على إعادة الهيكلة المالية وإنما تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الاثنان معاً في تحقيق النتائج الفاعلة للتغلب على حالات العسر والفشل المالي ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي :

أ. إعادة الهيكلة المالية (تقييم الاصول) :

إعادة تقييم الأصول: هو تعديل يتم إجراؤه على القيمة الدفترية للأصل الثابت عن طريق تعديلها بالزيادة او النقصان اعتماداً على القيمة السوقية العادلة للأصل الثابت، أي أن إعادة التقييم يمكن ان تعكس كلاً من الأرتفاع أو الأنخفاض في قيمة الأصول الثابتة، ويشمل الغرض الذي يتم من أجله إعادة تقييم الاصول الاتي: (بيع الأصل الى وحدة أعمال أخرى، الأندماج، الأستحواذ على الشركة) ويتم إجراء التقييمات للأصل عندما يكون هناك فرق بين القيمة السوقية الحالية وقيمتها في الميزانية العمومية للشركة (القيمة الدفترية) ، ان إعادة تقييم الاصول بما يعكس قيمتها السوقية على نحو أفضل عن القيمة الدفترية يؤدي الى تحسن نسبة المديونية لحقوق الملكية ، الأمر الذي يتيح للشركة مجالاً واسعاً جداً للأقراض او البيع.

ب. إعادة هيكلة الديون :

ويساعد الشركة في إعادة هيكلة ديونها عن طريق التفاهم مع دائئنها على أحد أو بعض هذه الأمور :

تحويل الديون القصيرة الأجل الى الديون الطويلة الاجل مما يتيح للمنظمة فترة أطول لاستثمار هذه الديون

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

، التوقف عن السداد بأقساط الدين مؤقتاً أو ايقاف السداد بفترة سماح جديدة . تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

ت. مبادلة الديون بالملكية :

ويتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية (الحسابات الدائنة) إلى مساهمات في رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائنين وكذلك مالكي الاسهم.

ث. زيادة رأس المال:

تلجأ الشركة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة بخاصة إذا استطاعت تحقيق الارباح المستقبلية في ضوء توافر السيولة وذلك عن طريق زيادة رأس مالها بإصدارات الأسهم الجديدة.

2. الاندماج :

هو دمج شركتين أو أكثر في كيان جديد وهو عكس الاتحاد الذي تظل فيه شخصية الشركات الداخلة فيه على ما كانت عليه قبل الدخول في الاتحاد، وللاندماج أهداف ودوافع، أي إن دوافع وأهداف الاندماج متعددة ومتنوعة إلا أنه يمكن تحديد ووضع دوافع وأهداف الاندماج تحت مجموعتين هما :

أ. المجموعة الأولى : الدوافع والأهداف العلاجية :

(1) مواجهة بعض حالات الفشل المالي.

(2) مواجهة شدة المنافسة

(3) خفض التكاليف الضريبية.

ب. المجموعة الثانية : الدوافع والأهداف التطويرية :

ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

(1) التوسع وتطبيق نظام الإنتاج الكبير.

(2) تنويع المنتجات.

(3) السيطرة على الحصة الأكبر من السوق، وبالرغم ما للاندماج من مزايا عديدة ومتنوعة إلا أنه ليس

بالأمر الهين أو الخالي من السلبيات والمخاطر ولذلك فإن قرار الاندماج يحتاج إلى دراسة جدوى

معمقة لمعرفة آثاره المختلفة وتكاليفه وردود المنافسين، وكذلك الجوانب القانونية والإدارية لعملية

الاندماج والآثار المالية والضريبية والمحاسبية وكذلك وضع الحلول المقترحة للمشكلات المختلفة

الناجمة عن الاندماج.

3. التآجير :

وهذا الخيار يمكن أن يكون متاحاً إلا أنه يتوقف على طبيعة عمل الشركة أو إمكانية استمرارها في مجال نشاطه.

4. تغيير الشكل القانوني :

يعد تغيير الشكل القانوني من الطرق الفاعلة في علاج الخلل أو التعثر المالي في بعض من الشركات والمقصود هنا التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل آخر أكثر مرونة حيث يتاح للإدارة حرية كل من الحركة واتخاذ العديد من القرارات.

5. التصفية :

إذا كانت قيمة التصفية للشركة أعلى من قيمة استمرارها، فلا بد من إجراء عملية تصفية وتحقيق الإفلاس، حيث تتخذ الإجراءات القانونية نحو سداد التزامات الشركة تجاه الغير، وقد يكون الاتجاه إلى تصفية الشركة أمراً اختيارياً أو إجبارياً، فإذا قام المالك بذلك بنفسه ودون إجبار يكون من النوع الأول أما إذا كان من النوع الثاني فهو يعني عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير وعدم الوصول للحل مع دائنيه، وعندما تتعرض الشركة للتصفية فإن ذلك الأمر يدل على عدم وجود المشتريين لها عن طريق البيع لأسباب عديدة من أهمها (استمرار الخسائر وخفض الإنتاجية مع وجود الدلائل حول استمرار هذه الخسائر وصعوبة إعادة هيكلة الشركة لكي تعود بفاعلية لدائرة العمل والإنتاج).

6. البيع :

قد لا يجد المالك أمامهم طريقاً سوى إنهاء ملكيتهم للشركة عن طريق البيع وبالرغم من أن أول ما يتبادر إلى الذهن هو البيع من الدولة (المالك) إلى أطراف أخرى (أفراد أو جماعات) ففي هذه الحالة يطلق على عملية البيع (الخصخصة)، ويمكن أن يتم البيع من مالكي الشركة إلى أطراف أخرى (افراد وجماعات)، وتتعدد أساليب البيع وطرق التقييم من أجل إتمام عملية البيع بأعلى عائد ممكن للمالك وقد يكون البيع كلياً أو جزئياً للشركة ولذلك نستعمل اساليب عديدة في عملية البيع منها:

أ. طرح الشركة للبيع عن طريق المزاد :

وتلتزم هذه الطريقة بمبادئ العلانية والشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين المتقدمين لعملية الشراء عند إدارة المزاد أو تلقي العطاءات.

ب. طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء (الأطراف المغلقة):

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

وهي طريقة التي تهدف إلى اختيار أفضل المشتريين سواء من الناحية المالية أم القدرة على تشغيل الشركة، وتقوم هذه الطريقة أيضاً على المنافسة الحرة المشروعة.

ت. طرح المشروع للاكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة :

وهنا يتم توسيع قاعدة الملكية وزيادة مساهمة الأفراد والعاملين إذا أرادوا. ويتم ذلك بإعلان نشرة لدعوة الجمهور إلى الاكتتاب في أسهم الشركة محل البيع بعد تقييمها وتحديد سعر السهم المعروض وعدد الأسهم لكل شخص مدعو للاكتتاب وذلك بعد أخذ موافقة السلطات الرسمية.

المبحث الثاني

الأداء المصرفي - المفاهيم الأساسية والنظرية

المطلب الأول - أولاً - تعريف الأداء المصرفي :

للأداء المصرفي أهمية كبيرة في أغلب الاقتصادات، إذ ركزت عليه العديد من البحوث والدراسات المحاسبية والإدارية والمالية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها المصارف مقارنة بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة وغير المتوافرة كثيراً، ومن هنا نجد ضرورة الحصول على الاموال وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المنشأة ونموها وتطورها وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد التي تعد مهمة جداً لما لها من تأثير مباشر وغير المباشر في عمل المصارف ولهذا فإن الأداء المصرفي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، إذ يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مديات تحقيق أهداف المصرف والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساساً في تحديد مسيرة المصرف ونجاحها ومستقبلها (الزبيدي، 2000، 85).

ويعرف الأداء المصرفي بأنه عملية مراقبة ولكن في الحقيقة أن عمليات تقييم الأداء هي جزء مهم في المراقبة الكلية والهدف من التقييم تحديد المشكلة التي قد تعترض أداء المصرف (الزبيدي، 2008، 51). ويعرف هو تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرته على انشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وقائمة حساب الأرباح والخسائر والجداول الملحقه، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يؤخذ بنظر الاعتبار الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المؤسسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح (thausron، 2005، 23).

كذلك نعني به الوسيلة التي يتم بوساطتها التأكد من أن النتائج التي حققها المصرف في نهاية مدة زمنية محددة هي مطابقة لما أراد المصرف تحقيقه من الخطط والبرامج التي وضعتها الإدارة (Rose، 1999، 197).

ثانياً - أهمية الأداء المصرفي :

تحظى عملية الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة وكبيرة في جوانب ومستويات عديدة ومختلفة يمكن ابرازها كالاتي :

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

1. يبين قدرة المصارف التجارية على تنفيذ ما مخطط له من أهداف ومن خلال مقارنة النتائج المتحققة بالمستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أدائها بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل (القوارعة، 1982، 21).
2. يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنياً في المصرف بين مدة وأخرى، ومكانياً بالمصارف المماثلة الأخرى (kidwell and others، 2001، 10).
3. يوضح المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن اطار البيئة التي تعمل فيها من ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه (Simons، 2000، 15).
4. يساعد في الإفصاح عن الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
5. يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه.
6. يوضح كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف.
7. يساعد على تحقيق الأهداف المحددة والعمل على ايجاد نظام سليم وفاعل للاتصالات والحوافز.
8. يعمل على ايجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للمصرف مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه.
9. يكشف عن نوع المنافسة بين الأقسام المختلفة للمصرف مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه.
10. يشير الى مدى مساهمة المصرف في تطوير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة (Nedler، 1987، 10).
11. يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية سواء في المشروع الاقتصادي الخاص أم على مستوى الاقتصاد الوطني.
12. يساعد عملية الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها بأكمل وجه ممكن.
13. تبين مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه ممكن، في محاولة تجاوز القصور الذي حصل في عملية التخطيط نفسها.

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

14. توفير المعلومات للمستويات الإدارية كافة، لغرض المساعدة في اتخاذ القرارات والقيام بوظيفة التخطيط.

15. كشف العناصر البشرية الكفوءة، ووضعها في المواقع المناسبة، فضلاً عن تحديد العناصر التي تكون بحاجة إلى تطوير ودعم للنهوض بالأداء.

16. يقدم توضيحاً للعاملين عن كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه (Lawrence and others، 1991، 127).

17. مساعدة المصرف على وضع المعايير اللازمة لتطوير أدائها والتنسيق بين الأقسام المختلفة.

18. يساعد الأداء على الآتي (جاسم، 2006، 191):

أ. توجيه العاملين للقيام بأعمالهم.

ب. توجيه وإشراف الإدارة العليا في المصرف.

ت. توضيح سير العمليات الانتاجية.

ثالثاً - أهداف الاداء المصرفي :

لعملية الأداء في المصارف التجاري أهدافاً عديدة وهي كالاتي:

1. متابعة تنفيذ أهداف المصرف التجاري المحددة مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة ذلك استناداً الى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء (الكرخي، 2003، 32).

2. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف التجاري واجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تجنب الوقوع في الأخطاء مستقبلاً (Wetmore and R.Brick، 1998، 73).

3. بيان مدى كفاءة استخدام المصرف التجاري للموارد المتاحة عن النحو الامثل وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة للمصرف.

4. تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى اجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.

5. التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق أهداف المخطط لها من قبل.

6. التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المصرف لتحديد المجالات التي يجب أن تجرى فيها التحسينات.

7. ايجاد نوع من المنافسة بين أقسام المصرف لتحسين مستوى أدائها.

8. التحقق من أن الانجاز الفعلي كان وفق الأهداف والخطط الموضوعية.

9. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها فالمعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح والأمكانات المتاحة، إذ تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرية الواقعية.
10. توفير البيانات والمعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية الى الاجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من اجراء المتابعة الشاملة والمستمرة للنشاط لضمان تحقيق الأداء ورفع كفاءته.
11. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف التجاري تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين انماط الاداء ورفع كفاءته (H.Baughn، 1989، 82).

رابعاً - ركائز تقييم الأداء في المصارف التجارية :

- هناك ركائز رئيسة يستند عليها الأداء في المصارف التجارية وهي كالآتي (العيساوي، 2001، 87):
1. التحديد الدقيق لأهداف المصرف التجاري وفي المجالات المختلفة، إذ تتطلب عملية تقييم الأداء تحديداً واضحاً ودقيقاً للأهداف التي يسعى المصرف التجاري إلى تحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها الى اهداف فرعية قصيرة الامد واهداف بعيدة الامد، وأهداف رئيسة واخرى فرعية، ويجب أن تكون تلك الاهداف واضحة ومفهومة لدى جميع الافراد العاملين في المصرف.
 2. وضع الخطط التفصيلية في المجالات كافة مع مراعاة التنسيق بينها، بعد ان يتم تحديد الاهداف مفصلاً وبدقة، لا بد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشراً لتحقيق تلك الاهداف على النحو والصيغة والمدد المطلوبة على أن تتضمن تلك الخطط تحديداً للموارد المتاحة واسلوب استخدامها علمياً بما يمكن من تحقيق الاهداف بأقل كلفة ممكنة مع مراعاة ان تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الاهداف المحددة، فضلاً عن مرونتها لغرض اجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة لذلك.
 3. التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الادارية، وتتضمن القواعد الاساسية لنظام تقييم الأداء في المصارف التجارية لاسيما لمراكز المسؤولية ويقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة لاتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فكما هو معروف أن المصرف التجاري يمارس العديد من الفعاليات والانشطة، وتبعاً لذلك يوجد هناك عدداً من مراكز المسؤولية لها فاعلية أو نشاط في المصرف، لذلك فمن الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الادارية والفنية بوضوح من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

الانحرافات والاختناقات وتحليلها بهدف تحديد المراكز الادارية والفنية المسؤولة عن تلك الانحرافات والمساهمة في وضع الحلول الناجحة للتغلب عليها أو التقليل من آثارها السلبية.

4. الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء، إذ تقتضي اجراءات نظام تقييم الاداء في المصارف التجارية تحديد وضع المؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الاداء من أهم القواعد الاساسية لنظام تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الاراء فيها.

5. انشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق الأداء غير المرغوب فيه.

خامساً - مراحل تقييم الأداء :

1. المرحلة الأولى: وتمثل مرحلة جمع البيانات والمعلومات الاحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم وتشتمل هذه البيانات والاحصاءات البيانات لعدة سنوات وللنشاطات المختلفة التي يمارسها المصرف التجاري.

2. المرحلة الثانية: اما هذه المرحلة فهي تحليل البيانات والمعلومات الاحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الاداء في المصرف التجاري.

3. المرحلة الثالثة: في حين المرحلة الثالثة تقوم باجراء عملية التقييم باستخدام النسب المالية اعتماداً على البيانات المتاحة للنشاطات والعمليات المختلفة التي يشتمل عليها أداء المصرف التجاري.

4. المرحلة الرابعة: وهي مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الاخفاق الذي صاحب أداء المصرف التجاري مع حصر وتحديد الانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف التجاري، ومن ثم تفسير الاسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات ووضع الحلول لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق الأداء الأمثل للمصرف .

1. المرحلة الخامسة: مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف التجاري وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الاداء المطلوب والافادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الاخطاء مستقبلاً (عبد الرحمن والمرسي، 2006، 487) .

سادساً - مصادر تقييم الأداء المصرفي :

هناك مصدران لتقييم الأداء المصرفي (الحيالي، 2002، 27) هي:

1. مصادر داخلية :

هي المصادر التي في داخل المصرف وتعمل بالمعلومات المحاسبية والاحصائية والادارية والاقتصادية.

2. مصادر خارجية :

اما المصادر الخارجية فتتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المصرف ولعل أبرزها (أسواق المال ومكاتب السماسرة والهيئات والبورصة والصحف المتخصصة والمجلات ودوائر الدولة المختلفة ذات العلاقة) (وزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الاحصاء).

الى جانب ذلك ينبغي التعرف على مستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة كذلك القطاع الذي تعمل فيه المنشأة المراد اجراء تحليل لها فضلاً عن بعض التشريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الكمركية وسواها، ايضاً ينبغي مراعاة الظروف الاقتصادية من كساد وتضخم ورواج وغيرها.

سابعاً - العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي :

1. العوامل الداخلية :

تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المصرفي في كل مما يأتي: (السيد، 2008، 139):

أ. الهيكل التنظيمي :

يؤثر الهيكل التنظيمي في الأداء المصرفي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلاً عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي في اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المنشودة ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.

ب. المناخ التنظيمي :

ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المصرف، وإدراك العاملين لعلاقة أهداف المصرف وعملياته وأنشطته بالأداء المصرفي، فإذا كان المناخ التنظيمي مستقر فمن المنطقي ضمان سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضيف صورة جيدة على النشاط المصرفي ومن ثم الأداء المصرفي.

ت. التكنولوجيا :

يقصد بها تلك الاساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، ك(تكنولوجيا الانتاج) بحسب الطلب وتكنولوجيا التحسن المستمر...ألخ، لذا وجب على المصرف أن يولي أهتمامه الكبير بتكنولوجيا

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

المسخرة والتي يجب أن تتسجم مع الأهداف الرئيسية له، وذلك عن طريق التكيف والاستعياب لمستجداتها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء المصرفي، مما يضعها أمام ضرورة تطوير هذا الأخير بما يلائم التكنولوجيا المستخدمة.

2. العوامل الخارجية :

أ. السوق :

يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، إذ يعتمد ذلك الامر على هيكل السوق والسلوك الاقتصادي الذي يقوم المصرف باتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساس وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المصرفي من ناحية قانون العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب سيؤثر ذلك الامر بإيجابية في الاداء المصرفي، والعكس صحيح اذ سنلاحظ التراجع في الأداء المصرفي.

ب. المنافسة :

تعد المنافسة سلاحاً ذا حدين للأداء المصرفي في المصارف، إذ يمكن عدها المحفزة لتعزيزه عندما تواجه المؤسسات المصرفية تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها عن طريق أداءها لتواكب هذه التداعيات من جهة، أما من جهة أخرى فإن لم يكن المصرف أهلاً لهذه التداعيات ولا تستطيع المصارف مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي سيتدهور ومن ثم يسوء الأداء المصرفي على نحو اكثر.

ت. الأوضاع الاقتصادية :

إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر في الأداء المصرفي سواء بطريقة سلبية أم ايجابية، فنجدها مثلاً في الأزمات الاقتصادية أو حالات التضخم تؤثر سلباً في الأداء المصرفي، أما في حالة زيادة الطلب الكلي أو دعم الدولة الناتج المحلي الاجمالي قد ينعكس ايجابياً على الأداء المصرفي.

المطلب الثاني - مؤشرات تقييم الأداء المصرفي :

أولاً- (نسب السيولة):

هي النسب التي تقيس النقود والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة ان المصرف لا يعاني من العسر المالي في مجال سداد التزاماته (عقل، 2006، 312)، أي انها كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد جاهز مضافاً اليه تسديدات الزبائن بالتزاماتهم او من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة، وأهم هذه النسب هي (عقل، 2006، 158) :

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

1. نسبة السيولة العادية (نسبة التداول) :

هي النسبة التي يمكن من خلالها معرفة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وتحسب وفق الصيغة الآتية (J.Fabozzi and others، 2003، 49) :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

2. نسبة الرصيد النقدي :

فهي النسبة التي تشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي والمصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى ك(العملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف) على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة في ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة وتحسب وفق الصيغة الآتية (ابو حمد، 2005، 239) :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{مجموع النقود}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100\%$$

3. نسبة السيولة القانونية :

تعكس هذه النسبة قدرة المصرف من الاحتياطيات الأولية والثانوية (النقدية وشبه النقدية) على الوفاء بالتزاماته المالية خلال جميع الظروف وهو من أهم المؤشرات في مجال تقييم ادارة السيولة، وتحسب وفق الصيغة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100\%$$

ثانياً : مؤشرات المديونية (نسب الرفع المالي) :

تقيس هذه النسب مدى مساهمة الدائنين في تمويل المصرف من جهة، وتبين العلاقة رأس المال العامل والديون من جهة أخرى، ومدى قدرة المصرف على التسديد بالتزاماته اتجاه الآخرين (Vazavona، 1992، 120) وهي كل من :

1. نسبة الديون إلى اجمالي الموجودات :

تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى اجمالي الموجودات لدى المصرف، فكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك الامر على أنَّ المصرف يعتمد في تمويل موجوداته على الامكانيات الذاتية (التمويل الذاتي) والعكس صحيح. هذا وإنَّ كبر هذه النسبة غير مرغوب فيه كون المصرف سيتحمل فوائد وأقساطاً كبيرة على القروض التي حصل عليها، الى جانب أن كبر نسبة الديون ستؤدي إلى أن يكون قرار الإدارة مقروناً بالجهات المقترضة، لكن هناك استثناءات (النعمي وآخرون، 2007، 103)، فمن هذه الاستثناءات هي عندما يكون هناك تضخم فيفضل أن يكون التمويل عن طريق الاقتراض بدلاً من أن يكون

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

التمويل بالأسهم، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الضريبة التي ستدفع ستكون أقل وذلك لأن فوائد القروض ستقطع من الضريبة، كذلك فإن الأموال التي ستقترض ستكون قيمتها أعلى في بداية الاقتراض وستكون أقل قيمتها عند التسديد، لذا فعلى المحلل المالي أن ينتبه إلى هذا الجانب وينبغي أن يحسب هذه الأمور وهل أن الإدارة أخذت هذه المسألة بنظر الاعتبار أم لا ؟ ، لذا يجب على المحلل المالي أن يعرف الظروف العامة التي يعمل بها المصرف من أجل أن يكون تحليله دقيقاً، ومن ثم سيكون تحليله أيضاً ذا قيمة من الناحية الفنية أيضاً، وهذه الأدوات هي من أدوات الرقابة على الأداء، التي لا تستطيع الأنواع الأخرى من الرقابة كشفها، وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة الديون (القروض) إلى الموجودات} = \text{المطلوبات المتداولة} + \text{القروض طويلة الأجل} \div \text{مجموع الموجودات} \times 100\%$$

وكما زادت هذه النسبة كلما قلت قدرة المصرف على الاقتراض الخارجي مستقبلاً.

2. نسب الديون (القروض) إلى حقوق الملكية :

تقيس هذه النسبة الديون إلى حقوق الملكية (حقوق المساهمين) ودرجة اعتماد المصرف على التمويل من مصادرها الذاتية، إذ تحاول الكثير من الشركات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي، وتحسب وفق الصيغة الآتية: (النعيمة وآخرون، 2007، 103)،

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \text{الديون} \div \text{حقوق الملكية} \times 100\%$$

3. نسب هيكل رأس المال :

اما هذه النسبة فهي تكشف عن الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، لذا تعد مؤشراً للحكم على المخاطر المالية، شأنها في ذلك شأن نسبة تغطية الفوائد ويحسب وفق الصيغة الآتية (هندي، 2007، 90) :

$$\text{نسب هيكل رأس المال} = \text{القروض طويلة الأجل} \div \text{رأس المال} \times 100\%$$

ثالثاً - مجموعة النسب التي تقيس الربحية (نسب الربحية):

تعد نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسة التي يستخدمها المستثمرون الحاليون لتوقعاتهم المستقبلية حتى يتم تحديد مسار استثماراتهم، انطلاقاً من أن الربحية أكثر النسب مصداقية في تحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية، ويقسم إلى عدة مؤشرات (الحيالي، 2002، 77):

1. معدل العائد على حق الملكية :

هو مؤشر يقيس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في حق الملكية، فعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف مقارنة بغيرهم من المساهمين

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

في المصارف الأخرى (McMenamin، 1999، 304)، ويحسب وفق الصيغة الآتية (Lashor 2008، 90):

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية} \times 100\%$$

فكلما ارتفع هذا العائد في مصرف ما فإنه يشير إلى كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح أو العوائد للمساهمين (Ross، 2006، 65).

2. معدل العائد على الموجودات (ROA) :

ويقيس هذا المؤشر الفاعلية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوافرة لديها وهذا العائد يسمى أيضاً بـ(العائد على الاستثمار)، لان المصارف تبحث دائماً عن الزيادة في هذا العائد كونه مقياساً لربحية الاستثمارات المالية القصيرة الأجل والطويلة الأجل كافة، وأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية ويحسب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية (Jeitman، 2006، 68):

$$\text{معدل العائد على الموجودات (الاستثمار)} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{مجموع الموجودات} \times 100\%$$

فكلما ارتفعت هذه النسبة ستشير إلى كفاءة المصرف في تحقيق صافي الربح في الاستثمارات المالية (Weaver and Weston، 2008، 214).

3. معدل العائد على رأس المال المستثمر (ROI) :

هو المقياس الأساس لأداء المصرف وهذه النسبة تبين العلاقة بين الربح الصافي المتولد من قبل المصرف ورأس المال الطويل الأجل المستثمر في المصرف، والذي يشمل كل من حقوق الملكية والقروض الطويلة الأجل، ويحسب وفق الصيغة الآتية (Atrill، 2000، 51):

$$\text{معدل على رأس المال المستثمر} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية} + \text{القروض الطويلة الأجل} \times 100\%$$

4. معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف :

اما هذا المؤشر فيقيس نسبة صافي الربح المتحقق من توظيف الموارد المتاحة للمصرف، ويحسب وفق الصيغة الآتية (Williams and others، 1995، 58) :

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية} + \text{الودائع} \times 100\%$$

5. معدل العائد على الودائع :

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

يوضح لنا هذا المؤشر قدرة المصرف التجاري على تحقيق الأرباح من توظيف الودائع بأنواعها المختلفة في الأنشطة الاستثمارية المختلفة، وما يترتب على ذلك من زيادة عوائد المصرف، ويحسب وفق الصيغة الآتية (Koch، 1988، 82):

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{مجموع الودائع} \times 100\%$$

6. نسبة هامش الفائدة الصافي :

هو المؤشر الذي يحدد كفاءة إدارة المصرف في إدارة موجودته ومطلوباته بما يحقق له أفضل عائد ممكن ينعكس على زيادة ربحية المصرف، ويحسب وفق الصيغة الآتية (Rose، 2005، 151):

$$\text{نسبة هامش الفائدة الصافي} = \text{الدخل من الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة} \div \text{الاستثمارات المالية} \times 100\%$$

7. ربحية السهم الواحد:

هي القيمة النقدية للأرباح لكل سهم قائم من الأسهم العادية للشركة، ويعد هذا المؤشر من الأدوات التي تستخدم لقياس أداء الشركات، بمقارنة ربحية السهم عبر السنوات أو بمقارنة ربحية السهم لشركة ما مع الشركات التي تعمل في نفس الصناعة، وتحسب وفق الصيغة الآتية: (الكرخي، 2003، 43)

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{عدد الأسهم المصدرة} \times 100\%$$

رابعاً - مؤشرات التوظيف :

1. معدل توظيف الأموال المتاحة :

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف ودائعه وحقوق الملكية في مجالات القروض والاستثمارات، إذ تشمل الاستثمارات كل من (محفظه الأوراق المالية، اذونات الخزينة، الأوراق التجارية المخصومة)، وتحسب وفق الصيغة الآتية: ((حماد ، 2001 ، 64)

$$\text{معدل توظيف الأموال المتاحة} = \text{الائتمان النقدي} + \text{الاستثمارات} \div \text{مجموع الودائع} + \text{حقوق الملكية} \times 100\%$$

2. نسبة الاستثمارات إلى الودائع :

اما هذه النسبة فهي تمثل القدرة على استثمار الودائع، وتعد مقياساً لمدى ما تم استخدامه من الودائع بجميع أنواعها في الاستثمارات، وتحسب وفق الصيغة الآتية (صديق ورمضان، 2004، 276):

$$\text{نسبة الاستثمارات الى الودائع} = \text{الاستثمارات} \div \text{الودائع} \times 100\%$$

3. نسبة القروض إلى الودائع :

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

بينما تمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض والسلف التي يمنحها المصرف التجاري بحكم طبيعة عمله إلى مجموع الودائع، وتشير هذه النسبة إلى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القرض والسلف، وتحسب وفق الصيغة الآتية (العلاق، 1998، 122) :

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \text{القروض والسلف} \div \text{مجموع الودائع} \times 100\%$$

خامساً- مؤشرات كفاية رأس المال :

1. نسبة رأس المال إلى الموجودات :

وتقيس قدرة المصرف على تمويل الموجودات من خلال رأس المال ، وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة رأس المال إلى الموجودات} \% = \text{رأس المال المدفوع} \div \text{مجموع الموجودات} \times 100\%$$

2. نسبة رأس المال إلى الائتمان النقدي:

اما هذه النسبة توضح قدرة المصرف على منح القروض من خلال رأس المال المتوفر لديها، فكلما زادت هذه النسبة بينت مدى امكانية الاعتماد على رأس المال في اقراض الزبائن، ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{رأس المال إلى الائتمان النقدي} = \text{رأس المال المدفوع} \div \text{الائتمان النقدي} \times 100\%$$

3. نسبة رأس المال إلى الودائع:

هي النسبة التي توضح قدرة المصرف التجاري على دعم الودائع من خلال رأسماله في تمويل واقراض الزبائن، كلما زادت هذه النسبة كلما تبين امكانية المصرف عالية في اقراض وتمويل الزبائن، وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{رأس المال إلى الودائع} = \text{رأس المال المدفوع} \div \text{مجموع الودائع} \times 100\%$$

المبحث الثالث

توضيح العلاقة بين التعثر المالي والاداء المصرفي

المطلب الأول - مفهوم النماذج الرياضية :

أولاً - مفهوم النموذج الرياضي :

هو نموذج مبسط لتمثيل الواقع إذ يتم إعداده وبناءه لغرض تفسير هذا الواقع من أجل فهمه وتصوره وبناءً على ذلك يمكن عد النماذج الرياضية المبنية التي تحدد العلاقة الرياضية بين المدخلات المتمثلة بمتغيرات القيود والمعاملات وكذلك المخرجات المتمثلة بدالة الهدف وبناء النماذج الرياضية التي تعد أساس بحوث العمليات (مرجان، 2002، 54).

وهو عرض الهدف والتغيرات من خلال ربط الهدف بمجموعة من المتغيرات ويتم هذا العرض على شكل دالة اقتران (دالة لمجموعة من المتغيرات) (عمران، 2016، 28).

ثانياً - أهمية النماذج الرياضية : (عبد الرحمن ، 2006 ، 35)

تتحدد أهمية النماذج الرياضية من خلال الاتي :

1. تساعد النماذج الرياضية في بيان النتائج المختلفة للبدائل في القرارات وما يترتب على هذا من تزويد متخذ القرار بالبدائل المختلفة وتمكينه من الاختيار بين البدائل المختلفة.
2. تستعمل للكشف عن الحالة المستقبلية للأنظمة التي تم تصنيفها والتعرف على سلوكها وتحديد درجة تطورها واتجاه هذا التطور.
3. تساعد البدائل المختلفة التي يتوصل اليها النموذج في إعطاء مبادئ وأساسيات مهمة لرسم السياسات الاقتصادية للبلاد.
4. يعد استخدام النماذج أساساً للحكم على مدى كفاءة نظام ما بغية الوصول الى اهداف محددة.

ثالثاً - أنواع النماذج الرياضية :

1. النموذج الوصفي :

هو النموذج الذي يهتم بتوضيح طريقة النظام المدروس وخصائصه المتميزة ويمكن أن يتنبأ بخصائصه في المستقبل ولكن لا يهتم بإيجاد التصرف الأمثل أو الحل الأمثل، ومن أمثلة ذلك نجد ان أسلوب المحاكاة لا يتضمن هذا الاسلوب اي دوال رياضية محددة ولكن يعتمد على اجراء التجارب لتمثيل أداء

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

الموقف المدروس وسلوكه وذلك وفق قيم عشوائية تمثل الظواهر أو المتغيرات الاحتمالية التي تحكم سير الموقف وتعرف المحاكاة في هذه الحالة بـ(محاكاة مونت كارلو) (طالب، 2009، 10).

2. النماذج القرارية :

هي النماذج التي تفيد المسير في كيفية التصرف أمام مسألة ما ، والتي بني من اجلها هذا النموذج وذلك من خلال التصرف الأمثل الذي يجب أن يسلكه متخذ القرار والذي يعرف بالحل الأمثل ومن أمثلة هذا النوع نجد نموذج البرمجة الخطية وبرمجة الأهداف ، وتقسم أيضاً النماذج الرياضية الى (نماذج رياضية خطية ونماذج رياضية غير الخطية) ، ونلاحظ هنا أن التفرقة بين النماذج الرياضية الخطية وغير الخطية مبنية أساساً على نوع العلاقة الرياضية التي تحكم المتغيرات أو القيود ودالة الهدف ، فنجد مثلاً نماذج الخطية تفترض دائماً أن تكون العلاقات والارتباطات التي تتضمنها القيود والدوال علاقات وارتباطات خطية في حين تفترض النماذج غير الخطية خلاف ذلك (مرجان وسليمان، 2002، 54).

رابعاً – نماذج تحديد التعثر المالي:

هناك نماذج عديدة لتحديد التعثر المالي للمؤسسات المالية والمصرفية منها :

1. نموذج التمان (Altman 1968):

اعتمد (التمان) في عام (1968) في بناء نموذج التنبؤي في تعثر المؤسسات على عينة تتكون من (66) مؤسسة صناعية نصفها مفلسة والنصف الاخر غير مفلس وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي، وقد توصل الى خمس نسب مالية تساهم بوضوح في بناء النموذج (زغيب واخرون، 2017، 301):

$$Z=0.012X_1+0.014X_2+ 0.33X_3+0.006X_4 +0.999X_5$$

إذ أن :

النسب	صيغة الحساب	
X ₁	رأس المال ا مجموع الموجودات	نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات
X ₂	الأرباح المحتجزة ا مجموع الموجودات	نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات
X ₃	الأرباح قبل الفوائد والضرائب ا مجموع الموجودات	نسبة الأرباح قبل الضريبة إلى مجموع الموجودات
X ₄	القيمة السوقية لحقوق المساهمين ا مجموع الديون	نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الديون
X ₅	المبيعات ا مجموع الموجودات	نسبة المبيعات إلى مجموع الموجودات

إذ تعكس قيمة (Z) وضعية المصارف، وبحسب النموذج تقسم حالة المصارف الى ثلاثة أقسام

(Orabi، 2014، 33) هي :

أ. القسم الأول : المصارف القادرة على الاستمرارية وذلك عندما تكون قيمة (Z < 1.8).

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

ب. القسم الثاني : المصارف الفاشلة وذلك عندما تكون قيمة (Z) تتراوح ما بين (1.9-2.9).
ت. القسم الثالث : اما المصارف في هذا القسم فيصعب التنبؤ بوضعها ومن ثم تحتاج إلى تقييم شامل، وتكون قيمة (Z) أكبر من (2.9).

2. نموذج ارجنتي (Argenti 1976) :

تم صياغة هذا النموذج في عام (1976)، وهو بخلاف نموذج بيفر (Beaver)، لان نموذج (Argenti) قد ركز على المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعية وليس الكمية، وقد سمي هذا النموذج بـ(نموذج تصحيح الخطأ) الإداري المتعدد أو ما يعرف بـ (A score)، وفكرة النموذج أنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الادارية ولنواحي الضعف أو القصور في جوانب التنظيم أهمية شديدة جداً بخاصة تجاه النظامين المالي والاداري، كـ(نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في الشركة) (مطر، 1997، 171)، وإن أهم ما يركز عليه النموذج ويؤكدده (Argenti) هو إذا كانت الادارة ضعيفة الأداء فأنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب كما إنها سترتكب واحداً من الأخطاء الآتية (عبد الله، 1993، 93):
أ. التوسع في العمل.

ب. التورط بالمشروعات غير الناجحة.

ت. التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة.

ومما يهتم به النموذج ويوليه عنايته الخاصة هو ما يعرف بـ(إجراءات المحاسبة الابداعية)، التي قد تلجأ إليها ادارة الشركة الفاشلة في سياق سعيها نحو تحسين صورتها سواء من حيث الربحية ام المركز المالي وذلك في ظل الاطار المتعارف عليه في عالم الأعمال تحت مصطلح (Dreasing Window).

3. نموذج تافلر وتيسشاو (Taffler and Tisshow، 1977) :

أجري في بريطانيا دراسة من قبل الباحثين (Taffler and Tisshow) في عام (1977)، هدفت إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل الشركات البريطانية، وقد اعتمدت البحث على أسلوب التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات للتفريق بين (46) شركة صناعية مستمرة في عملها، و(46) شركة أخرى أعلنت افلاسها أو تم تصفيتها (المجموعتين متشابهتين من حيث الحجم والصناعة)، وقد استخدم الباحثان في صياغة النموذج ثمان نسب مالية مختلفة، تم الاعتماد على اربعة منها (الشيخ، 2008، 87):

$$Z = 0.53X_1 + 0.13X_2 + 0.18X_3 + 0.16X_4$$

إذ أن :

النسب	صيغة الحساب
-------	-------------

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

الأرباح قبل الضريبة \ المطلوبات المتداولة	نسبة الأرباح قبل الضريبة إلى المطلوبات المتداولة	X ₁
الموجودات المتداولة \ مجموع الموجودات	نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات	X ₂
المطلوبات المتداولة \ مجموع المطلوبات	نسبة المطلوبات المتداولة إلى مجموع المطلوبات	X ₃
الموجودات السائلة – المطلوبات المتداولة المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة	فترة التمويل الذاتي	X ₄

وقد جرى تصنيف الشركات إلى فئتين تبعاً لقدرتها على الاستمرار، وهي :

- أ. الفئة الأولى : الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار، قيمة (Z = 0.3) وأكبر.
 ب. الفئة الثانية : الشركات المهددة بخطر الإفلاس وتكون قيمة (Z = 0.2) أو أقل.

4. نموذج كونان وهولدر (Holder، Conan 1979) :

أجريت البحث على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة من (95) مؤسسة عاجزة والعدد نفسه في المؤسسات السليمة وقد سمح هذا النموذج الذي تم التوصل اليه بالتنبؤ بفشل المؤسسات المالية والمصرفية بنسبة (75%) لثلاث سنوات وصيغة النموذج هي (زغيب وغلاب، 2015، 117):

$$Z = 0.24X_1 + 0.22X_2 + 0.16X_3 - 0.84X_4 - 0.10X_5$$

إذ ان :

صيغة الحساب	النسب	
الفائض الاجمالي للاستغلال \ مجموع الديون	نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال إلى مجموع الديون	X ₁
الأموال الدائمة \ مجموع الميزانية .	نسبة الأموال الدائمة إلى مجموع الميزانية العمومية	X ₂
القيم المتحققة والنقدية \ مجموع الميزانية	نسبة القيم المتحققة والنقدية إلى مجموع الميزانية.	X ₃
المصاريف المالية \ رقم الأعمال خارج الرسم.	مجموع المصاريف المالية إلى رقم الأعمال خارج الرسم	X ₄
مصاريف العمال \ القيمة المضافة	نسبة مصاريف العمال إلى القيمة المضافة	X ₅

5. نموذج (Sherrod 1987) :

يعد نموذج (Sherrod) من أهم النماذج الرياضية فهي تحقق هدفين رئيسين هما :

- أ. تقييم مخاطر الائتمان .
 ب. التنبؤ بالتعثر المالي.

يستخدم الهدف الأول من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض الى المشروعات، أما الهدف الثاني فيهدف الى التأكد من مبدأ استمرار الشركة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرتها على مزاوله نشاطها مستقبلاً ويتم تقييم درجة التعثر المالي بناءً على قيمة (Z)، ويحسب

وفق الصيغة الآتية (S.T.Batela and Mohammed، 2016، 36) :

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

إذ أن :

صافي رأس المال العامل ا مجموع الموجودات	X ₁
الموجودات السائلة ا مجموع الموجودات	X ₂
مجموع حقوق الملكية ا مجموع الموجودات	X ₃
مجموع الارباح قبل الفوائد والضريبة ا مجموع الموجودات	X ₄
مجموع الموجودات ا مجموع المطلوبات	X ₅
اجمالي حقوق الملكية ا مجموع الموجودات الثابتة	X ₆

وتصنف نتائج دالة الهدف (Z) كالآتي:

الفئة أو القسم	درجة المخاطرة	قيم مؤشر الفشل المالي (Z)
الأولى	قروض ممتازة	Z أكبر من 25
الثانية	قروض قليلة المخاطر	25 - 20 = Z
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	20 - 5 = Z
الرابعة	قروض عالية المخاطر	5 = Z
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جداً	Z أقل من 5

6. نموذج حسبو :

ومن الدراسات العربية المهمة لصياغة نموذج التنبؤ بالتعثر المالي هي البحث التي قدمها (هشام حسبو) في عام (1987) على عينة من الشركات المساهمة الكويتية، فمن خلال دراسته لعدد من النسب المالية، تم اختيار (6) نسب مالية عدت من وجهة نظره النسب الرئيسية في التنبؤ بالفشل المالي وتعرض الشركة الى الأزمات المالية وتشمل هذه النسب (الزبيدي، 2002، 308) الآتي:

الموجودات المتداولة ا المطلوبات المتداولة	نسب التداول	1
الاستثمارات ا رأس المال العامل	نسبة الاستثمارات إلى رأس المال العامل	2
صافي الربح بعد الضريبة ا حقوق الملكية	نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى حقوق الملكية	3
صافي الربح بعد الضريبة ا مجموع حقوق الملكية + مجموع الموجودات	نسبة صافي الربح الضريبة إلى حقوق الملكية ومجموع الموجودات	4

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

الموجودات الثابتة \ القروض الطويلة الأجل	نسبة الموجودات الثابتة إلى القروض الطويلة الأجل	5
الموجودات المتداولة \ مجموع الموجودات.	نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات	6

7. نموذج بيفير (Beaver 1966):

حدد بيفر دراسته التي تمت عام (1966) والتي استخدمت لغرض التنبؤ بالتعثر المالي، ويعد هذا البحث من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وقد لجأ (Beaver) إلى استخدام وانتقاء نسب مالية تميز الأداء سميت بـ(النسب المركبة)، وكان عنوان دراسة (Beaver) هي (Financial analysis as Predictions of Failure) أي التحليل المالي كمؤشرات للتعثر، وقدر درس (Beaver) 30 نسبة مالية أختار منها (6) نسب أعدها قدرة وبدقة على التنبؤ بالتعثر واحتمالات الافلاس، وقد اتسم نموذج (Beaver) بالقوة التنبؤية ساعدته بدقة على التنبؤ بالتعثر وقبل وقوعه بخمس سنوات (الزبيدي، 2000، :293)

صيغة الاحتساب	النسب	
التدفق النقدي \ مجموع الديون	نسبة التدفق النقدي الى مجموع الديون	1
صافي الربح بعد الضريبة \ مجموع الموجودات.	صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الموجودات	2
مجموع الأموال المقترضة (الديون) \ مجموع الموجودات	نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات	3
صافي رأس المال العامل \ مجموع الموجودات.	نسبة صافي رأس المال العامل	4
الموجودات المتداولة \ المطلوبات المتداولة	نسب التداول (السيولة الاعتيادية)	5
الموجودات المتداولة - المخزون السلعي \ المطلوبات المتداولة	نسب السيولة السريعة	6

ولم يكن اختيار هذه النسب الست هي عملية انتقاء من قبل (Beaver) وأن تم تحديدها بعد دراسة مكثفة قام بها، وميز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة، ولهذا فقد أختار (Beaver) (30) نسبة طبقها على عدد من الشركات الناجحة وأخرى فاشلة، فقد حدد النسب الستة وخرج بنتائج مهمة جداً منها (غرايبة، 1997، 40):

أ. لم تكن التدفقات النقدية للشركات الفاشلة أقل من الشركات الناجحة بل كان أيضاً مجموع موجوداتها السائلة أقل.

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي

- ب. تميزت الشركات الفاشلة بانخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها وبارتفاع هذه الالتزامات.
- ت. تميزت الشركات الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام.
- ث. وجود اختلاف كبير التدفق النقدي إلى مجموع الديون بين الشركات الفاشلة والناجحة مع أتساع الفارق عند الاقتراب من الافلاس.
- ج. إن أفضل نسبة للتنبؤ بالتعثر هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون، تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات.
- ح. تميزت الشركات الفاشلة بانخفاض مخزونها السلعي في الشركات الفاشلة أعلى منه في الشركات الناجحة.
- خ. كانت بعض الموجودات السائلة مثل النقد وصافي رأس المال العامل أفضل من الموجودات المتداولة والموجودات السريعة كمؤشرات للتعثر المالي.

8. نموذج كيدا (Kida) :

يعد نموذج (Kida) من النماذج القياسية المهمة للتنبؤ بالتعثر المالي، وقدمه عام (1980) وان طريقة التحليل التمييزي المتعدد لخمسة من النسب المالية أهم ما يعتمد عليه هذا النموذج، إذ تصل دقة النموذج في التنبؤ إلى (90%)، ووفقاً لهذا النموذج تستخرج قيمة (Z) وفق الصيغة الآتية :

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 + 0.42X_3 + 0.463X_4 - 0.271X_5$$

إذ أن :

صافي الربح بعد الضريبة ا مجموع الموجودات	X ₁
حقوق الملكية ا مجموع المطلوبات	X ₂
الموجودات السائلة ا المطلوبات المتداولة	X ₃
المبيعات ا مجموع الموجودات	X ₄
مجموع النقود ا مجموع الموجودات	X ₅

طبقاً لهذا النموذج فإن قيمة مؤشر الافلاس إذا كانت نتيجته موجبة، فالمصرف نشاطه جيد ودل على قوة المركز المالي وبعيداً عن الافلاس، أما اذا كانت النتيجة سالبة فالمصرف مرشح للافلاس (الجنابي، 2015، 48).

المبحث الأول

تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

التمهيد :

بعد أن تطرقنا إلى الجانب النظري والمفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي، وطبيعة العلاقة بينهما، سيتم تحليل المؤشرات المالية الرئيسية للمصارف عينة الدراسة، مؤشرات التعثر المالي، تحليل نسب الأداء المالي (السيولة، الربحية، التوظيف، المديونية والكفاية الحدية لرأس المال)، وتطبيق نموذج (Sherrod) في المصارف عينة الدراسة.

المبحث الأول : واقع المصارف عينة الدراسة

المطلب الأول - نبذة تعريفية عن المصارف (عينة الدراسة):

تم اختيار مجموعة من المصارف العاملة في القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وهي شركات مساهمة خاصة مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وشملت كل من (مصرف بابل، مصرف الشمال، مصرف المتحد ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل)، وتم الاعتماد على المدة ومن (2016 - 2020) لمعرفة واقع هذه المصارف وكما هو مبين في أدناه:

أولاً - مصرف بابل :

يعد مصرف بابل من المصارف العراقية الخاصة العريقة والذي تم أنشائه في عام (1999) برأس مال قدره (500) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس (6769) وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي ذي العدد (ص.أ 11/461/3/9) في (1999/6/8)، بتاريخ (1999/8/1) ، وتمت زيادة رأسمال المصرف مرات عديدة ليصبح في بداية عام (2004) (800) مليون دينار، اما وخلال عام (2004) فقد زيد رأس المال مرتين الأولى بمقدر (250) ليصبح رأس المال (6.300) مليون دينار وتمت الاجراءات كافة بتاريخ (2004 /5/31)، ثم ازداد رأس المال بنسبة (59%) ليصبح رأسمال المصرف (10) مليار دينار واستكملت اجراءات الزيادة في بداية عام (2005)، وتمت زيادة رأس المال الى (178.859) مليون دينار بموجب توجيهات البنك المركزي العراقي ومصادقته بموجب كتابه ذي العدد (5562/3/11) في (2014/11/13) وخلال سنة (2015) أصبح رأس مال المصرف (236.859) مليون دينار، حيث تم زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب بـ (51.000) مليون دينار و(70.000) مليون دينار عن طريق رسملة الارباح وفق المادة (55) من قانون الشركات وصدر كتاب دائرة تسجيل الشركات ذي العدد (19429) في (8/3/2015) باستكمال اجراءات زيادة رأس المال المصرف ليصبح (250.000) مليار دينار، وبذلك أصبح رأس المال الاسمي والمدفوع (250.000) مليار دينار بعد ايداع المبالغ الخاصة باستكمال رأس المال البالغة (13.141) مليون دينار في البنك المركزي العراقي بتاريخ (2016 /6/5).

ثانياً - مصرف الشمال :

تم انشاء مصرف الشمال في (2004 /4/1) كشركة مساهمة خاصة برأس مال قدره (2.5) مليار دينار عراقي وبأشر أعماله المصرفية استناداً الى قانون البنك المركزي العراقي ذي العدد(341 /3/9) للسنة (2004)

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

وكان الفرع الرئيس في بغداد ويتضمن (17) فرعاً موزعة على محافظات العراق، ويسعى المصرف الى تحقيق الاهداف المستقبلية الآتية :

1. وضع خطة لفتح فروع جديدة في بغداد والمحافظات بهدف زيادة القدرة على جلب الموارد المالية وتغطية الأجزاء الواعدة من السوق، وكذلك السعي لعقد الاتفاقيات والتحالفات مع بعض من المصارف الكبرى العاملة في المنطقة العربية والدول الأجنبية وتأمين الانتشار، كما سيتم وضع خطة تسويقية يشارك في تنفيذها جميع العاملين لتأمين مجموعة مدربة من الكوادر في مجال التسويق بهدف التعرف على فرص توظيف الموارد في تمويل القطاعات الواعدة واستغلال هذه الفرص.

2. تعظيم الجهود والموارد المخصصة للائتمان كونه أحد الأنشطة الرئيسة التي يمكن أن تحقق زيادة ملموسة في الأرباح.

3. بناء قاعدة نظم وبرامجيات ذات تقنيات عالية لتنظيم العمل وفق أحدث النظم المصرفية وأكثرها فاعلية، وقد تم استدعاء مكاتب وشركات متخصصة في إعداد البرامجيات والنظم الحديثة لتقديم عروضها لبناء النظم المصرفية الممكنة مع تجهيز المحلقات الضرورية والاجهزة كافة لتشغيل النظام وربطه بالفروع كافة.

ثالثاً - المصرف المتحد :

كان انشاء المصرف (ش /م / خ) بموجب شهادة الأثناء ذي العدد (م/ش/5762) المؤرخة في (20/8/1994) الصادرة عن دائرة سجل الشركات في وزارة التجارة طبقاً لأحكام المادة (21) من قانون الشركات ذي العدد (36) للسنة (1983) المعدل وبرأسمال مقداره (100) مليون دينار، وحصل المصرف على اجازة ممارسة الصيرفة وفق أحكام الفقرة (1) من المادة الحادية والأربعين من قانون البنك المركزي العراقي ذي الرقم (64) للسنة (1976) المعدل وبأشر في العمليات المصرفية الاستثمارية في عام (1994). وتم زيادة رأس المال الى (1.5) مليار دينار بتاريخ (2002/1/8)، ايضاً تمت زيادته الى (10) مليار دينار بتاريخ (2004/4/11)، وكذا كانت الزيادة الى (25) مليار في عام (2008)، ثم زيد الى (100) مليون دينار في (2009/5/4)، وزيادته بقدر (150) مليار دينار بتاريخ (2010/7/5) كما زيد بقدر (200) مليار دينار بتاريخ (2011/12/15)، كما زيد الى (250) مليار دينار بتاريخ (2012/4/15) الى جانب زيادته الى (300) مليون دينار بتاريخ (2013/7/21) واستقر لغاية (2020) ولم يشهد أية زيادة أو نقصان.

رابعاً - مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل :

مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل شركة مساهمة خاصة وهو شركة عراقية تم انشاءها في (22/3/1999) بموجب شهادة الأثناء ذات العدد (م.ش/6576)، وبرأسمال اسمي قدره (200) مليون دينار، وقد

حصل على اجازة ممارسة النشاط المصرفي من البنك المركزي العراقي بكتابه ذي العدد ص (12/612/9/10) في(1999/7/10)، ومركزه الرئيس مدينة بغداد، وقد ازداد رأسماله ليبلغ (250) مليار دينار عراقي في عام(2020)، ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيس في بغداد وفروعه المنتشرة داخل العراق فضلاً عن تقديم خدمات كل من الصيرفة والوساطة المالية.

المطلب الثاني - تحليل المؤشرات المالية الرئيسية للمصارف عينة البحث للمدة من (2020-2016)

ويتضمن هذا المطلب تحليل المؤشرات المالية الرئيسية للمصارف عينة الدراسة وشملت كل من (الموجودات، الائتمان النقدي المباشر، رأس المال، الودائع) والتي تعكس الأداء المالي لتلك المصارف، وهي كالآتي:

أولاً - تحليل المؤشرات المالية لصرف بابل للمدة من (2020 – 2016) :

1. تحليل الموجودات

والموجودات هي جزء من قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) وتقع في الجانب الأيمن وهي كل ما يمتلكه المصرف من موجودات نقدية وعينية واستثمارات مالية. ويتضح من بيانات الجدول (1) أن مجموع الموجودات قد انخفض من (344.486) مليون دينار في عام (2016) الى (328.523) مليون دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-4.63%). بسبب الانخفاض الحاصل في السيولة النقدية والقروض الممنوحة للزبائن بعد إن تم تخفيض رصيد قروض الأفراد. في حين ارتفعت الى (375.666) مليون دينار في عام (2018) وبمعدل تغير سنوي بلغ (14.34%) بسبب الزيادة الحاصلة في أغلب مكونات الموجودات. إذ ارتفعت السيولة النقدية وزيادة منح القروض الى للأفراد والمشروعات الاستثمارية لدعم الطاقة الانتاجية. كذلك زيادة حجم الاستثمارات المالية في الاسهم بعد دخول المساهمين الجدد. ثم ارتفعت ايضاً الى (427.424) مليون دينار في عام (2019) وبمعدل تغير سنوي كان (13.77) بسبب زيادة السيولة النقدية (النقد لدى الصندوق والنقد لدى المصارف الاخرى). وزيادة حجم الاستثمارات المالية. الى جانب منح القروض لهذا العام. كذلك ارتفعت الى (435.176) مليون دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي هو (1.81%). بسبب زيادة منح القروض من قبل المصرف وزيادة الارصدة النقدية والاستثمارات المالية وزيادة الموجودات الثابتة.

2. تحليل الائتمان النقدي (التسهيلات الائتمانية المباشرة)

يقصد بالائتمان النقدي الائتمان الممنوح من قبل المصرف للزبائن ك(القروض والسلف والكمبيالات)، ويتم تكوين مخصص تدني التسهيلات المباشرة (الائتمان) في حال تبين عدم امكانية تحصيل المبالغ المستحقة وعندما يتوافر دليلاً موضوعياً على أن حدثاً ما قد أثر سلباً في التدفقات النقدية للتسهيلات المباشرة وعندما

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

يمكن تقدير هذا التدني، تسجل قيمة المخصص في قائمة الربح أو الخسارة طبقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي، ويتم حذف التسهيلات المعد لها المخصصات في حال عدم جدوى الاجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الاجمالي إن وجد الى حساب التخصيصات المتنوعة، ويبدو لنا من الجدول (1) أن الائتمان النقدي انخفض من (138.294) مليون دينار في عام (2016) الى (104.809) مليون دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوي مقداره (24.21-%) بسبب حرص المصرف على تطبيق سياسة تستهدف عملية الائتمان وتأخذ بنظر الاعتبار القرار والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وقد ارتكزت هذه السياسة في جوهرها على العمل وتكثيف الجهود نحو اجتذاب الانشطة الناجحة والواعدة والاهتمام بتنوع المحفظة الائتمانية استهدافاً للتوزيع المناسب للمخاطر مع التأكيد على مبدأ استحصال الضمانات المناسبة والجيدة مع مراعاة التقيد بضوابط منح الائتمان والالتزام الكامل بالقواعد والاعراف المصرفية وقد استمر مصرفنا، ثم انخفض الى (95.534) مليون دينار في عام (2018) وبمعدل تغير سنوي بلغ (8.84-%) بسبب استمرار عمل المصرف بالسياسة الائتمانية التحفظية لتجنب المخاطر الناجمة عن منح الائتمان، فضلاً عن زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، بعد أن الزم البنك المركزي العراقي المصارف بالتخصيص لكل نوع من أنواع الديون المتأخرة التسديد وحسب اللائحة الارشادية التي حدد نسبتها حسب فترة تأخر التسديد والضمانات المقدمة، كذلك تم اجراء تسوية رضائية باستملاك العقارات (الاراضي) مقابل ديون المقترضين وبالتالي أدت الى انخفاض رصيد قروض الافراد، لكنه ارتفع الى (98.884) مليون دينار في عام (2019) وبمعدل تغير سنوي مقداره (3.50%) حيث تابع المصرف سياسته التحفظية بالمنح واجتذاب الانشطة الناجحة والواعدة والاهتمام بتنوع المحفظة الائتمانية استهدافاً للتوزيع المناسب للمخاطر مع التأكيد على مبدأ مراعاة التقيد بضوابط منح الائتمان والالتزام الكامل بالقواعد والاعراف المصرفية والمنح مقابل الضمانات المناسبة والجيدة وقد استمر المصرف بالعمل على منح قروض للمشاريع الصغيرة ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي والعمل على تكثيف الجهود باستحصال الديون، ثم ارتفع الى (99.172) مليون دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي هو (0.29%) بسبب منح المشروعات الصغيرة لتمويل احتياجاتهم الاستثمارية لدعم الطاقة الانتاجية.

3. تطور رأس المال لمصرف بابل للمدة من (2016 – 2020) :

بلغ رأس المال الاسمي والمدفوع لمصرف بابل (250.000) مليار دينار واستقر لغاية (2020) بسبب قرار البنك المركزي العراقي بأن لا يقل رأس المال المصارف عن (250.000) مليار دينار.

4. تطور الودائع لمصرف بابل للمدة من (2016 – 2020) :

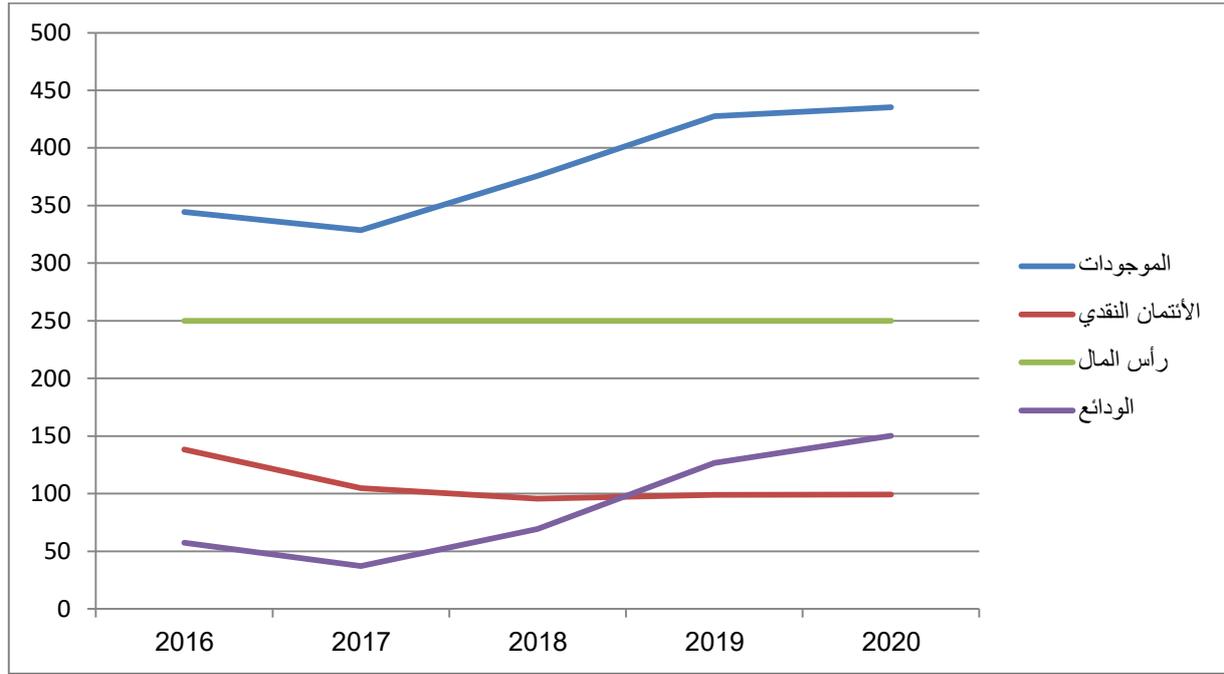
يلاحظ من خلال الجدول (1) أن الودائع المصرفية انخفضت من (57.253) مليون دينار في عام (2016) الى (37.264) مليون دينار في عام (2017) وبمعدل تغير مقداره (-34.91%)، في حين ارتفعت الى (69.247 – 126.548) مليون دينار على التوالي في عامي (2018 – 2019) بسبب زيادة حجم الایداع لدى المصرف على شكل (الودائع الجارية والتوفير والأجل) من مختلف الزبائن، ثم ارتفعت الى (150.146) مليون دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي مقداره (18.64%) بسبب استقطاب المصرف مجموعة من الزبائن وتشجيعهم على ايداع الفوائض المالية لديه لغرض توظيفها.

جدول (1)

المؤشرات المالية لمصرف بابل (مليون دينار)

السنوات	الموجودات	معدل التغير السنوي %	الائتمان النقدي	معدل التغير السنوي %	رأس المال	معدل التغير السنوي	الودائع	معدل التغير السنوي %
2016	344.486	---	138.294	---	250.000	0	57.253	---
2017	328.523	-4.63	104.809	-24.21	250.000	0	37.264	-34.91
2018	375.666	14.34	95.534	-8.84	250.000	0	69.247	85.82
2019	427.424	13.77	98.884	3.50	250.000	0	126.548	82.74
2020	435.176	1.81	99.172	0.29	250.000	0	150.146	18.64

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف بابل للمدة من (2016-2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (1)

شكل (1)

تطور المؤشرات المالية لمصرف بابل للمدة (2016 – 2020)

5. تطور صافي الربح بعد الضريبة لمصرف بابل :

يُعد صافي الربح بعد الضريبة من أهم المؤشرات المالية الرئيسية لكشف الاداء المالي للمصرف التجاري، لأنه يعبر عن وضع قائمة الدخل لديه، هل ان المصرف حقق ربحاً أم خسارة؟ ، فإذا كانت النتيجة الموجبة بعد طرح الايرادات من المصروفات فذلك يعني أن المصرف حقق ربحاً، أما اذا كانت النتيجة سالبة فذلك يعني أن المصرف حقق خسارةً بسبب تجاوز المصروفات على الايرادات. اذ نلاحظ في بيانات الجدول (2) أن صافي الربح قد انخفض من (73516) دينار إلى (3400) دينار عام (2017) وبمعدل تغير سنوي بلغ (-95.37%) بسبب زيادة الضريبة وحساب الاحتياطي القانوني لهذا العام، فضلاً عن زيادة المصاريف بعد تعيين الموظفين الجدد في المصرف. في حين ارتفع إلى (3775) دينار في عام (2018) وبمعدل تغير سنوي كان (11.03%) بسبب تقليل المصاريف لهذا العام وزيادة ايرادات المصرف من عمليات بيع وشراء العملات الاجنبية، وزيادة ايرادات الفوائد. ثم انخفض إلى (1321) دينار في عام (2019) وبمعدل تغير سنوي بلغ (-64.99%) بسبب زيادة المصاريف اولاً وأنخفاض عمليات بيع وشراء العملات ثانياً ، لكنه انخفض إلى (-11651) دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-99.69%) بسبب تراجع أداء المصرف لهذا العام بعد تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والامنّي والصحي وفرض حظر التجوال الشامل في البلد.

جدول (2)

تطور صافي الربح بعد الضريبة لمصرف بابل (مليون دينار)

السنوات	صافي الربح بعد الضريبة	معدل التغير السنوي %
2016	73516	----
2017	3400	-95.37
2018	3775	11.03
2019	1321	-64.99
2020	-11651	-99.69

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف بابل للمدة من (2016 - 2020)

ثانياً - تحليل المؤشرات المالية لمصرف الشمال للمدة من (2016 - 2020) :

1. تطور الموجودات لمصرف الشمال للمدة من (2016 - 2020) :

يتضح لنا من بيانات الجدول (3) أنّ مجموع الموجودات لدى مصرف الشمال قد انخفضت من (603.720) مليار دينار في عام (2016) الى (462.549) مليون دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-23.38%)، ايضاً انخفضت الى (416.054) مليون دينار في عام (2018) بسبب تراجع الأنشطة لدى المصرف منها (الموجودات الثابتة، انخفاض النقود لدى المصرف)، في حين انخفضت إلى (398.858) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (-4.13%) في عام (2019) ثم ارتفعت قليلاً في عام (2020) لتصل الى (427.907).

2. تطور الائتمان النقدي لمصرف الشمال للمدة من (2016 - 2020):

نلاحظ في الجدول (3) ان الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف الشمال قد انخفض من (214.755) مليار دينار في عام (2016) الى (173.725) مليار دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوي كان (-19.10%) بسبب تراجع المصرف بمنح القروض للزبائن وما اداه انخفاض الائتمان النقدي من انخفاض في الارباح المتحققة نتيجة منح الائتمان بسبب انعكاس الازمة المالية (ازمة التقشف المالي) التي يمر بها المصرف بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام، في حين ارتفع الى (176.547) مليار دينار في عام (2018) وبمعدل تغير سنوي مقداره (1.62%)، في حين انخفض الى (168.261) مليار دينار في عام (2019) بسبب توسع المصرف في منح القروض الى المواطنين والموظفين في الدوائر الحكومية ومنح السلف الشخصية للمواطنين، الى جانب اطلاق المبادرة من قبل البنك المركزي العراقي بمنح القروض الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما ارتفع الى (189.989) مليار دينار في عام (2020) وبمعدلات تغير سنوية

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

(12.91%) بسبب قيام المصرف بدعم بعض المشاريع الصغيرة من خلال منح القروض والسلف في ذلك الوقت.

3. تطور رأس المال لمصرف الشمال للمدة من (2016 – 2020) :

بلغ رأس المال لمصرف الشمال (300.000) مليار دينار في عام (2016) واستقر لغاية (2020) بسبب تثبيت رأس المال من قبل البنك المركزي العراقي.

4. تطور الودائع لمصرف الشمال للمدة من (2016 – 2020) :

يتضح لنا من بيانات الجدول (3) أن مجموع الودائع لدى مصرف الشمال قد انخفضت من (171.504) مليار دينار في عام (2016) الى (83.683) مليار دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوي مقداره (51.20-%) بسبب السحب من الودائع من قبل زبائن المصرف نتيجة انعكاس آثار الازمة المالية واختلال الوضع الامني في ذلك الوقت، مما أدى فرض سياسة التقشف المالي في ظل انهيار أسعار النفط الخام وعجز الموازنة وارتفاع معدلات البطالة، وانعكاسه على انخفاض كل من الأنشطة الاقتصادية والمؤشرات المالية للمصارف بعامة والمصارف عينة البحث بخاصة، ثم انخفضت ايضاً الى (73.502) مليار دينار في عام (2018) وبمعدل تغير سنوي مقداره (12.16-%)، بينما ارتفعت الى (74.509) مليار دينار في عام (2019) وبمعدل تغير سنوي هو (1.37%) ايضاً ارتفعت الى (100.018) مليار دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي كان (34.23%) بسبب نجاح المصرف بتشجيع الزبائن وجذبهم الى ايداع الفائض المالي لديهم لدى المصرف.

جدول (3)

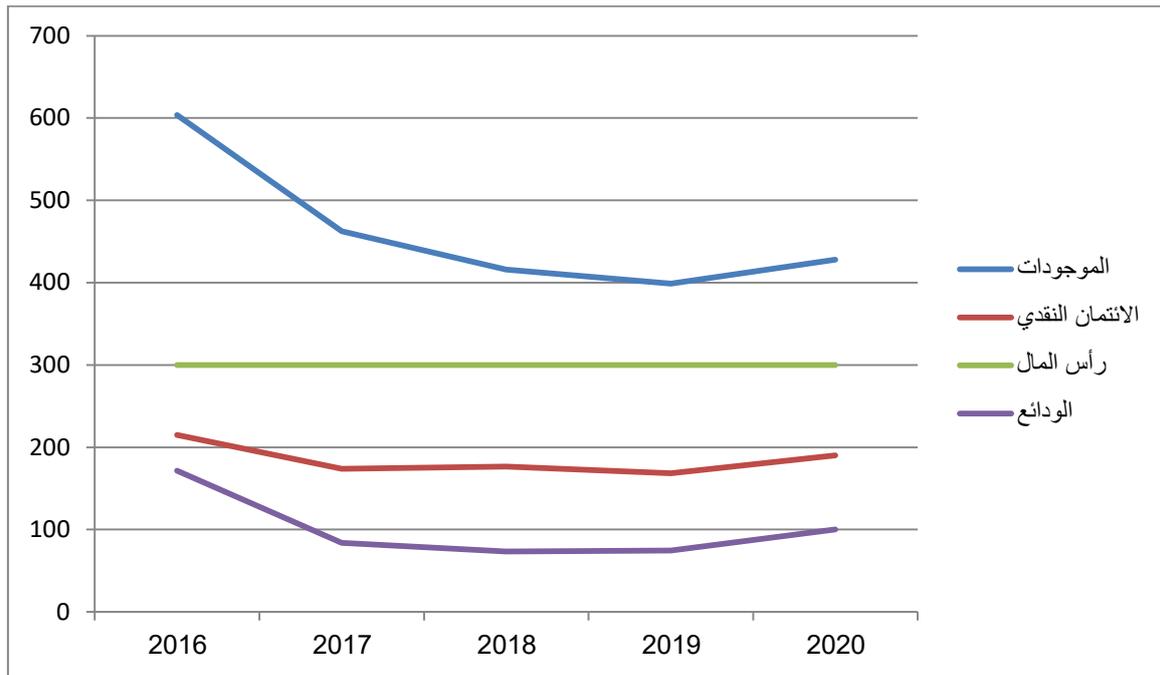
المؤشرات المالية لمصرف الشمال

(مليون دينار)

السنوات	الموجودات	معدل التغير السنوي %	الائتمان النقدي	معدل التغير السنوي %	رأس المال	معدل التغير السنوي %	الودائع	معدل التغير السنوي %
2016	603.720	---	214.755	---	300.000	0	171.504	---
2017	462.549	-23.38	173.725	-19.10	300.000	0	83.683	-51.20
2018	416.054	-10.05	176.547	1.62	300.000	0	73.502	-12.16
2019	398.858	-4.13	168.261	-4.69	300.000	0	74.509	1.37
2020	427.907	7.28	189.989	12.91	300.000	0	100.018	34.23

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الشمال للسنوات من (2016 – 2021)

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3)

شكل (2)

تطور المؤشرات المالية لمصرف الشمال للمدة من (2016 – 2020)

5. تطور صافي الربح بعد الضريبة لمصرف الشمال :

يلاحظ في الجدول (4) ان مصرف الشمال شهد خسارة مستمرة للسنوات (2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020) بسبب تراجع إيرادات المصرف من العمليات المصرفية وتراجع إيرادات الفوائد وإيرادات بيع وشراء العملات الأجنبية. وهذا يشكل خطر كبير للمصرف قد يجعله عرضة لمخاطر الإفلاس بسبب تراكم الخسائر المستمرة طول مدة البحث، حيث يلزم هذا الأمر ادارة المصرف القيام بعملية اصلاح جذرية لاهم المسببات للخسائر المتراكمة من اجل النهوض بالمصرف والتوجه به الى نقطة الامان (الربح).

جدول (4)

تطور صافي الربح بعد الضريبة لمصرف الشمال (مليون دينار)

السنوات	صافي الربح بعد الضريبة	معدل التغير السنوي %
2016	-22703	----
2017	-12574	-44.61
2018	-15139	20.39
2019	-12548	-17.10
2020	-2864	-77.17

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الشمال للسنوات من (2016 – 2021)

ثالثاً - تطور المؤشرات المالية لمصرف المتحد للمدة من (2016 – 2020) :

1. تطور الموجودات لمصرف المتحد للمدة من (2016 – 2020) :

نجد في الجدول (5) أنّ مجموع الموجودات لدى المصرف المتحد قد انخفضت من (527.820) مليون دينار في عام (2016) الى (511.396) مليون دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-3.11%) بسبب الانخفاض الحاصل في النقد لدى البنك المركزي العراقي والارصدة لدى المؤسسات المالية، في حين شهدت ارتفاعاً خلال السنوات (2018 – 2020) الى (515.535، 604.314، 699.147) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية كانت (0.8، 17.22، 15.69) بسبب الزيادة الحاصلة في السيولة النقدية ومكوناتها (الارصدة لدى البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية)، اولاً كذلك ارتفاع حجم الاستثمارات المالية في الاسهم لدى المصرف ثانياً وتمثل مساهمته في الشركات المختلطة والخاصة وشملت (الشركة الحديثة للإنتاج الحيواني، شركة بابل للانتاج الحيواني، شركة الاتحاد لصناعة المولدات الكهربائية، الشركة الغازية الشمالية، مصرف البصرة الدولي، مصرف بابل، شركة الوئام للاستثمار المالي والمصرف الاهلي العراقي) كاستثمار مالي قصير الأجل، كذلك حققت الاستثمارات الطويلة الاجل في (شركة الدولي المتحد والشركة العراقية للكفالات المصرفية) ثالثاً.

2. تطور الائتمان النقدي لمصرف المتحد للمدة من (2016 – 2020) :

يتضح لنا من بيانات الجدول (5) ارتفاع الائتمان النقدي لمصرف المتحد من (272.651) مليون دينار الى (329.052) مليون دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوي هو (20.68%) بسبب منح القروض والسلف الى المواطنين باستمرار والكمبيالات والأوراق التجارية، ثم ارتفع ايضاً الى (341.001) مليون دينار في عام (2018) وبمعدل تغير سنوي هو (3.63%) بسبب استمرار المصرف بتلبية طلب الزبائن على القروض والسلف لدعم احتياجاتهم وتمويل النفقات الاستثمارية للشركات والمشروعات والقطاعات الاقتصادية، لكنه انخفض عامي (2019 – 2020) الى (252.214، 118.842) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (-26.03%، -52.88%) بسبب تراجع المصرف في منح القروض لعدم التزام بعض الزبائن في تسديد القروض، وزيادة مخصص الائتمان المشكوك في تحصيله بحسب اللائحة الارشادية للبنك المركزي العراقي، فضلاً عن زيادة مخصص فوائد مخصص المتوقفين عن الدفع الذي يؤكد عدم تسديد الزبائن للفوائد المترتبة عليهم في ظل الانخفاض الحاصل في الائتمان النقدي.

3. تطور رأس المال لمصرف المتحد للمدة (2016 – 2020)

إن رأس المال للمصرف المتحد كان ثابتاً بقيمة (300.000) مليون دينار بسبب قرار البنك المركزي العراقي، ان لا يقل رأس المال المصارف الاهلية عن (250.000) مليون دينار.

4. تطور الودائع لمصرف المتحد للمدة (2016 – 2020) :

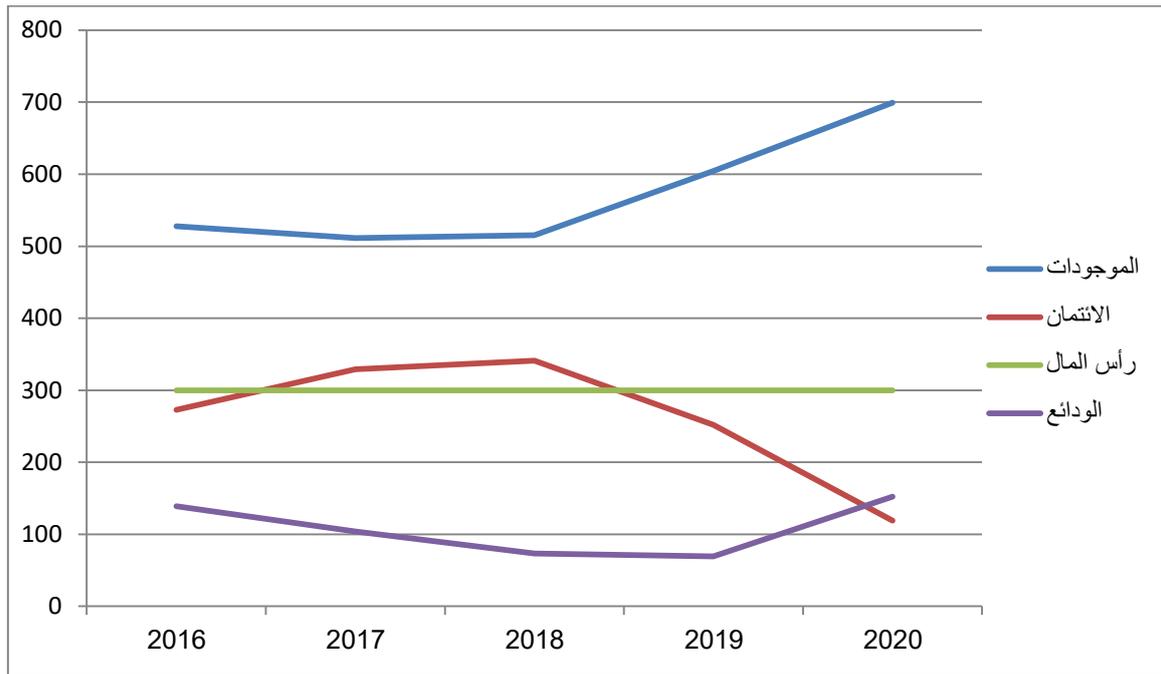
نرى في بيانات الجدول (5) أنخفاض الودائع لدى المصرف المتحد من (139.124) مليون دينار في عام (2016) الى (103.903) مليون دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوية مقداره (-25.31%) بسبب تدهور الوضع الأمني والاقتصادي أولاً وتلك المشروعات الاستثمارية ونقص السيولة لدى المواطنين ثانياً، ثم انخفضت ايضاً الى (73.369) مليون دينار في عام (2018) وبمعدل تغير سنوي كان (-29.38%)، كذلك انخفضت الى (69.438) مليون دينار في عام (2019) وبمعدل تغير سنوي كان (-5.35%) بسبب استمرار السحب من الودائع من قبل الزبائن في ظل تدهور الوضع الاقتصادي وانخفاض اسعار النفط الخام في السوق العالمية، في حين ارتفعت الى (152.234) مليون دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي بلغ (119.23%) بسبب الارتفاع الحاصل في الودائع الجارية الدائنة.

جدول (5)

المؤشرات المالية لمصرف المتحد (مليون دينار)

السنوات	الموجودات	معدل التغير السنوي %	الائتمان النقدي	معدل التغير السنوي %	رأس المال	معدل التغير السنوي %	الودائع	معدل التغير السنوي %
2016	527.820	---	272.651	---	300.000	---	139.124	---
2017	511.396	-3.11	329.052	20.68	300.000	-25.31	103.903	0
2018	515.535	0.8	341.001	3.63	300.000	-29.38	73.369	0
2019	604.313	17.22	252.214	-26.03	300.000	-5.35	69.438	0
2020	699.147	15.69	118.842	-52.88	300.000	119.23	152.234	0

المصدر : من إعداد الباحث، اعتماداً على التقارير السنوية للمصرف المتحد، للمدة من (2016-2020).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (5)

شكل (3)

تطور المؤشرات المالية لمصرف المتحد للمدة من (2016 - 2020)

5. تطور صافي الربح لمصرف المتحد :

يلاحظ في الجدول (6) أن المصرف في عام (2016) قد حقق ربحاً، في حين شهد الخسارة المستمرة للسنوات (2017 ، 2018 ، 2019) بسبب تجاوز المصروفات على الإيرادات لدى المصرف باستمرار. أما في عام (2020) فقد حقق ربحاً بسبب زيادة الإيرادات من عمليات بيع الدولار الأمريكي والأفادة من صعوده، فضلاً عن قيام المصرف بتقليل المصروفات وعدم تعيين الموظفين الجدد في المصرف.

جدول (6)

تطور صافي الربح بعد الضريبة لمصرف المتحد (دينار)

السنوات	صافي الربح بعد الضريبة	معدل التغير السنوي %
2016	1058	----
2017	- 21667	-2146.11
2018	- 16798	-22.47
2019	-2255	-86.57
2020	273	112.12

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف المتحد للسنوات من (2016 - 2020).

رابعاً - تحليل المؤشرات المالية لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل:

1. تطور الموجودات لمصرف الاقتصاد للمدة من (2016 – 2020) :

يتضح من بيانات الجدول (7) أن مجموع الموجودات لمصرف الاقتصاد ارتفعت من (367.340) مليار دينار عام (2016) الى (431.019) مليار دينار عام (2017) وبمعدل تغير سنوي (17.33%) بسبب الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمارات المالية، ثم ارتفعت الى (467.616) مليار دينار في عام (2018) وبمعدل تغير سنوي مقداره (8.49%)، بينما ارتفعت الى (466.232) مليار دينار في عام (2019) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-0.29%)، بينما انخفضت قيمة الموجودات الى (459.772) في عام (2020).

2. تطور الائتمان النقدي لمصرف الاقتصاد للمدة من (2016 – 2020) :

يتضح من الجدول (7) أن الائتمان النقدي لمصرف الاقتصاد انخفض من (137.695) مليار دينار في عام (2016) الى (129.873) مليار دينار عام (2017) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-5.68%) بسبب انخفاض السيولة والسحب من الودائع لدى المصرف من قبل الزبائن وأن المصارف تعتمد (90%) على الودائع في منح القروض الى الزبائن، ثم انخفض الى (121.981) مليار دينار عام (2018) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-6.07%)، بينما ارتفع الى (130.459) مليار دينار عام (2019) وبمعدل تغير سنوي مقداره (6.95%) بسبب زيادة الطلب على القروض والسلف من قبل الزبائن (الشركات والمؤسسات) الحكومية والخاصة، كذلك ارتفع الى (201.202) مليار دينار عام (2020) وبمعدل تغير سنوي مقداره (54.22%) بسبب منح المصرف القروض الى المواطنين في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والصحي في ظل انتشار جائحة كورونا.

3. تطور رأس المال لمصرف الاقتصاد للمدة من (2016 – 2020) :

أن رأس المال كان ثابتاً في مصرف الاقتصاد بسبب قرار البنك المركزي العراقي بتحديد رأس المال للمصارف الاهلية، وكان رأس المال (250.000) مليار دينار.

4. تطور الودائع لمصرف الاقتصاد للمدة من (2016 – 2020) :

يلاحظ من خلال الجدول (7) أن الودائع لمصرف الاقتصاد انخفضت من (132.489) مليار دينار في عام (2016) الى (131.487) مليار دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوي بلغ (-0.75%) بسبب السحب من الودائع من قبل الزبائن نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والأمني، ثم انخفضت الى (96.223) مليار دينار في عام (2018) وبمعدل تغير مقداره (-26.81%)، وكذلك انخفض الى (90.427) مليار دينار في عام (2019) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-6.02%) بسبب ما شهده البلد من استقرار في الوضع الأمني

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

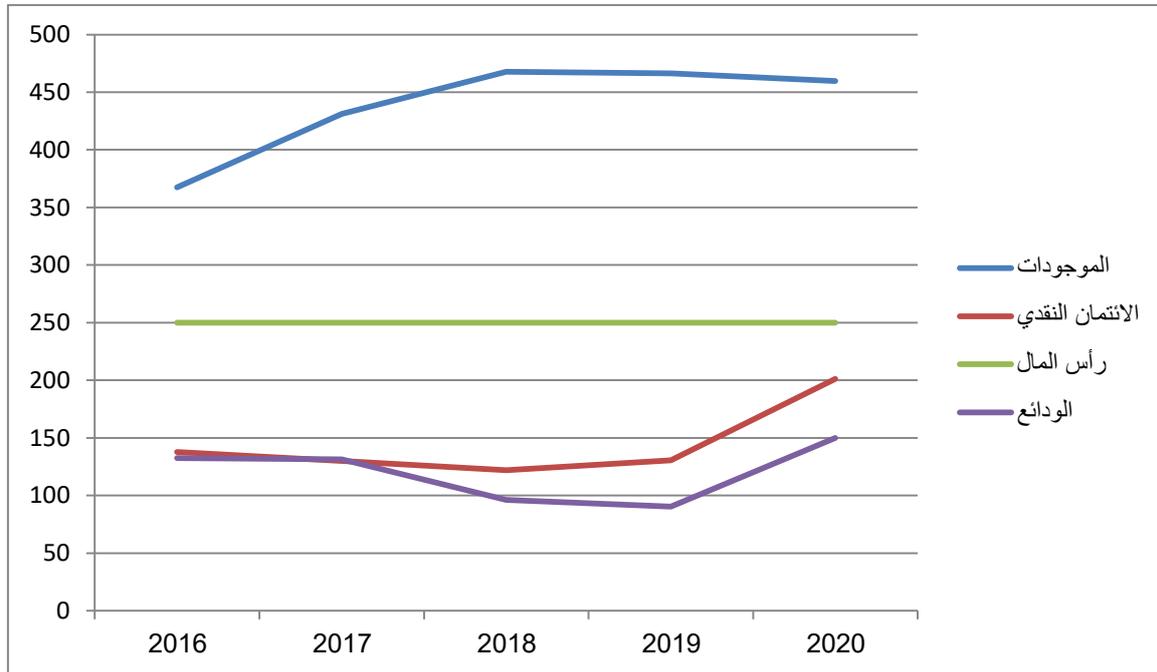
والسياسي أولاً وتساعد الاحتجاجات الشعبية ثانياً وتدهور الوضع الاقتصادي ثالثاً الذي تمثل انهيار اسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما انعكس على انخفاض الوضع المعاشي للمواطنين وانخفاض مستوى الدخل لدى الأفراد والشركات، فاضطرت الى السحب من ودائعهم لدى المصرف. في حين شهدت ارتفاعاً بلغ (149.886) مليون دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي مقداره (65.75%).

جدول (7)

المؤشرات المالية لمصرف الاقتصاد (مليون دينار)

السنوات	الموجودات	معدل التغير السنوي %	الائتمان النقدي	معدل التغير السنوي %	رأس المال	معدل التغير السنوي %	الودائع	معدل التغير السنوي %
2016	367.340	---	137.695	---	250.000	---	132.489	---
2017	431.019	17.33	129.873	-5.68	250.000	0	131.487	-0.75
2018	467.616	8.49	121.981	-6.07	250.000	0	96.223	-26.81
2019	466.232	-0.29	130.459	6.95	250.000	0	90.427	-6.02
2020	459.772	23.70	201.202	54.22	250.000	0	149.886	65.75

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الاقتصاد للسنوات (2016 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (7)

شكل (4)

تطور المؤشرات المالية لمصرف الاقتصاد للمدة من (2016 – 2020)

5. تطور صافي الربح لمصرف الاقتصاد :

نلاحظ من الجدول (8) أن المصرف حقق خسارة في العامين (2016 - 2017) مقدارها (491 ، -1380) مليون دينار بسبب زيادة المصروفات وانخفاض الإيرادات لدى المصرف، في حين حقق ربحاً للسنوات (2018 - 2020)، بسبب زيادة الإيرادات من العمليات المصرفية، وزيادة إيرادات عمليات بيع الدولار الأمريكي، وكذلك زيادة إيرادات الفوائد على القروض.

جدول (8)

تطور صافي الربح لمصرف الاقتصاد (مليون دينار)

السنوات	صافي الربح بعد الضريبة	معدل التغير السنوي %
2016	491	----
2017	-1380	-380.89
2018	1887	-236.73
2019	5013	165.61
2020	3306	-34.05

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الاقتصاد للمدة من (2016 - 2020)

المطلب الثالث - تحليل مؤشرات التعثر المالي للمصارف عينة البحث :

أولاً - تحليل صافي رأس المال العامل (الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة) للمصارف عينة

البحث:

يبدو أن رأس المال العامل لدى المصارف العراقية عينة البحث في الجدول (9) كان متذبذب بين الارتفاع والانخفاض. إذ حقق أعلى متوسط لرأس المال العامل بلغ (298.443) مليار لمصرف المتحد فلقد كانت قيمة أعلى رأس المال العامل هو (362.771) مليار دينار في عام (2016) بسبب تشغيل رأس المال العامل بشكل جيد في توظيف الموجودات السائلة. أما مصرف الاقتصاد فبلغ متوسط رأس المال العامل له (259.778) وحقق أعلى رأس المال العامل (299.551) مليار دينار في عام (2016) مما يدل على أن المصرف يتبع سياسة ائتمانية متحفظة. وبلغ متوسط مصرف الشمال (235.092) وحقق أعلى رأس المال العامل (296.550) مليار دينار في عام (2016) وادنى قيمة كانت (146.245) مليار في عام (2019). أما مصرف بابل فبلغ متوسط رأس المال العامل (244.261) وحقق أعلى قيمة له بلغت (325.777) مليار دينار في عام (2019). حيث تبين لنا النتائج بأن المصارف تتبع سياسة ائتمانية متحفظة مما يعني انخفاض عمليات الاستثمار لديها، ومن ثم انخفاض ارباحها فتوجه المصارف نحو سياسة ائتمانية متحفظة الى هذا المدى يسهم في خفض الأرباح، لذا وجب عليها رسم خطط استراتيجية مدروسة (من قبل ادارة المصرف) لتنمية

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

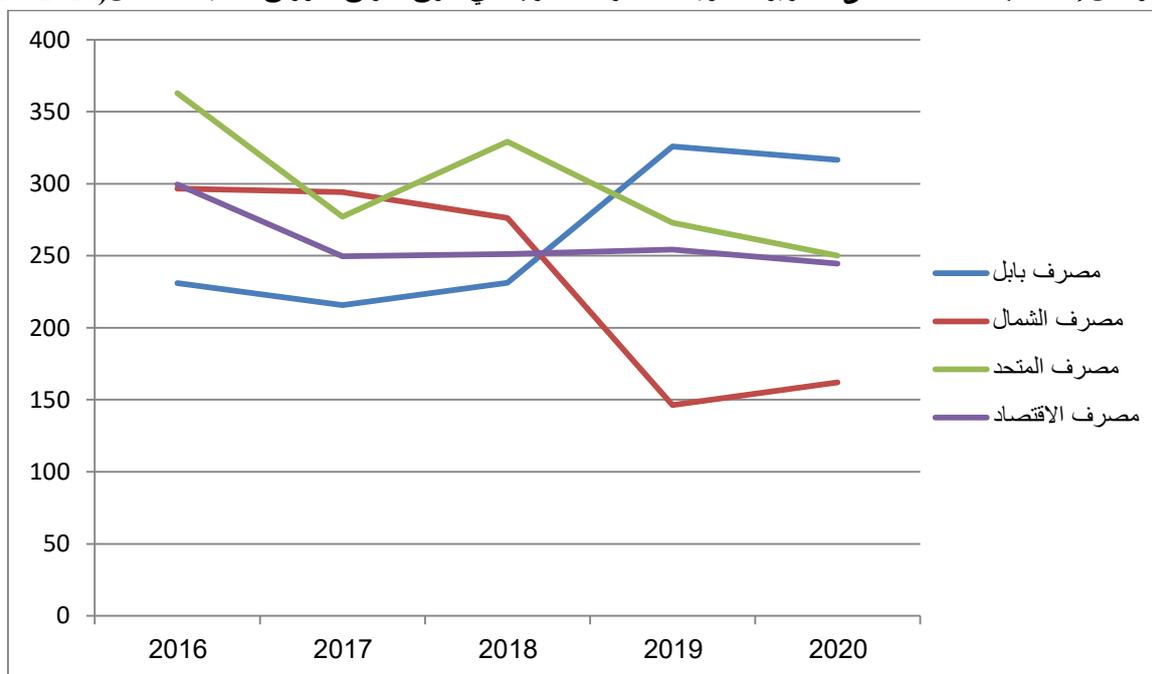
استثماراتها بصورة صحيحة حتى تتمكن من زيادة ارباحها. وفي نفس الوقت ان مقدار الفرق الكبير بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة يزيد من قدرة المصارف في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها.

جدول (9)

صافي رأس المال العامل للمصارف عينة البحث (مليون دينار)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	231.044	296.550	362.771	299.551
2017	215.685	294.226	277.171	249.514
2018	231.300	276.289	329.274	251.105
2019	325.777	146.245	272.948	254.162
2020	316.501	162.153	250.052	244.561
المتوسط	244.261	235.092	298.443	259.778

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (9)

شكل (5)

تطور رأس المال العامل للمصارف عينة البحث للمدة (2016 - 2020)

ثانياً - تحليل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية (الائتمان النقدي) للمصارف عينة البحث:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تقييم سياسة الائتمان للمصارف التجارية. ومدى تعرضها للمخاطر الائتمانية. ونظراً لعجز بعض الزبائن عن السداد تظهر لدى المصارف مشكلة التعثر (القروض المتعثرة) التي تلحق الضرر بالمصارف. بالمقابل الزام البنك المركزي العراقي المصارف بتخصيص مبالغ لكل نوع من أنواع الديون المتأخرة التسديد وبحسب اللائحة الإرشادية التي حُدِدت نسبتها حسب مدة تأخر التسديد والضمانات المقدمة وتصنيف الائتمان والمبلغ الذي تم تخصيصه. ويتضح لنا من الجدول (10) أن أعلى

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

متوسط لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية بلغ (124.562) وهو لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل مما يدل على أنه أكثر المصارف تعثراً. وبلغ أعلى مخصص تدني التسهيلات الائتمانية النقدية (137.695) مليون دينار في عام (2016) في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني في ذلك الوقت. وبلغ متوسط مصرف الشمال (46.041) اما أعلى مخصص فقد بلغ (47.093) مليون دينار في عامي (2019-2020) اي هناك تعثر لدى المصرف. في حين بلغ متوسط مخصص التسهيلات النقدية في مصرف بابل (9.821) وكان مخصصه للتسهيلات شبه ثابتاً خلال مدة البحث حتى الى السنة الاخيرة انخفض بشكل ملحوظ ، ويبدو انه أقل تعثراً من المصارف المذكورة، أما المصرف المتحد. فلقد بلغ متوسط مخصصه (70.232) اما أعلى مخصص لديه فكان (81.312) مليون دينار في عام (2020) بسبب تدهور الاقتصادي والصحي واخذ المصرف الحيطه في ظل تفشي جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل.

جدول (10)

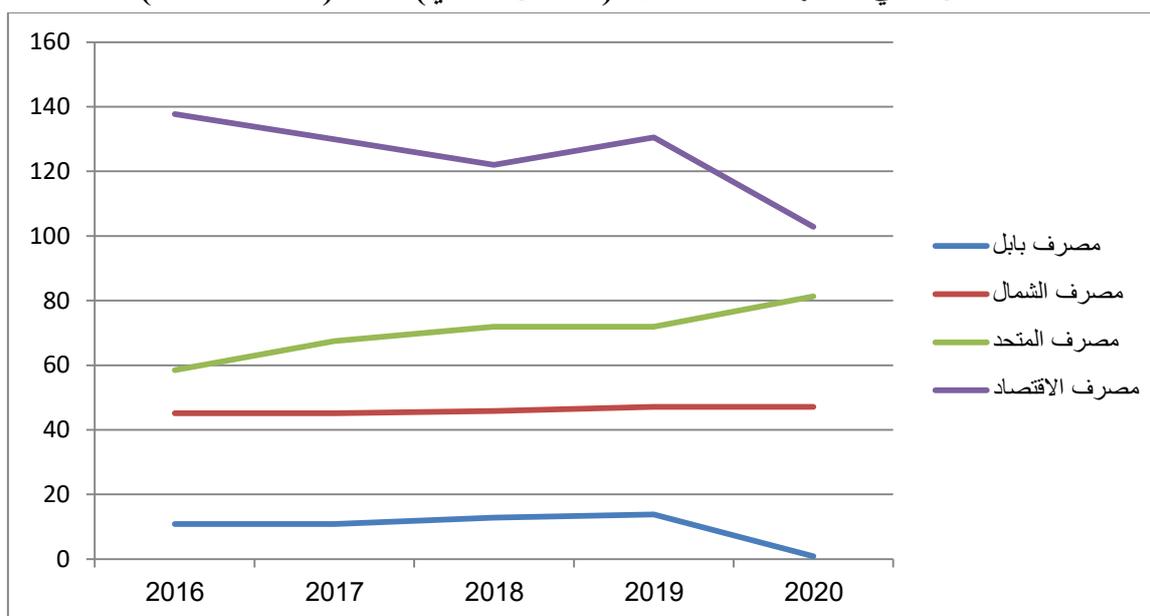
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية (الائتمان النقدي) (مليون دينار)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	10.821	45.093	58.487	137.695
2017	10.821	45.093	67.487	129.873
2018	12.821	45.837	71.939	121.981
2019	13.821	47.093	71.939	130.459
2020	0.821	47.093	81.312	102.805
المتوسط	9.821	46.041	70.232	124.562

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)

شكل (6)

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية (الائتمان النقدي) للمدة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (10)

ثالثاً - تحليل الائتمان المتعثر للمصارف عينة البحث:

يلاحظ في الجدول (11) أن مصرف الاقتصاد قد حقق أعلى متوسط للائتمان المتعثر بلغ (156.54) مليون دينار وبلغت أعلى قيمة للائتمان (205.53) مليون دينار في عام (2020) وأن ادارة المصرف لم تقوم باحتساب أي مخصص لمخاطر هذه القروض. علماً أن ادارة المصرف قامت بدراسة مجموعة من ملفات الائتمان المتعثر لغرض اجراء التسويات واحالتها للقسم القانوني ويوصي المصرف بإكمال عملية مراجعة بقية الملفات واتخاذ الاجراء اللازم بشأنها. وبلغت أدنى قيمة (125.36) مليون دينار في عام (2018) بسبب قيام الزبائن بتسديد بعض القروض والديون المترتبة بذمتهم الى المصرف. وحقق المصرف المتحد متوسط القروض المتعثرة اذ بلغ (82.98) مليون دينار عام (2018) وبلغت أعلى قيمة للائتمان المتعثر مقدارها (171.76) مليون دينار بسبب عدم تسديد الزبائن تلك المبالغ الممنوحة التي مضى عليها عدة سنوات بالرغم من المطالبات المستمرة من قبل المصرف الا انه لم يتم تحصيل هذه الديون والقروض علماً أن الضمانات المعتمدة كانت ضعيفة وهي (الصك. الكمبيالة أو ضمانه شخصية). وهذا برأينا يشكل مخاطراً على المصرف في حالة نكول الزبائن عن التسديد. مما يتطلب من الجهات ذات العلاقة المباشرة بالعملية الانتاجية (قسم الائتمان وقسم ادارة المخاطرة والقسم القانوني) مع ضرورة تكثيف الجهود لاستحصال هذه المبالغ. وكانت أدنى قيمة (32.96) مليون دينار في عام (2017) بسبب قيام الزبائن بتسديد بعض الديون والقروض التي تمت المطالبة بها من قبل المصرف ووفق الاجراءات المتخذة من الجهات ذات العلاقة بالعملية فضلاً عن انخفاض. وحقق مصرف الشمال متوسط مقداره (72.92) مليون دينار وبلغت أعلى قيمة (75.47) مليون دينار في عام (2018) بسبب تراكم الديون والقروض المترتبة بذمة الزبائن. وبلغت أدنى قيمة (68.22) مليون دينار في عام (2020). وبلغ متوسط الائتمان المتعثر لمصرف بابل فلقد كان (3.47) مليون دينار وهو أدنى متوسط متعثر مقارنةً بالمصارف الأخرى والسبب هو اتباع سياسة ائتمانية معتدلة. وبلغت أعلى قيمة للائتمان المتعثر (5.54) مليون دينار في عام (2020) بسبب تداعيات الازمة المزدوجة (انتشار جائحة كورونا وانهيار اسعار النفط الخام) وانعكاسها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وبلغت أدنى قيمة (2.19) مليون دينار في عام (2017) بسبب تسديد الزبائن المبالغ المترتبة عليهم الى المصرف بعد المطالبات المستمرة من قبل ادارة المصرف.

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

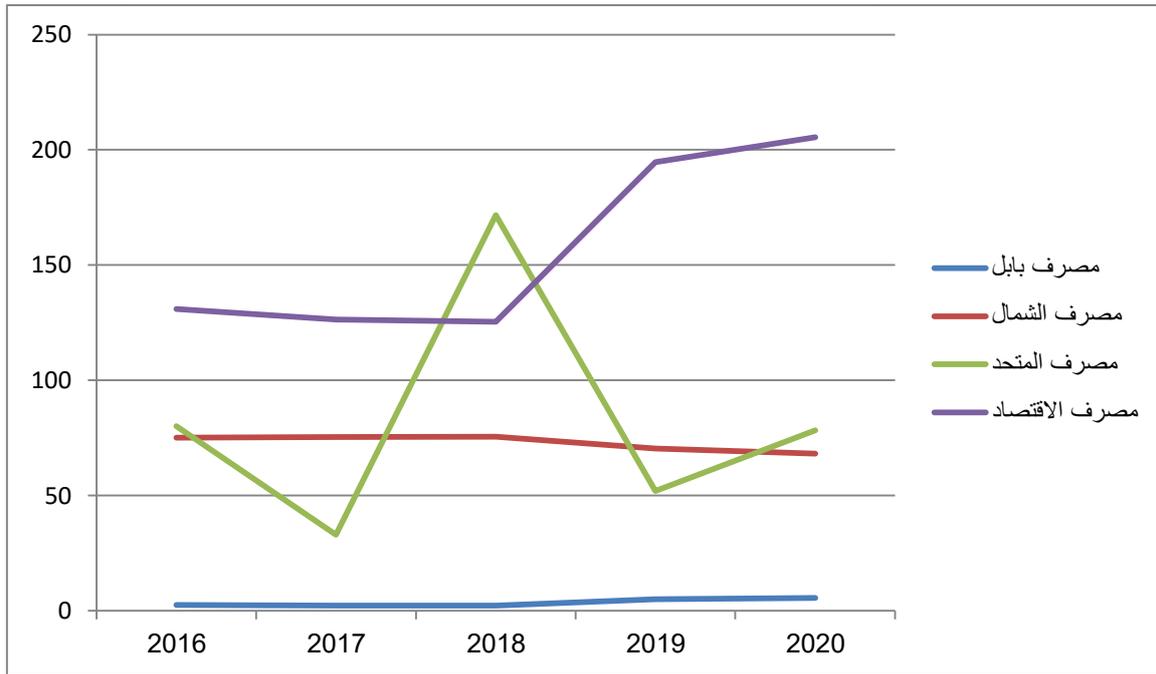
جدول (11)

الائتمان المتعثر للمصارف عينة البحث

(مليون دينار)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	2.47	75.15	80.03	130.91
2017	2.19	75.39	32.96	126.32
2018	2.20	75.47	171.7	125.36
2019	4.98	70.37	51.96	194.61
2020	5.54	68.22	78.29	205.53
المتوسط	3.47	72.92	82.98	156.54

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (7)

شكل (7)

الائتمان المتعثر للمصارف عينة البحث للمدة (2016 – 2020)

رابعاً - نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع الائتمان النقدي :

نلاحظ في الجدول (12) أن مصرف بابل قد حقق أقل متوسط لنسبة الائتمان المتعثر الى مجموع الائتمان النقدي مقارنةً بالمصارف الأخرى، إذ بلغ (3.408%) وحقق أعلى نسبة مقدارها (5.85%) في عام (2020) نتيجة انعكاس آثار الصدمة (السياسية والاقتصادية والصحية) بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية في نهاية العام المذكور وارتفاع معدلات البطالة، وحقق أدنى نسبة بلغت (1.78%) وهي نسبة منخفضة ولا تعكس وجود مخاطر التعثر المالي والخسائر الائتمانية، أما مصرف الاقتصاد فقد حقق أعلى متوسط ليلعب (109.28%) وبلغت أعلى نسبة (149.17%) في عام (2019) وهي نسبة مرتفعة جداً تشير الى اقتراب المصرف من

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

التعثر المالي بسبب انعكاس آثار الصدمة المزدوجة (السياسية والاقتصادية) بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية في نهاية العام المذكور وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة لدى المواطنين، وكذلك السماحات التي سمح بها المصرف لزبائنه في تمديد مدة القروض الممنوحة لهم، وحقق أدنى نسبة مقدارها (95.07%) في عام (2016) وهي نسبة مرتفعة أيضاً وتعكس وجود مخاطر التعثر المالي وزيادة الخسائر الائتمانية بسبب انعكاس آثار الاوضاع السياسية في البلد (دخول الارهاب) وانهيار أسعار النفط الخام في السوق العالمية وعجز الموازنة العامة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، مما انعكس على أداء الاقتصاد العراقي بشكل عام والمصرف بشكل خاص، ومن ثم تعذر تسديد الزبائن بالقروض الى المصرف بعد فرض حظر التجوال الشامل في البلد وتدهور الوضع الاقتصادي في السنوات الاخيرة من مدة البحث، أما المصرف المتحد فلقد حقق متوسطاً مقداره (35.23%) وحقق أعلى نسبة بلغت (65.87%) في عام (2020) وهي نسبة مرتفعة جداً وتعكس وجود مخاطر التعثر المالي والخسائر الائتمانية لدى المصرف نتيجة عدم تسديد القروض من قبل زبائن المصرف، اما أدنى نسبة فهي (10.01%) في عام (2017) وهي نسبة منخفضة، والسبب هو استمرار الزبائن بتسديد القروض والديون المترتبة بذمتهم الى المصرف بعد تحسن الوضع الامني والاقتصادي في البلد، أما مصرف الشمال فقد حقق متوسطاً مقداره (39.76%) وحقق أعلى نسبة بلغت (43.39%) في عام (2017) وأدنى نسبة كانت (34.99%) في عام (2016) وهي نسبة منخفضة لا تعكس وجود مخاطر التعثر والخسائر الائتمانية بشكل كبير.

جدول (12)

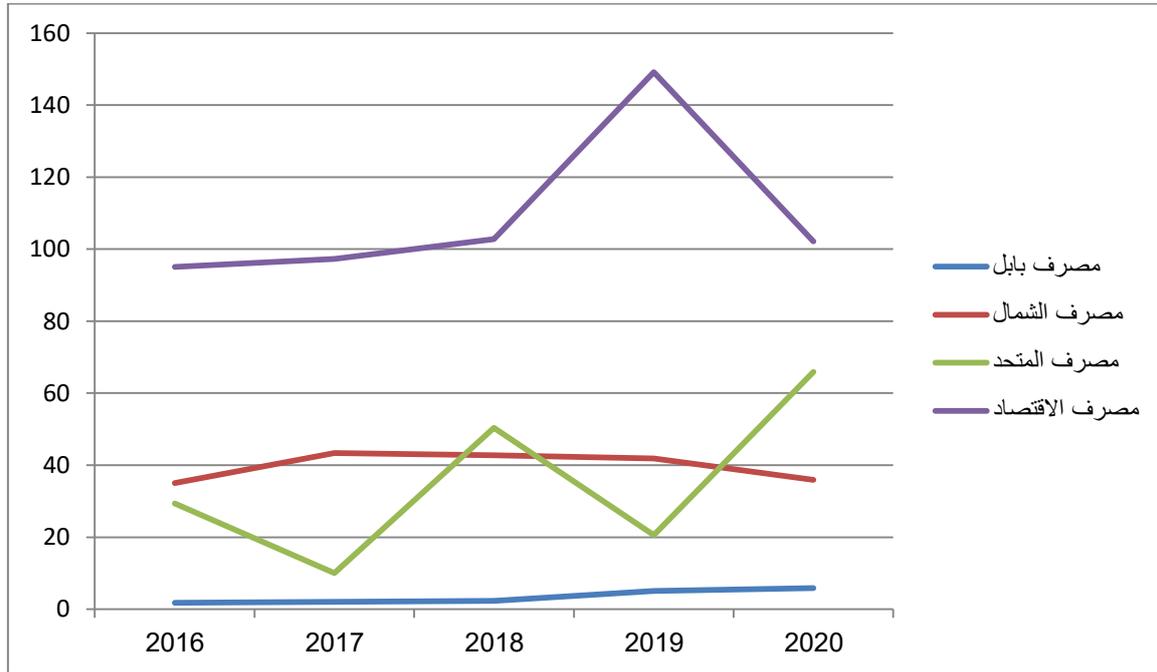
نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع التسهيلات الائتمانية (الائتمان النقدي) (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	1.78	34.99	29.35	95.07
2017	2.08	43.39	10.01	97.26
2018	2.30	42.74	50.35	102.77
2019	5.03	41.82	20.60	149.17
2020	5.85	35.90	65.87	102.15
المتوسط	3.408	39.76	35.23	109.28

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2020)

شكل (8)

تطور نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع التسهيلات الائتمانية (الائتمان النقدي)



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (12)

خامساً - نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث :

نجد في بيانات الجدول (13) أن نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع الموجودات قد حقق أعلى متوسط مقداره (35.63%) لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، وحقق أعلى نسبة بلغت (44.70%) في عام (2020) اما أدنى نسبة فهي (26.80%) وهي نسب مرتفعة جداً فهي تتجاوز النسب المحددة وفق المعايير المقبولة والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي، مما يدل على الخطورة وينذر بأزمة متوقعة لأن النسبة المقبولة هي مقدارها (10%) (تعليمات وضوابط البنك المركزي، 2020) وكلما انخفضت كان أفضل، ويعكس ذلك أداءً جيداً للمصرف، وحقق مصرف الشمال متوسطاً مقداره (16.08%) وحقق أعلى نسبة كانت (18.13%) في عام (2018) وهي تجاوزت الـ (10%) اي هناك مخاطر لدى المصرف، وحقق أدنى نسبة هي (12.44%) في عام (2016) وهي نسبة قليلة المخاطر وتقترب من (10%)، وحقق المصرف المتحد متوسط مقداره (14.93%) وحقق أعلى نسبة مقدارها (33.30%) في عام (2018) وحقق أدنى نسبة هي (6.44%) في عام (2017) وهي قليلة المخاطر وتعكس أداءً جيداً للمصرف بعد تحسن الوضع الاقتصادي والامني في البلد وتحقيق الفائض المالي في الموازنة العامة وزيادة معدلات النمو للاقتصاد العراقي، أما مصرف بابل فقد حقق أقل متوسط مقارنة بالمصارف الأخرى، ليبلغ مقداره (0.86%) وحقق أعلى نسبة بلغت (1.27%) في عام (2020) اما أدنى نسبة فهي (0.58%) في عام (2018) وهي نسب مقبولة وأقل من (10%) وفق المعايير المحددة من قبل البنك المركزي العراقي فهي تعكس أداءً جيداً للمصارف وتدني مستوى المخاطر.

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

وأن الاتجاه التصاعدي للائتمان المتعثر للمصارف الخاصة يقتضي ضرورة وضع الآليات والحلول المناسبة لضمان عدم تشكيلها خطراً على النظام المصرفي.

جدول (13)

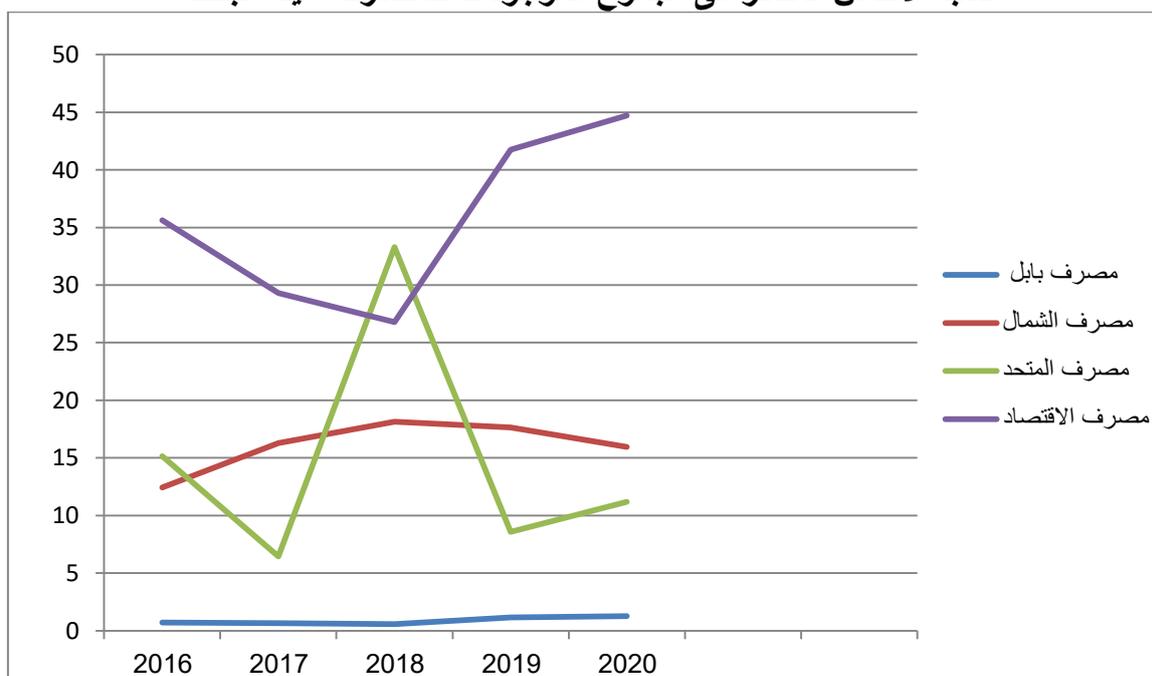
نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	0.71	12.44	15.16	35.63
2017	0.66	16.29	6.44	29.30
2018	0.58	18.13	33.30	26.80
2019	1.16	17.64	8.59	41.74
2020	1.27	15.94	11.19	44.70
المتوسط	0.87	16.08	14.93	35.63

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)

شكل (9)

نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (13)

سادساً - نسبة الائتمان المتعثر الى رأس المال للمصارف عينة البحث :

إن ارتفاع نسبة الائتمان المتعثر إلى رأس المال يعطينا إشارة واضحة عن خطورة الوضع المالي للمؤسسات المصرفية ومن ثم يؤثر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهو ما ظهر جلياً لدى المصارف نتيجة ضخامة حجم قروضها وضآلة حجم رؤوس أموالها، لكن تقادم تلك النسبة في ميزانيات المصارف قد أعطى دلالة على وجود المخاطر المالية فيها بصورة لا تقبل الشك، مما يستدعي من الجهات الرقابية إيلاء هذا

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

الأمر قدراً عالياً من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلاً (البنك المركزي العراقي، 2020، 92).

ويتضح لنا من بيانات الجدول (14) أن مصرف الاقتصاد قد حقق أعلى متوسط نسبة الائتمان المتعثر إلى رأس المال ليبلغ مقداره (60.98%) وهو أعلى متوسط مقارنةً بالمصارف الأخرى، وقد حقق أعلى نسبة مقدارها (77.84%) في عام (2019) وهي نسبة مرتفعة جداً وتجاوزت النسبة المعيارية المحددة بكثير وتدل على ارتفاع حجم المخاطر لدى المصرف، ومن ثم تنعكس على الاستقرار المالي، أما مصرف بابل فقد حقق متوسطاً مقداره (34.21%) وحقق أعلى نسبة كانت (68.70%) في عام (2018) أما أدنى نسبة فهي (13.18%) في عام (2017) وهي قليلة المخاطر بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والامني في البلد، أما مصرف المتحد فقد حقق متوسطاً كان (28.51) في حين أعلى نسبة هي (57.25%) في عام (2018) أما أدنى نسبة فهي (10.98%) في عام (2017)، وحقق مصرف الشمال أقل متوسط ليبلغ (25.68%) وحقق أعلى نسبة مقدارها (27.08%) في عام (2020) وهي نسبة مرتفعة تدل على ارتفاع المخاطر لدى المصرف نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمة ثلاثية (سياسية واقتصادية وصحية) مما انعكس على أداء المصرف.

جدول (14)

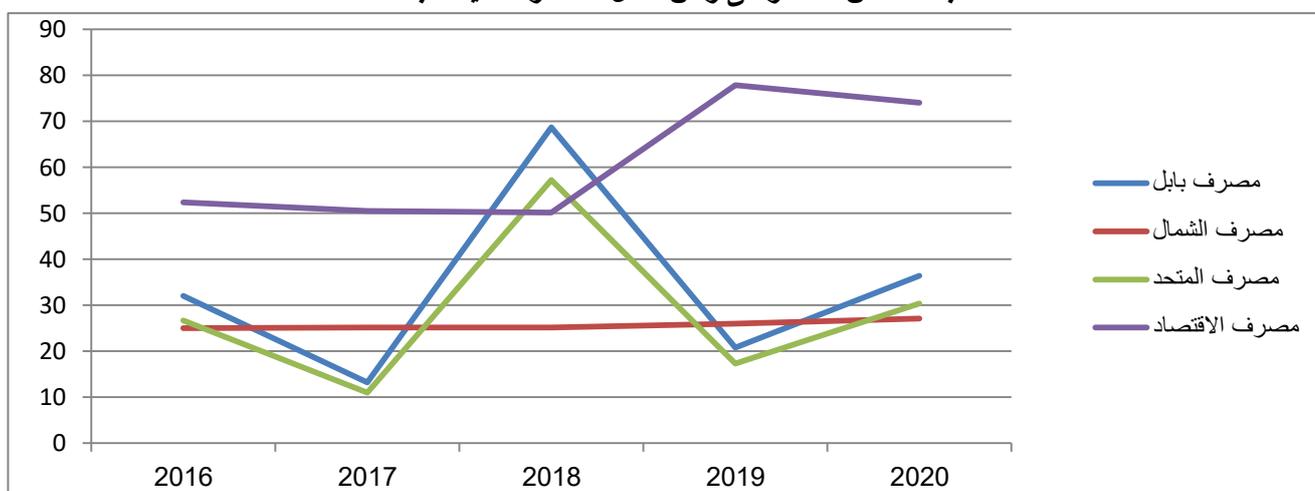
نسبة الائتمان المتعثر الى رأس المال للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	32.01	25.05	26.67	52.36
2017	13.18	25.13	10.98	50.52
2018	68.70	25.15	57.25	50.14
2019	20.78	26.01	17.32	77.84
2020	36.4	27.08	30.33	74.04
المتوسط	34.21	25.68	28.51	60.98

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2020).

شكل (10)

نسبة الائتمان المتعثر الى رأس المال للمصارف عينة البحث



المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الأداء المصرفي للمصارف عينة البحث للمدة من (2016-2020)

يشمل الأداء المصرفي مجموعة من النسب المالية التي تقيس كفاءة وأداء المصرف في تسيير نشاطه وعملياته الرئيسية، وتشمل كل من (السيولة، الربحية، التوظيف، المديونية وكفاية رأس المال) وهي كما يوضح الجدول (15) :

جدول (15)

المؤشرات المالية المستخدمة لأداء المصارف عينة البحث

وظائفها	مكوناتها	المؤشرات
هي النسب التي تقيس مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الاجل حيث ان ارتفاع المؤشر يعني الابتعاد عن التعثر المالي.	مجموع النقود / مجموع الودائع الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	<u>نسب السيولة</u> 1. نسب السيولة النقدية 2. نسب التداول
تقيس درجة كفاءة ادارة المصرف في توليد الارباح من (الموجودات، حقوق الملكية، والودائع)، فأرتفاع النسب يعني البعد عن التعثر المالي	صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الموجودات صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الودائع صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية + الودائع صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم المصدرة	<u>نسب الربحية :</u> 1. معدل العائد على الموجودات 2. معدل العائد على حقوق الملكية 3. معدل العائد على الودائع 4. معدل العائد على الاموال المتاحة 5. ربحية السهم الواحد
تقيس قدرة وكفاءة المصرف في توظيف الموارد المالية في مجالات الاستثمار والقروض، وكلما كانت النسبة مرتفعة يدل على كفاءة المصرف في توظيف امواله.	الاستثمار / الودائع الائتمان / الودائع الاستثمار + الائتمان النقدي / مجموع الودائع	<u>نسب التوظيف :</u> 1. نسبة الاستثمار الى الودائع 2. نسبة الائتمان الى الودائع 3. نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع
تقيس قدرة المصرف في تدعيم أنشطته من خلال الاقتراض (الديون) كمصدر تمويل خارجي حيث ان ارتفاع النسب يدل على الاقتراب من التعثر المالي.	مجموع الديون / مجموع الموجودات مجموع الديون / حقوق الملكية مجموع الديون / رأس المال المدفوع	<u>نسب المديونية (الاقتراض)</u> 1. نسبة الديون الى الموجودات 2. نسبة الديون الى حقوق الملكية 3. نسبة الديون الى رأس المال
تشير الى مدى السلامة والمناخ في المركز المالي ودرجة تحقيق الامان اللازمة ومقدرة البنك في استيعاب او امتصاص اي خسائر عامة او تشغيلية دون المساس بحقوق المودعين حيث ان ارتفاع النسب يدل على القدرة في مواجهة التعثر.	رأس المال المدفوع / مجموع الموجودات رأس المال المدفوع / مجموع الودائع رأس المال المدفوع / الائتمان النقدي	<u>نسبة الكفاية لرأس المال :</u> 1. نسبة رأس المال الى الموجودات 2. نسبة رأس المال الى الودائع 3. نسبة رأس المال الى الائتمان

المصدر : من اعداد الباحث

أولاً - تحليل مؤشرات السيولة للمصارف عينة البحث للمدة (2016 – 2020) :

1. تحليل نسبة السيولة النقدية (نسبة الرصيد النقدي) للمصارف عينة البحث :

السيولة تعني قدرة المصارف التجارية على تحويل الموجودات الى نقد جاهز بأسرع وقت ممكن وأقل خسارة ممكنة، لمواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل والسحب المفاجئ من قبل الزبائن، ويتضح لنا من خلال الجدول (16) لقد حققت المصارف نسب مرتفعة ولكنها استمرت في الانخفاض ، فقد حقق مصرف بابل أعلى متوسط للسيولة النقدية ليبلغ (64.54) وبلغت أعلى نسبة سيولة (146.16%) في عام (2016) مما يدل على كفاءة السيولة لدى المصرف وقدرته على تلبية متطلبات احتياجات الزبائن في حين كانت ادنى نسبة هي (12.87) في عام (2020) وهي نسبة منخفضة تقترب من المخاطر وهي اقل من النسبة المعيارية البالغة (30%) (تعليمات وضوابط البنك المركزي ، 2020) بسبب قيام الزبائن بسحب جزء كبير من الودائع مما ادى الى انخفاض حجم السيولة لدى المصرف.

أما مصرف الشمال فقد بلغ متوسط السيولة لديه (47.95%) وبلغت أعلى نسبة لديه (84.35%) في عام (2017) اما ادنى نسبة (27.80%) في عام (2019) وهي نسبة غير طبيعية وغير متوافقة مع النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي بسبب انخفاض حجم الودائع في هذا العام حيث بلغ (83.68) مليار عن السنة السابقة والتي كان فيها حجم الودائع يبلغ (171.50) مليار، أما مصرف الاقتصاد فقد بلغ متوسط سيولته (28.57%) وحقق أعلى نسبة لديه (48.99%) في عام (2017) واقل نسبة هي (13.01%) في عام (2020) وهي نسبة تقترب من المخاطر بسبب انخفاض السيولة لدى المصرف.

بينما المصرف المتحد فقد بلغ متوسط سيولته (26.72%) وحقق أعلى نسبة في سيولته هي (55.95%) في عام (2017) وأدنى نسبة كانت (11.26%) في عام (2018) وهي تدل على وجود المخاطر في السيولة لدى المصرف، وهي نسبة منخفضة عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (30%)، مما يعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية عالية تؤثر في مصداقيته بالتعامل مع زبائنه.

جدول (16)

تطور مؤشرات السيولة (نسبة السيولة النقدية) للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	المصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	146.16	68.43	38.43	20.74
2017	113.11	84.35	55.95	48.98
2018	39.41	29.29	11.26	31.24
2019	11.15	27.80	11.30	28.92
2020	12.87	29.89	16.67	13.01
المتوسط	64.54	47.95	26.72	28.57

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2020)

2. تحليل نسب التداول للمصارف العراقية عينة البحث:

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها من المطلوبات المتداولة القصيرة الأجل، ويتبين لنا من الجدول (18) أن نسب التداول كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، إذ حقق مصرف بابل أعلى متوسط لنسب التداول مقداره (7.31) وهو أعلى متوسط مقارنةً بالمصارف الأخرى، وبلغت أعلى نسبة (12.21) في عام (2019) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية البالغة (1.5) (تعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي، 2020) وهذا يعني أن لدى المصرف القدرة على تسديد التزاماته من المطلوبات المتداولة (مصادر التمويل القصيرة الاجل) بموجوداته المتداولة وبدون اي صعوبات، وادنى نسبة كانت (4.30) في عام (2018) وهي نسب مرتفعة واكبر من النسبة المعيارية.

بينما حقق مصرف المتحد متوسط مقداره (2.79) وبلغت أعلى نسبة (4.37) مرة في عام (2016) وهي نسبة متوافقة وقريبة من النسبة المعيارية وتعكس قدرة وكفاءة المصرف على تلبية وتسديد (الالتزامات) المطلوبات قصيرة الاجل تجاه الزبائن في حين أدنى نسبة كانت (1.62) مرة في عام (2020).

اما مصرف الشمال فكان متوسط نسبة التداول (2.64) وبلغت أعلى نسبة (4.05) في عام (2018) في حين أدنى نسبة هي (1.70) عام (2019).

بينما مصرف الاقتصاد قد حقق متوسطاً كان (2.60) واعلى نسبة كانت (3.29) في عام (2016) في حين ادنى نسبة هي (1.85) في عام (2020) وجميعها نسب تتوافق مع النسب المعيارية الخاصة مع نسبة التداول.

جدول (18)

نسب التداول للمصارف عينة البحث (مرة)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	المصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	5.67	2.19	4.37	3.29
2017	6.74	3.58	2.48	2.37
2018	4.30	4.05	3.50	2.72
2019	12.21	1.70	1.98	2.79
2020	7.67	1.72	1.62	2.64
المتوسط	7.31	2.64	2.79	2.76

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016- 2020)

ثانياً - تحليل مؤشرات الربحية للمصارف عينة البحث للمدة (2016 – 2020) :

1. تحليل معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث :

يتضح لنا من بيانات الجدول (19) أن مصرف بابل حقق أعلى متوسط عائد بلغ (4.20) وبلغت أعلى نسبة في المعدل (21.34%) في عام (2016) وأدنى معدل كان (-2.67%) في عام (2020) وهي نسبة منخفضة جداً بسبب تراجع الأنشطة الاستثمارية والانخفاض في حجم الموجودات لدى المصرف، في حين مصرف الاقتصاد بلغ متوسط معدل العائد (0.364%) وحقق أعلى معدل كان (1.07%) في عام (2019) وأدنى معدل بلغ (-0.27) في عام (2017) وهي معدلات منخفضة مما تدل على ضعف الكفاءة الاستثمارية لدى المصرف. وكانت أغلب السنوات النسب سالبة بسبب تراجع أنشطة المصرف الاستثمارية نتيجة تأثره بالظروف الاقتصادية والأمنية غير المستقرة التي تمثلت ب(انخفاض أسعار النفط، عجز الموازنة، دخول الارهاب، التقلبات السياسية، انتشار جائحة كورونا)، وحقق مصرف المتحد متوسطاً معدله (-1.51%) وبلغ أعلى معدل (0.20%) في عام (2016) وأدنى معدل هو (-4.17%) عام (2017)، وحقق مصرف الشمال متوسط معدل العائد على استثمار الموجودات حيث كان (-1.67%) وبلغ أعلى معدل (1.47%) في عام (2019) وأدنى معدل هو (-3.76%) عام (2016) وكانت أغلب سنوات النسب سالبة بسبب تراجع أنشطة المصرف الاستثمارية نتيجة تأثره بالظروف الاقتصادية والأمنية غير المستقرة التي تمثلت ب(انخفاض أسعار النفط، عجز الموازنة، دخول الارهاب، التقلبات السياسية، انتشار جائحة كورونا).

جدول (19)

تطور معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث

(%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	21.34	-3.76	0.20	-0.09
2017	1.03	-2.71	-4.17	-0.27
2018	1.005	-3.63	-3.25	0.40
2019	0.30	1.47	-0.37	1.07
2020	-2.67	0.28	0.03	0.71
المتوسط	4.20	-1.67	-1.51	0.364

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)

2. تحليل معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث :

يشير هذا المعدل الى مقدار ما يحصل عليه المالكون نتيجة لاستثمار أموالهم في المصرف، ويبدو لنا من الجدول (20) أنّ مصرف بابل حقق أعلى متوسط مقداره (5.26%) وبلغ معدل العائد على حقوق الملكية أعلى معدل (27.71%) في عام (2016) لمصرف بابل مما يعكس الاداء الجيد للمصرف في جميع عملياته وفي قطاعات أعماله المختلفة، مما يرسخ مكانته كأحد المصارف الوطنية الرائدة في العراق لما يتميز به من قوة ونهج يركز على خدمة الزبائن انطلاقاً من استراتيجيات وعمليات منضبطة بالرغم مما شهده البلد في الآونة الأخيرة من مسببات جعلت معظم المصارف تتأثر بها من أزمات اقتصادية حادة بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ثم جاء بعده مصرف الاقتصاد وحقق متوسطاً مقداره (0.63%) وحقق أعلى معدل كان (1.96%) عام (2019) نتيجةً لتنويع عمليات استثماره منها استثمار أمواله في سوق الأوراق المالية، وحقق مصرف المتحد متوسط خسارة اذ بلغ (-2.63%) ويرجع سبب هذا التذبذب الى تغيرات معدلات نمو صافي الربح بعد الضريبة وعدم استقراره خلال مدة البحث.

أما مصرف الشمال فقد حقق أعلى معدل للخسارة اذ بلغ المتوسط (-2.89%) وأعلى معدل للخسارة بلغ (-7.42%) في عام (2016) وأدنى معدل للخسارة هو (-4.28%) في عام (2020) بسبب تأثر المصرف بالظروف الاقتصادية والسياسية المتدهورة حيث لم يكن بمقدور المصرف من ايجاد الحلول للخروج من الازمات التي مر بها البلد خلال مدة البحث.

بينما حقق مصرف المتحد متوسطاً مقداره (-2.63%) وبلغ أعلى معدل للعائد هو (0.32%) في عام (2016) اما أدنى معدل فلقد بلغ (-7.28%) في عام (2017).

جدول (20)
تطور معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	27.71	-7.42	0.32	-0.23
2017	1.26	-4.28	-7.28	-0.56
2018	1.38	-5.44	-5.54	0.75
2019	0.48	2.22	-0.74	1.96
2020	-4.50	0.46	0.08	1.27
المتوسط	5.26	-2.89	-2.63	0.63

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)

3. تحليل معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث :

نلاحظ في الجدول (21) أن مصرف بابل حقق أعلى متوسط مقداره (27.25%) وبلغ أعلى معدل له (128.40%) في عام (2016) أما ادنى معدل فهو (-7.75%) في عام (2020)، بينما مصرف الشمال حقق متوسطاً مقداره (7.94-%) وبلغ أعلى معدل خساره له (-20.59-%) في عام (2018) في حين أدنى معدل خسارة كان (-13.23-%) في عام (2016) وهذا يعكس لنا تراجع المصرف وقدرته على توليد الأرباح من توظيف الودائع ويبين لنا اعتماده على الموارد المالية الداخلية (الذاتية) التي تشمل مكونات حقوق الملكية (رأس المال الممتلك، الاحتياطات والأرباح غير الموزعة) أما في عامي (2019-2020) نلاحظ ارتفاع معدل العائد بسبب ارتفاع معدلات الأيراد من خلال توظيف مصادر أمواله الداخلية (الودائع)، وانخفضت عام (2020) بسبب قيام عدد من الزبائن بسحب وودائعهم. وبلغ متوسط العائد لمصرف الاقتصاد (1.65%) وحقق أعلى معدل بلغ (5.54%) في عام (2019) وأدنى معدل (-1.04%) في عام (2016) نتيجة انعكاس الآثار السلبية للزمات المالية والاقتصادية والأوضاع الأمنية التي شهدتها البلد خلال السنوات الثلاث الماضية التي انعكست على أداء المصرف، أما مصرف المتحد فقد حقق متوسطاً لمعدل العائد على الودائع بلغ (-9.21-%) وحقق أعلى معدل للعائد بلغ (0.76%) في عام (2016) وكان أدنى معدل خسارة هو (-3.24-%) في عام (2019) وهي نسبة ضئيلة جداً ويعكس تراجع أداء المصرف في توليد الأرباح الناجمة عن الاستثمار وتوظيف الودائع في مجالات الاستثمار والقروض، ولا زال المصرف يعتمد على موارده الداخلية في تسيير أعماله وتمويل موجوداته (منح الائتمان والاستثمارات المالية).

جدول (21)

تطور معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	128.40	-13.23	0.76	-0.37
2017	9.12	- 15.02	-20.85	-1.04
2018	5.45	- 20.59	-22.89	1.96
2019	1.04	7.92	-3.24	5.54
2020	-7.75	1.20	0.17	2.20
المتوسط	27.25	-7.94	-9.21	1.65

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2020)

4. تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف للمصارف عينة البحث :

يوضح لنا هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من توظيف الموارد الداخلية (حقوق الملكية) والموارد الخارجية (الودائع) فكلما ازدادت النسبة سينعكس على قدرة المصارف التجارية في توليد الأرباح من مصادر التمويل المتاحة لديه، إذ يتضح من بيانات الجدول (22) أن مصرف بابل حقق أعلى متوسط مقداره (4.48%) مقارنة بالمصارف الأخرى، وحقق أعلى معدل بلغ (22.79%) في عام (2016) مما يدل على نجاح المصرف في توليد وكسب الأرباح من خلال توظيف مصادر أمواله الداخلية (حقوق الملكية) والخارجية (الودائع) خاصة بعد تحسن الوضع الأمني والاقتصادي وعودة ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي وصل إلى (65) دولار للبرميل الواحد في عام (2017)، أما أدنى معدل فهو (-7.75%) مما يعني تراجع أداء المصرف في توليد وكسب الأرباح من توظيف مصادر أمواله نتيجة تأثره بالوضع الاقتصادي والأمني المتدهور في البلد، بعد أن وصل سعر برميل النفط الخام إلى (37) دولار في السوق العالمية عام (2020)، وأن ودائع المصارف العراقية ترتبط ارتباطاً مباشراً بأسعار النفط ومن ثم تزداد زيادته وتنخفض بانخفاضه، وحقق مصرف الشمال متوسطاً مقداره (-2.06%) وبلغ أعلى معدل عائد (1.73%) في عام (2019) مما يعكس تحسن نشاط وأداء المصرف حيث استطاع أن يولد العائد (الأرباح) من خلال استثمار وتوظيف الموارد المالية الداخلية والخارجية، وبلغ أدنى معدل خسارة (-4.75%) عام (2016) بسبب تراجع حجم الودائع المتوفرة لدى المصرف بسبب انخفاض أسعار النفط الذي وصل إلى (65) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، مما انعكس على عجز الموازنة، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني والسياسي بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية والتظاهرات في البلد، وحقق مصرف الاقتصاد متوسط مقداره (0.45%) وبلغ أعلى معدل مقداره هو (1.44%) عام (2019) أما أدنى معدل خسارة فهو (-0.36%) في عام (2017)، في حين حقق مصرف المتحد متوسطاً مقداره (-2.03%) وبلغ أعلى معدل خسارة له (-5.39%) في عام (2017) وأدنى معدل هو (-0.60%) .

جدول (22)

تطور معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف للمصارف عينة البحث

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	22.79	-4.75	0.22	-0.14
2017	1.11	-3.33	-5.39	-0.36
2018	1.10	-4.30	-4.46	0.54
2019	0.33	1.73	-0.60	1.44
2020	-2.84	0.33	0.05	0.80
المتوسط	4.48	-2.06	- 2.03	0.45

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016- 2020)

5. تحليل ربحية السهم الواحد للمصارف عينة البحث:

يوضح لنا هذا المؤشر حصة السهم الواحد من الربح الصافي ويطلق عليه أيضاً (عائد السهم)، وأن القيمة الاسمية للسهم هي ديناراً واحداً، لذلك فإنه يعتمد على رأس المال المدفوع (رأس المال الممتلك) أو عدد الأسهم العادية لدى المصرف، ويعبر هذا المؤشر عن مستوى الأداء المتمثل بنصيب السهم الواحد (الدينار الواحد)، وأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على حسن أداء وارتفاع مستوى الكفاءة، ويبدو لنا جلياً من الجدول (23) بأن مصرف بابل حقق أعلى متوسط لربحية السهم الواحد بلغ (0.056) دينار وحقق أعلى قيمة بلغت (0.294) دينار للسهم الواحد عام (2016) وأدنى قيمة مقدارها (-0.046) دينار في عام (2020)، وثم جاء بعده مصرف الاقتصاد وبلغ متوسط ربحية السهم الواحد (0.0075) وبلغ أعلى قيمة لربحية السهم الواحد للمساهمين (0.0201) ديناراً للسهم الواحد في عام (2019)، وحقق مصرف الشمال متوسط ربحية بلغ (-0.043) وحقق أدنى قيمة لخسارة السهم الواحد كانت (-0.009) ديناراً للسهم الواحد، أما مصرف المتحد فقد بلغ متوسط ربحيته (-0.161) وبلغ أعلى قيمة لربحية السهم الواحد (0.0201) ديناراً للسهم الواحد مما يعكس تراجع استثمار المصرف بالأسهم الخاصة ولجوءه إلى الاستثمار بالسندات، ولجوء المستثمرين إلى مصارف أخرى ذات المراكز المالية القوية والسمعة الجيدة في مجال الاستثمار المالية ولديها ارتفاع في القيمة السوقية. فضلاً عن وجود إشارة حيز على أسهم بعض مساهمي المصرف بمبلغ (34.911.341) مليون سهم وأن هذا المبلغ يعد عالياً نسبياً مقارنةً برأس المال المصرف وقد عزت إدارة المصرف أسباب هذا الارتفاع إلى حيز أسهم كبار مساهمي المصرف من عدة جهات حكومية لقيامهم بعمليات مخالفة للقانون ارتكبوها خلال فترة تسلمهم إدارة المصرف (التقرير السنوي لمصرف المتحد، 2020).

جدول (23)

تطور ربحية السهم الواحد للمصارف عينة البحث

(دينار)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	0.294	-0.076	0.035	0.0024
2017	0.013	-0.042	-0.722	-0.0055
2018	0.015	-0.050	-0.055	0.0075
2019	0.005	-0.041	-0.075	0.0201
2020	-0.046	-0.009	0.009	0.0132
المتوسط	0.056	-0.043	-0.161	0.0075

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)

ثالثاً - تحليل مؤشرات التوظيف (التشغيل) للمصارف عينة البحث للمدة (2016 – 2020):

1. تحليل نسبة الاستثمارات إلى الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (2016 – 2020) :

تشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على توظيف الودائع المتوافرة لديه، اذ يتضح لنا من الجدول (24) أن اغلب النسب كانت متذبذبة ومنخفضة جداً ، فقد كان اعلى نسبة لمتوسط الاستثمارات المالية الى الودائع لمصرف الشمال بلغت (32.60%) وحقق أعلى نسبة هي (41.13%) في عام (2018) بينما كانت ادنى نسبة مقدارها (18.45%) في عام (2016)، وحقق مصرف الاقتصاد متوسطاً (7.48%) وبلغت أعلى نسبة (17.05%) في عام (2017) بسبب قيامه بتوظيف الأموال المودعة لديه في الاستثمارات المالية التي تدر عليه عائداً (دخل) وبلغت أدنى نسبة (1.16%) في عام (2019) بسبب انعكاس الاثار السلبية للأوضاع الاقتصادية والأمنية غير المستقرة ، مما أدت الى ضعف كفاءة الاداء التشغيلي والاستثماري للمصرف، وقد حقق مصرف بابل متوسطاً بلغ (6.39%) وبلغت أعلى نسبة (14.16%) في عام (2017) اما أدنى نسبة فلقد كانت (0.96%) في عام (2020) مما يدل على تأثر المصرف بالظروف الاقتصادية والسياسية والصحية المتدهور لهذا العام التي انعكست على الأداء المصرفي، في حين حقق مصرف المتحد متوسطاً كان (3.09%) وبلغت أعلى نسبة (4.70%) في عام (2018) وبلغت أدنى نسبة (1.52%) في عام (2019) بسبب الاثار المترتبة على انهيار أسعار النفط الخام وعجز الموازنة العامة وتصاعد الاحتجاجات الشعبية في البلد، وانعكاسها على أداء المصرف ونشاطه الاستثماري وانخفاض حجم الودائع لديه.

جدول (24)

تطور نسبة الاستثمارات الى الودائع للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	13.02	18.45	3.41	4.98
2017	14.16	36.93	4.02	17.05
2018	1.79	41.13	4.70	10.38
2019	2.02	38.95	1.52	1.16
2020	0.96	27.57	1.81	3.85
المتوسط	6.39	32.60	3.09	7.48

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016- 2020)

2. تحليل نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (2016 – 2020):

تشير هذه النسبة الى العلاقة بين الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف بحكم طبيعة عمله الى مجموع الودائع المتوفرة لديه، وتعتبر هذه النسبة الى مدى توظيف المصرف لودائعه في مجال القروض لتلبية احتياجات الزبائن المقترضين ، فكلما كبرت هذه النسبة سيكون تأثيره ايجاباً في الارباح ودلالة على كفاءة المصرف في توظيف ودائعه. اذ نلاحظ من الجدول (25) أن المصارف قد حققت نسب مرتفعة جداً مقارنةً بالنسبة المعيارية المعتمدة من البنك المركزي العراقي والبالغة (70%)، فقد حقق المصرف المتحد أعلى متوسط بلغ (283.74%) وبلغت أعلى نسبة (464.77%) في عام (2018) وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنةً بالنسبة المعيارية، مما يؤثر على أموال المودعين والمساهمين نتيجة زيادة القروض والتسهيلات أكثر من ضعفي حجم الودائع، ويقوم المصرف بمتابعة تسديدات الديون المتعثرة وفوائدها مع ايقاف أو تقليل منح الائتمان الى الزبائن، اما أدنى نسبة فهي (78.06%) في عام (2020) بسبب انخفاض حجم الودائع وانعكس على حجم السيولة لدى المصرف وتراجعها في منح الائتمان الى الزبائن نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والصحي في البلد، ومن ثم هي نسبة مقبولة ومتوافقة مع النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي.

وحقق مصرف الشمال متوسطاً مقداره (197.75) في حين بلغت أعلى نسبة مقدارها (240.19%) في عام (2018) ، وبلغت أدنى نسبة مقدارها (125.21%) في عام (2016).

أما مصرف بابل فقد حقق متوسطاً مقداره (160.98) وبلغت أعلى نسبة (281.26%) في عام (2017) بسبب تحسن الوضع الأمني والاقتصادي وارتفاع أسعار النفط السوق العالمية، مما انعكس على زيادة حجم الايداع المصرفي من قبل الزبائن، كون الودائع تتأثر بتغيرات أسعار النفط الخام في العالمية، ومن ثم يتحسن أداء المصرف، وكانت أدنى نسبة (66.05%) في عام (2020) بسبب تدهور الوضع الاقتصادي بعد انتشار جائحة كورونا في كافة دول العالم وانهايار أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما انعكس على

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

ترجع أداء الاقتصاد العراقي بشكل عام والأداء المصرفي بشكل خاص، ويعود سبب الارتفاع والانخفاض نتيجة تأثر نشاط المصرف بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية المتدهورة وغير المستقرة والتقلبات التي تشهدها بين مدة وأخرى.

في حين حقق مصرف الاقتصاد متوسط بلغ (121.58%) وبلغت اعلى نسبة (144.26%) في عام (2019) بسبب زيادة حجم الودائع والسيولة النقدية لديه مما أدى الى زيادة منح القروض الى الزبائن والمشروعات الاستثمارية، وبلغت أدنى نسبة (98.77%) في عام (2016) بسبب انعكاس آثار الظروف الأمنية والاقتصادية في السنوات السابقة على الأداء الاقتصادي بشكل عام والأداء المصرفي بشكل خاص، مما دفع المودعين الى سحب جزء من وديعتهم لدى المصرف بسبب عدم الاستقرار الأمني وتزايد معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل لدى الأفراد والشركات وتعرض معظم الشركات الى الخسائر.

جدول (25)

تطور نسبة الائتمان النقدي الى الودائع للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	241.54	125.21	195.97	103.92
2017	281.26	207.59	316.69	98.77
2018	137.96	240.19	464.77	126.76
2019	78.13	225.82	363.22	144.26
2020	66.05	189.95	78.06	134.23
المتوسط	160.98	197.75	283.74	121.58

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016- 2020)

3. تحليل نسبة (الاستثمارات + الائتمان النقدي) الى مجموع الودائع للمصارف عينة البحث

للمدة (2016 – 2020):

نجد في الجدول (26) أن مصرف المتحد حقق أعلى متوسط للنسبة أعلاه وقد بلغ (286.83) وبلغت أعلى نسبة (469.47%) في عام (2018) بسبب التحسن الذي حصل في الوضع الأمني والاقتصادي بعد أن ارتفعت أسعار النفط الخام في السوق العالمية ومن ثم انعكس على زيادة الايداع المصرفي من قبل الزبائن والقيام بتوظيفها في مجال الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية والانتاجية، وكذلك توظيفها في مجالات الاستثمار في سوق العراق للأوراق لتمويل المستثمرين، وبلغت أدنى نسبة مقدارها (79.87%) في عام (2020) بسبب انهيار أسعار النفط الخام في السوق العالمية الى ما دون الـ (40) دولار للبرميل الواحد، مما

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

انعكس على انخفاض الودائع وتراجع المصارف في منح القروض وتمويل المستثمرين، كون الودائع ترتبط ارتباطاً طردياً بأسعار النفط الخام، أما مصرف الشمال فقد حقق متوسطاً (230.36) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (281.33%) في عام (2018) وأدنى نسبة فهي (143.67%) في عام (2016)، في حين مصرف بابل حقق متوسطاً بلغ (167.38%) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (295.42%) في عام (2017). وحيث بلغ متوسط مصرف الاقتصاد (129.07%) اما اعلى نسبة هي (145.43%) عام (2019)، في حين أدنى نسبة كانت (108.91%) في عام (2016). بسبب تدهور الوضع الامني في البلاد. مما انعكس سلباً على أداء المصارف عموماً. والمصارف عينة البحث خصوصاً.

جدول (26)

تطور نسبة (الاستثمارات + الائتمان النقدي) الى مجموع الودائع للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	254.57	143.67	199.39	108.91
2017	295.42	244.53	320.72	115.82
2018	139.75	281.33	469.47	137.14
2019	80.16	264.78	364.74	145.43
2020	67.01	217.52	79.87	138.09
المتوسط	167.38	230.36	286.83	129.07

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016- 2020)

رابعاً - تحليل مؤشر الرفع المالي (المديونية أو الاقتراض) للمصارف عينة البحث للمدة من (2016) - (2020):

1. تحليل نسبة الديون الى مجموع الموجودات :

هي النسبة التي توضح قدرة المصرف التجاري على تمويل موجوداته من خلال الأموال الخارجية أو الاقتراض الخارجي، لغرض تدعيم وتمويل الموجودات، ويلاحظ في الجدول (27) أن مصرف المتحد قد حقق أعلى متوسط نسبة الديون الى مجموع الموجودات، إذ بلغ مقداره (52.82%) وهي اكبر من النسبة المعيارية البالغة (50%) (تعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي، 2020) وحقق أعلى نسبة هي (72.45%) في عام (2016) اما أدنى نسبة فهي (38.84%) في عام (2020) مقارنةً بالمصارف الأخرى ونرى أن المصرف يعتمد بنسبة (52.82%) على الاقتراض الخارجي أو الديون في تمويل موجوداته أما المتبقي (47.18%) فيرجع ذلك الى مصادر التمويل الخارجية الاخرى (الودائع) والمصادر الداخلية (حقوق الملكية).

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

بينما حقق مصرف الاقتصاد متوسطاً بلغ (46.73%) وهو يأتي في المرتبة الثانية، وحقق أعلى نسبة كانت (51.93%) في عام (2016) وأدنى نسبة هي (43.73%) في عام (2020) نتيجة انخفاض حجم الديون (الاقتراض) من الجهات الخارجية لاعتماد المصرف على مصادر اموال أخرى ك(الودائع ورأس المال). في حين حقق مصرف الشمال متوسطاً مقداره (38.25%) وحقق أعلى نسبة هي (49.36%) في عام (2016) وهي تقترب من النسبة المعيارية البالغة (50%)، وبلغت أدنى نسبة مقدارها (33.18%) عام (2018)، اما مصرف بابل فقد حقق متوسطاً بلغ (28.94) وبلغت أعلى نسبة (39.96%) في عام (2020) وحقق أدنى نسبة مقدارها (18.22%) في عام (2017) وتوضح أن مصرف بابل يعتمد على الاقتراض الخارجي بنسبة (28.94%) أما المتبقي (71.06%) فيرجع الى الودائع وهي تمثل الجزء الاكبر من مصادر التمويل، ونرى بان مصرف بابل كان افضل المصارف قياساً بنسبة الديون الى مجموع الموجودات في عينة البحث.

جدول (27)

نسبة الديون الى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	22.99	49.36	38.84	46.50
2017	18.22	36.63	61.98	51.93
2018	27.47	33.18	41.08	46.32
2019	36.08	33.45	49.78	45.20
2020	39.96	38.63	72.45	43.73
المتوسط	28.94	38.25	52.82	46.73

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)

2. تحليل تطور نسبة الديون الى حقوق الملكية للمصارف عينة البحث:

تبين هذه النسبة قدرة المصرف على تدعيم الموارد الداخلية والمحافظة على رأس المال الاسمي من التآكل وتلافي الخسائر فيه، وكلما زادت هذه النسبة تبين أن المصرف يعتمد على الديون في تدعيم الموارد الداخلية له والتقليل من استهلاكها، ويتضح من الجدول (28) أن مصرف المتحد قد حقق أعلى متوسط مقداره (101.51%) وحقق أعلى نسبة (166.74%) في عام (2020) في حين ادنى نسبة كانت (63.52%) في عام (2016) ، فيما حقق مصرف الاقتصاد متوسط مقداره (94.13%) وحقق أعلى نسبة مقدارها (116.12%) في عام (2016) وأدنى نسبة (77.71%) في عام (2020) حيث نلاحظ هناك هبوط تدريجي لنسبة الديون الى حق الملكية وهذا يعني قيام المصرف بسداد بعض الديون التي بذمته.

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

أما مصرف الشمال فقد حقق متوسط مقداره (63.63%) وبلغت أعلى نسبة هي (97.49%) في عام (2016) وأدنى نسبة بلغت (49.67%) في عام (2018) وهي نسبة منخفضة وتعني تراجع اعتماد المصرف على الديون (الاقتراض) كمصدر تمويل خارجي نتيجة ضعف نشاط المصرف بعد تدهور الوضع الاقتصادي والصحي وفرض حظر التجوال الشامل بعد انتشار جائحة كورونا (Covid-19). فيما حقق مصرف بابل متوسطاً مقداره (42.73%) وحقق أعلى نسبة (67.2%) في عام (2020) وأدنى نسبة كانت (22.28%) في عام (2017) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمصارف الأخرى، وتعكس انخفاض حجم الديون لدى المصرف كمصدر تمويل خارجي. واعتماده على الودائع. ويتبين لنا بان مصرف بابل كان افضل المصارف من حيث نسبة الديون الى حق الملكية ، اما المصارف المتبقية فكانت اكثر المصارف المتضررة بسبب الاحداث التي مر بها البلد والتي كانت سبب لضعف نشاط المصارف بعد تدهور الوضع الاقتصادي والصحي وفرض حظر التجوال الشامل بعد انتشار جائحة كورونا (Covid-19) ، ولكن هذا لا يعني بان مصرف بابل استطاع تجاوز الازمات التي مر بها البلد ، بل كان اقلها تضرراً لعينة البحث. وبالرغم من التذبذب يتضح مما سبق ان المصارف قد حققت نسب مرتفعة من نسبة اجمالي الدين الى حق الملكية وذلك لزيادة اجمالي الديون او الخصوم مقارنة باجمالي حق الملكية على مدار مدة البحث وهذا مؤشر سلبي يدل على انه قد تتحمل المصارف اعباء كبيرة ترتبط بسداد الالتزامات كما يؤثر ذلك على استقلال المصرف المالي ، وبذلك قد تعاني المصارف من خلل في توازنها المالي (التوازن من مصادر التمويل الداخلي والخارجي) نسبة لاعتماد المصارف بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي والذي يظهر جلياً من نسبة زيادة اجمالي الالتزامات مقارنة باجمالي حق الملكية (التي تمثل اجمالي الودائع الجانب الاكبر منها أي درجة ارتفاع اعتماد المصارف على اموال الغير) وبالتالي تعرض المصارف الى موقف مالي سيء ومخاطر مالية كبيرة قد تؤدي الى عدم القدرة على سداد الالتزامات ثم الوصول الى اقصى درجات التعثر المالي (الفشل المالي).

جدول (28)

نسبة الديون الى حقوق الملكية للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	29.86	97.49	63.52	116.12
2017	22.28	57.80	108.24	108.03
2018	37.88	49.67	69.96	86.29
2019	56.46	50.26	99.13	82.50
2020	67.21	62.97	166.74	77.71
المتوسط	42.73	63.63	101.51	94.13

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016-2020)

3. تحليل نسبة الديون الى رأس المال للمصارف عينة البحث :

يلاحظ في الجدول (29) أنّ مصرف المتحد قد حقق أعلى متوسط مقداره (103.07%) مقارنة بالمصارف الأخرى، وحقق اعلى نسبة مقدارها (168.86%) في عام (2020) وادنى نسبة كانت (70.60%) في عام (2018) ، وحقق مصرف الاقتصاد متوسط مقداره (90.65%) وحقق أعلى نسبة هي (105.25%) في عام (2017) أما ادنى نسبة فقد كانت (96.64%) في عام (2016)، أما مصرف الشمال فقد حقق متوسط مقداره (60.28%) وحقق أعلى نسبة مقدارها (99.34%) عام (2016) وأدنى نسبة مقدارها (44.47%)، أما مصرف بابل فقد حقق متوسطاً مقداره (45.63%) وحقق أعلى نسبة مقدارها (69.55%) عام (2020) ولكن أدنى نسبة كانت (23.94%) في عام (2017) ، حيث نجد ان اغلب معدلات المصارف كانت مرتفعة على الرغم من انها كانت في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وهو مؤشر سلبي يدل على انخفاض القدرة المالية في سداد الالتزامات عند الزيادة المستمرة من اجمالي الخصوم وبخاصة لمصرف المتحد ، اما اقل نسبة فقد كانت لمصرف بابل الا انه قد ارتفعت في السنوات (2019-2020) وهذا مؤشر سلبي قد ينعكس عليه في السنوات القادمة فالزيادة المستمرة في اجمالي الدين قد تؤدي الى فقدان السيطرة او عدم القدرة على الوفاء بكافة الالتزامات المالية التي بذمة المصرف.

جدول (29)

نسبة الديون الى رأس المال للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	31.68	99.34	68.34	96.64
2017	23.94	56.47	107.31	105.25
2018	41.28	46.02	70.60	86.64
2019	61.70	44.47	100.28	84.30
2020	69.55	55.11	168.86	80.42
المتوسط	45.63	60.28	103.07	90.65

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)

خامساً - تحليل مؤشرات هيكل رأس المال للمصارف عينة البحث :

1. تحليل نسبة كفاية رأس المال الى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث:

هي النسبة التي توضح قدرة المصارف التجارية على تمويل موجوداتها من خلال رأس المال دون الاعتماد أو اللجوء الى الموارد المالية الخارجية كالودائع (الجارية والتوفير ولأجل) والاقتراض من الغير (اقتراض من

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

المصارف، الاقتراض من البنك المركزي والاقتراض الطويل الاجل الذي يتمثل بالاقتراض من سوق رأس المال)، فكلما زادت هذه النسبة عكست قدرة المصارف التجارية على استخدام رأس المال في تمويل موجوداتها، ويبدو لنا من الجدول (30) أنّ مصرف الشمال فقد حقق متوسطاً مقداره (66.39%) وبلغت أعلى نسبة (75.21%) في عام (2019) اما ادنى نسبة فقد كانت (49.69%) في عام (2016) وهي تبين انخفاض قدرة المصرف في تمويل موجوداته من خلال راس المال.

أما مصرف بابل فقد حقق متوسط مقداره (66.22%) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (76.09%) في عام (2017) وأدنى نسبة بلغت (57.44%) في عام (2020) ، بينما مصرف المتحد فقد حقق متوسطاً بلغ (53.06%) وحقق أعلى نسبة كانت (58.19%) في عام (2018) وأدنى نسبة بلغت (42.90%) في عام (2020). أما مصرف الاقتصاد فقد حقق متوسطاً بلغ (51.78%) وحقق أعلى نسبة (54.37%) في عام (2020) وأدنى نسبة مقدارها (48.11%) في عام (2016)، وبذلك تشير هذه المستويات العليا الى مؤشر ايجابي يدل على امكانية مقابلة الخسائر والمخاطر المرتبطة بإجمالي الموجودات من خلال كفاية رأس المال، ويمثل ذلك درجة من الامان المصرفي والتي تعني مدى ملائمة رأس المال لإجمالي الموجودات ، اي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة ، فوظيفة رأس المال فضلاً عن شراء المباني والعدد اللازمة لعمل المصرف، تعني ايضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة.

جدول (30)

تطور نسبة رأس المال الى مجموع الموجودات (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	72.57	49.69	56.83	48.11
2017	76.09	64.85	57.75	49.33
2018	66.54	72.10	58.19	53.46
2019	58.48	75.21	49.64	53.62
2020	57.44	70.10	42.90	54.37
المتوسط	66.22	66.39	53.06	51.78

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2020)

2. تحليل نسبة رأس المال الى الودائع للمصارف عينة البحث :

نلاحظ في الجدول (31) أنّ نسبة رأس المال الى الودائع كانت مرتفعة في جميع مصارف عينة البحث، إذ حقق مصرف بابل أعلى متوسط مقارنةً بالمصارف الأخرى، حيث بلغ (366.52%) وبلغت أعلى نسبة مقدارها

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

(670.88%) في عام (2017) وهذا يعكس قدرة وكفاءة المصرف على تدعيم الودائع عن طريق رأس المال المدفوع (الممتلك) ومن ثم تزداد قدرته على منح القروض الى الزبائن واستثمار أمواله، وبلغت أدنى نسبة مقدارها (166.50%) في عام (2020)، بينما حقق مصرف الشمال متوسطاً كان (328.82%) وبلغت أعلى نسبة (408.15%) في عام (2018) وأدنى نسبة مقدارها (174.92%) عام (2016) وذلك يوضح لنا أنّ قدرة المصرف على دعم الودائع برأسماله المدفوع ثم يقوم بإقراضها الى الزبائن والمشروعات الاستثمارية لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وحقق مصرف المتحد متوسطاً هو (308.47%) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (432.04%) عام (2019) وأدنى نسبة هي (197.06%) في عام (2020)، أما مصرف الاقتصاد فقد حقق أقل متوسط بلغ (216.38%) مقارنةً بالمصارف الأخرى وبلغت أعلى نسبة مقدارها (276.46%) في عام (2019) وإدنى نسبة كانت (166.79%) في عام (2020) بسبب قيام المصرف بزيادة منح الائتمان في العام ذاته. وعلى الرغم من ان النسب تشير الى التذبذب في جميع مصارف عينة البحث الا انها كانت مرتفعة وهذا مؤشر ايجابي يمكن المصارف من منح الائتمان ، فقد الزم البنك المركزي العراقي المصارف الخاصة بأن لا يقل رأس مالها عن (250) مليار، الامر الذي ادى الى زيادة درجة الامان من قبل المودعين بالنسبة للمصارف وبذلك نجد ان النسب كانت مرتفعة وهي مؤمنة لتقادي المصارف من الوقوع في مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه الدائنين.

جدول (31)

تطور نسبة رأس المال الى الودائع (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	436.65	174.92	215.63	188.69
2017	670.88	358.49	288.73	190.13
2018	361.02	408.15	408.89	259.81
2019	197.55	402.63	432.04	276.46
2020	166.50	299.94	197.06	166.79
المتوسط	366.52	328.82	308.47	216.37

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)

3. تحليل نسبة رأس المال الى الائتمان النقدي للمصارف عينة البحث :

تبين هذه النسبة قدرة المصارف التجارية على توظيف رأس المال في مجالات القروض لتمويل الزبائن وتلبية احتياجاتهم ويسمى بـ(التمويل بالأسهم)، اذ نجد في الجدول (32) أنّ مصرف بابل حقق متوسطاً مقداره (237.17%) وبلغت أعلى نسبة (261.68%) في عام (2018) اما مقدار ادنى نسبة فكانت (180.77%) في عام (2016)، في حين حقق مصرف الاقتصاد متوسط مقداره (178.97) وبلغت أعلى نسبة له (204.94%) في عام (2018) وإدنى نسبة هي (124.25%) في عام (2020)، وحقق مصرف الشمال

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

متوسطاً مقداره (163.70%) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (178.29%) عام (2019) ويوضح اعتماده على مصدر التمويل الداخلي (رأس المال المدفوع أو الممتلك) أكثر من الودائع في منح الائتمان الى الزبائن وأدنى نسبة كانت (139.69%) عام (2016)، وحقق مصرف المتحد أقل متوسط مقارنةً بالمصارف الأخرى ليلبغ (132.11%) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (252.43%) في عام (2020) وأدنى نسبة كانت (87.97%) في عام (2018) وبالرغم من انخفاض هذه النسب الا أنها لا تعكس تراجع المصرف في استخدام رأس المال المدفوع في منح القروض للزبائن.

جدول (32)

تطور نسبة رأس المال الى الائتمان النقدي (%)

السنوات	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
2016	180.77	139.69	110.03	181.56
2017	238.52	172.68	91.17	192.49
2018	261.68	169.92	87.97	204.94
2019	252.82	178.29	118.94	191.63
2020	252.08	157.90	252.43	124.25
المتوسط	237.17	163.70	132.11	178.97

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2016-2020)

المبحث الثالث

تطبيق النموذج الرياضي (Sherrod) في المصارف عينة البحث

المطلب الأول - أولاً - أهمية نموذج (Sherrod) :

- يعد نموذج (Sherrod) من أهم النماذج الرياضية والتي تحقق هدفين رئيسيين هما :
- تقييم مخاطر الائتمان .
 - التنبؤ بالتعثر المالي.

يستخدم الهدف الأول من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشروعات ، أما الهدف الثاني فيؤكد استمرار الشركة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرتها على مزاولة نشاطها مستقبلاً ويتم تقييم درجة الفشل المالي بناءً على قيمة (Z) (الحمداوي والقطان ، 2013 ، 464) ، ووفق صيغة النموذج تكون (S.T.Babela and ، mohammed ، 2016 ، 36) :

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

X ₁	رأس المال العامل / مجموع الموجودات
X ₂	الأصول السائلة / مجموع الموجودات
X ₃	مجموع حقوق المساهمين (حقوق الملكية) / مجموع الموجودات
X ₄	الأرباح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الموجودات
X ₅	مجموع الموجودات / مجموع المطلوبات
X ₆	مجموع حقوق المساهمين / مجموع الموجودات الثابتة

ثانياً - مبررات استخدام نموذج (Sherrod) :

- يعد نموذج (Sherrod) أحد أهم النماذج التي تستخدم في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف، وذلك لان النسب المستخدمة في نموذج (Sherrod) مختصة في المصارف فقط.
- تصل دقة النموذج الى (95%) في تحديد التعثر المالي.
- تم تحديد عينة البحث من قبل هيئة الأوراق المالية على أنها مصارف متعثرة مالياً خلال عام (2020).

ثالثاً - تطبيق نموذج (Sherrod) في المصارف عينة البحث:

جدول (33)

تصنف القروض بحسب درجات المخاطرة وفق دالة الهدف (Z)

ت	نوع القرض	قيمة Z	درجة المخاطرة
1	قروض ممتازة	$Z < 25$	عدم وجود تعثر مالي
2	قروض قليلة المخاطر	$20 < Z < 25$	احتمال قليل للتعثر المالي
3	قروض متوسطة المخاطر	$5 < Z < 20$	يصعب التنبؤ بمخاطر التعثر المالي
4	قروض عالية المخاطر	$5- < Z < 5$	المصرف مُعرض للتعثر
5	قروض ذات مخاطر عالية جدا	$Z < 5-$	المصرف مُعرض للتعثر بشكل كبير

المصدر: د.فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص101-102

المطلب الثاني - تطبيق نموذج (Sherrod) في المصارف عينة البحث:

1. تطبيق نموذج (Sherrod) في مصرف بابل :

نلاحظ من الجدول (34) أن مصرف بابل حقق متوسطاً لقيمة (Z) بلغ (26.49) مما يشير الى عدم وجود تعثر مالي للمصرف، وتقع في الفئة الاولى من تصنيف القروض، اي إن القروض التي منحها المصرف هي قروض ممتازة، وقد لا يتأخر المقترضون في التسديد في المواعيد المحددة، بمعنى ان المصرف بمأمن من القروض المتعثرة ، حيث يتطلب من مجلس ادارة المصرف برفع نسبة المؤشر الى الأعلى وذلك من خلال عدة اصلاحات يتبعها المصرف اهمها اللجوء الى الائتمان القصير المدى لأنه أقل عرضة لمخاطر عدم السداد، وأن أعلى قيمة لدالة الهدف (Z) بلغت (28.37) في عام (2017) وتبين عدم وجود تعثر مالي لوصول المصرف الى مرحلة جيدة نسبياً لارتفاع قيمة (Z)، وبلغت أدنى قيمة (24.72) في عام (2020) وهي قريبة من مخاطر التعثر نتيجة عدم التزام الزبائن بتسديد القروض المترتبة بذمتهم، جاء ذلك لتدهور الوضع الامني والاقتصادي في البلد فضلاً عن انخفاض قدرة المصرف في مواجهة الحالات الطارئة، كل ذلك ادى الى احتمالية تعرض المصرف الى التعثر المالي.

جدول (34)
تطبيق نموذج (Sherrod) لمصرف بابل

السنوات	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z	درجة المخاطرة
2016	0.6706	0.7818	0.7700	0.0404	4.3485	3.5299	27.51	عدم وجود تعثر مالي
2017	0.6565	0.7707	0.8177	0.0234	5.4879	3.5669	28.37	عدم وجود تعثر مالي
2018	0.6157	0.8019	0.7252	0.0184	3.6393	3.6623	25.32	عدم وجود تعثر مالي
2019	0.7621	0.8301	0.6391	0.0077	2.7709	3.7629	26.52	عدم وجود تعثر مالي
2020	0.7272	0.8362	0.6003	-0.0316	2.5024	3.6672	24.72	احتمال قليل للتعثر المالي
المتوسط	0.68648	0.8042	0.71051	0.01169	3.74987	3.63791	26.49	عدم وجود تعثر مالي

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف بابل للمدة من (2016 – 2020)

2. تطبيق نموذج (Sherrod) مصرف الشمال :

نلاحظ في الجدول (35) أن المصرف قد حقق متوسط دالة الهدف (Z) وبلغ (22.20) اي احتمالية التعرض الى التعثر المالي، ويدل أن القروض التي منحها المصرف الى الزبائن متوسطة المخاطرة وقد يتأخر

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

المقترضون (الزبائن) في التسديد في المواعيد المحددة، وحقق أعلى قيمة لدالة الهدف اذ بلغت (25.15) في عام (2018) اي عدم وجود التعثر المالي وهي قروض ممتازة، وبلغت ادنى قيمة (19.99) في عام (2019) وذلك يشير الى صعوبة التنبؤ بمخاطر التعثر المالي، ومن ثم تعد قروضاً متوسطة المخاطر، حيث يتطلب من مجلس ادارة المصرف ان يقوم بعدة اصلاحات اهمها تنويع عمليات الاستثمار، والملائمة بين حجم السيولة والالتزامات التي بذمة المصرف لتقادي الوقوع في خطر التعثر المالي من اجل رفع نسبة المؤشر (Z) الى الأعلى، مع توجه المصرف الى منح ائتمان قصير المدى لأنه اقل خطورة، وبخاصة في مثل هذه الظروف التي مر بها المصرف.

جدول (35)
تطبيق نموذج (Sherrod) لمصرف الشمال

السنوات	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z	درجة المخاطرة
2016	0.4912	0.9009	0.5063	-0.0025	2.0257	5.11130	21.1215	احتمال قليل للتعثر المالي
2017	0.6360	0.8821	0.6336	-0.0131	2.7299	5.37728	24.5206	احتمال قليل للتعثر المالي
2018	0.6640	0.8811	0.6681	-0.0288	3.0132	5.62050	25.1577	عدم وجود تعثر مالي
2019	0.3666	0.8849	0.6654	-0.0346	2.9892	5.7822	19.9981	يصعب التنبؤ بمخاطر التعثر المالي
2020	0.3789	0.9021	0.6135	-0.0097	2.5879	6.2728	20.2481	احتمال قليل للتعثر المالي
المتوسط	0.5074	0.8902	0.6174	-0.0178	2.6692	5.6328	22.2093	احتمال قليل للتعثر المالي

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الشمال للمدة من (2016 – 2020)

3. تطبيق نموذج (Sherrod) في المصرف المتحد :

يبدو في الجدول (36) أنّ المصرف قد حقق متوسط دالة الهدف (Z) مقداره (21.80) وهذا يعني احتمالية التعرض الى التعثر المالي، اي إن القروض التي منحها للزبائن قليلة المخاطرة وقد يتأخر المقترضون (الزبائن) في التسديد في المواعيد المحددة، وحقق أعلى قيمة لدالة الهدف بلغت (25.60) في عام (2016) وذلك يشير الى عدم وجود التعثر المالي، وبلغت ادنى قيمة مقدارها (17.79) في عام (2020) اذن يوجد تعثر مالي ومن الصعب التنبؤ بمخاطره ، ومن ثم تعد قروضاً متوسطة المخاطر. والسبب كان تأثر المصرف بالصدمة التي تعرض اليها الاقتصاد العراقي (الاقتصادية والصحية) بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية وانهيار اسعار النفط الخام والعجز في الموازنة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وانتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل في البلد، حيث يلزم على ادارة المصرف التوجه نحو اصلاح الاختلالات التي تراكمت على المصرف

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

واصلاحها من خلال ايجاد الحلول المثلى لان المصرف يقع في نقطة حرجة قد تؤدي به الى مخاطر التعثر الكبرى (الفشل المالي).

جدول (36)
تطبيق نموذج (Sherrod) في المصرف المتحد

السنوات	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z	درجة المخاطرة
2016	0.687	0.8906	0.6115	0.0059	2.5741	5.5924	25.60	عدم وجود تعثر مالي
2017	0.5336	0.8934	0.5726	-0.0085	1.6132	5.2768	21.40	احتمال قليل للتعثر المالي
2018	0.6387	0.8934	0.5872	-0.0353	2.43400	5.51142	23.71	عدم وجود تعثر مالي
2019	0.4516	0.9112	0.5021	-0.0054	2.0087	5.6598	20.50	احتمال قليل للتعثر المالي
2020	0.3576	0.9267	0.4345	-0.0003	1.3800	2.0508	17.79	يصعب التنبؤ بمخاطر التعثر
المتوسط	0.53379	0.90311	0.54163	-0.0088	2.00205	4.81829	21.80	احتمال قليل للتعثر المالي

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف المتحد للمدة من (2016 – 2020)

4. تطبيق نموذج (Sherrod) في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل :

نلاحظ في الجدول (37) أن متوسط دالة الهدف (Z) لمصرف الاقتصاد بلغ (21.51) اي إن من الصعب التنبؤ بمخاطر التعثر المالي في المصرف، وأن القروض التي منحها للزبائن متوسطة المخاطر وقد يتأخر المقترضون (الزبائن) في التسديد بالمواعيد المحددة، وحقق أعلى قيمة لدالة الهدف بلغت (22.06) في عام (2019) اي احتمال التعثر المالي قليل وذلك لاقتربها الى درجة الـ (25) وهي قروض قليلة المخاطر، وبلغت ادنى قيمة (20.31) مما يعني احتمال قليل للتعثر المالي، ومن ثم تعد قروضاً قليلة المخاطر. والسبب كان تأثر المصرف بالصدمة الثلاثية التي تعرض اليها الاقتصاد العراقي (السياسية والاقتصادية والصحية) بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية والانقلاب السياسي وانهيار اسعار النفط الخام والعجز في الموازنة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وانتشار جائحة كورونا لهذا العام التي اربكت الزبائن (المتعاملين مع المصارف) فقد توجه عامة الافراد الى سحب ودائعهم الامر الذي ادى الى حدوث تغييرات ادت الى انخفاض قدرة المصرف في الموازنة بين الاموال المودعة والممنوحة للغير من قبله.

الفصل الثاني : تحليل مؤشرات المصارف واستخدام نموذج (Sherrod) لعينة البحث

جدول (37)

تطبيق نموذج (Sherrod) في مصرف الاقتصاد

درجة المخاطرة	Z	X6	X5	X4	X3	X2	X1	السنوات
احتمال قليل للتعثر المالي	21.48	2.3241	2.15042	0.0011	0.4004	0.8277	0.5765	2016
احتمال قليل للتعثر المالي	20.31	3.2171	1.9256	-0.0010	0.4806	0.8505	0.4923	2017
احتمال قليل للتعثر المالي	21.70	3.54966	2.15885	0.0055	0.5367	0.8487	0.5369	2018
احتمال قليل للتعثر المالي	22.06	3.6218	2.2120	0.0110	0.5479	0.8487	0.5451	2019
احتمال قليل للتعثر المالي	21.99	3.8720	2.2867	0.0081	0.5626	0.8546	0.5319	2020
احتمال قليل للتعثر المالي	21.51	3.3169	2.1467	0.0049	0.5057	0.8460	0.5366	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الاقتصاد للمدة من (2016 – 2020).

المبحث الاول

(استخدام نموذج (Sherrod) لتحليل العلاقة بين التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي)

تمهيد :

لمعرفة طبيعة التعثر المالي وعلاقته بالأداء المصرفي لا بد من تحليل هذه العلاقة للوقوف على أسبابها ومسبباتها حتى تتمكن المصارف من خلال ذلك إيجاد الحلول المناسبة لها وبناءً على كل ذلك تناولنا في هذا الفصل تحليل واقع التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث, باستخدام بيانات مؤشرات المتغيرين في المبحث الاول، والمبحث الثاني فقد اهتم هذا الفصل بتحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي باستخدام الأسلوب الاحصائي وهذا ما أشتمل عليه المبحث الأول بتحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي.

المبحث الأول

تحليل واقع التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

*توضيح للغرض من البيانات المستخدمة في تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي :

تم الاعتماد على المؤشرات الآتية للمتغير التابع :

1-نسب السيولة (نسبة السيولة النقدية).

2-نسب الربحية (معدل العائد على الموجودات).

3-نسب التوظيف (نسبة الاستثمار الى الودائع).

4-نسب المديونية (نسبة الديون الى مجموع الموجودات).

5-نسب الكفاية لرأس المال (رأس المال الى مجموع الموجودات).

حيث تم اختيار أهم المؤشرات (النسب) المستخدمة للأداء المصرفي

أما بالنسبة للمتغير المستقل (التعثر المالي) فقد تم الاعتماد على نموذج (Sherrod) حسب النتائج التي تم

تحديدها في الفصل الثاني.

المطلب الاول - تحليل واقع التعثر المالي والاداء المصرفي لمصرف بابل للسنوات

(2020-2016)

اولاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و نسبة السيولة النقدية (مؤشر السيولة)

لمصرف بابل:

جدول (38)

تحليل واقع التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف بابل للمدة من (2020-2016) (%)

السنوات 1	نسبة السيولة النقدية 2	نسبة معدل العائد على الموجودات 3	نسبة الاستثمار الى الودائع 4	نسبة الديون الى مجموع الموجودات 5	نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات 6	قيمة Z 7
(2016)	146.16	21.34	13.02	22.99	72.57	27.51
(2017)	113.11	1.03	14.16	18.22	76.09	28.37
(2018)	39.41	1.00	1.79	27.47	66.54	25.32
(2019)	11.15	0.30	2.02	36.08	58.48	26.52
(2020)	12.87	-2.67	0.96	39.96	54.60	24.72
المتوسط	64.54	4.20	6.39	28.94	66.22	26.48

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مؤشرات كل من (السيولة, الربحية, التوظيف, الرفع المالي, كفاية رأس المال وقيمة Z)

من خلال الجدول (38) نلاحظ ان قيمة (Z) في العمود (7) قد ارتفعت من (27.51) في العام (2016) الى (28.37) في عام (2017)، وبالمقابل نجد ان نسبة السيولة النقدية في العمود (2) قد انخفضت في العام (2017) من (146.16) الى (113.11).

كما نجد ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (25.32) مقارنة بالعام (2017) ، وبالمقابل نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية قد انخفضت ايضاً في العام (2018) لتبلغ (39.41) بالمقارنة بالعام (2017) .

في حين ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2019) لتبلغ (26.52) بالمقارنة بالعام (2018) ، بينما نلاحظ انخفاض نسبة السيولة النقدية في العام (2019) لتبلغ (11.15) مقارنة بالعام (2018) .

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

ونلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (24.72) بالمقارنة بالعام (2019)، في حين نرى ارتفاع نسبة السيولة النقدية في العام (2020) لتصبح (12.87) بالمقارنة بالعام (2019) .
ومن خلال ما ورد اعلاه نرى ان التغيرات الحاصلة في قيمة (Z) لمصرف بابل للسنوات (2016-2020) والتي تمثل مؤشر التعثر المالي والذي تم استخراجها باستخدام نموذج (Sherrod) كانت متذبذبة وبالرغم من ذلك فقد انخفضت الى دون النسبة المعيارية البالغة (25) في عام (2020) وهي تتجه نحو الانخفاض اذا ما قورنت بسنة الأساس، و كذلك نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية والتي هي اهم مؤشرات السيولة بدأت بالانخفاض المستمر وبفارق كبير عما كانت عليه في السنة الاولى، فأن ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة بفارق كبير يعد دلالة سلبية فيما يتعلق بالمصرف، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية كون ان التعثر في سداد الالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى الانخفاض في حجم موجودات المصرف بعامة والسيولة النقدية بخاصة، ويرجع السبب في ذلك الى ان للمصارف الخاصة التجارية دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جداً) وبشروط غير ميسرة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون او المستثمرون) للتعامل مع المصارف التجارية الخاصة ومنها مصرف بابل .

ثانياً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و معدل العائد على الموجودات (مؤشر الربحية):

من خلال الجدول (38) ذاته نلاحظ ان قيمة (Z) في العمود (7) قد ارتفعت من (27.51) في العام (2016) الى (28.37) في عام (2017)، بالمقابل نجد ان نسبة معدل العائد على الموجودات في العمود (3) قد انخفضت في العام (2017) من (21.34) الى (1.03) .
كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (25.32) مقارنة بالعام (2017) ، وان نسبة معدل العائد على الموجودات قد انخفضت ايضاً في العام (2018) لتبلغ (1.00) بالمقارنة بالعام (2017).
ونلاحظ ايضاً ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2019) لتبلغ (26) بالمقارنة بالعام (2018) ، بينما نجد انخفاض نسبة معدل العائد على الموجودات في العام (2019) لتبلغ (0.30) مقارنة بالعام (2018)
بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (24.72) بالمقارنة بالعام (2019) ، كذلك نلاحظ انخفاض نسبة معدل العائد على الموجودات في العام (2020) لتصبح (-2.67) بالمقارنة بالعام (2019) .

من خلال ما ورد اعلاه نلاحظ ان نسبة معدل العائد على الموجودات والتي هي اهم مؤشرات الربحية بدأت بالانخفاض المستمر ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية كون ان التعثر في سداد الالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى الانخفاض في حجم الاموال المتاحة لها والتي تمكنها من زيادة أستثمارتها او التصرف بها لاغراض المعاملات المصرفية ومن ثم أنخفاض معدل الربحية للمصرف والعكس صحيح ، ويعود السبب في ذلك الى ان المصارف الخاصة التجارية لها دور ضعيف جدا في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بأنظمة أدارية غير متقدمة وغير مرنة فضلا عن استخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمودعين (القليلة) وتوظيفها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جدا) مقرونة بالشروط الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يسهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف بابل .

ثالثاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) ونسبة الاستثمار للودائع (مؤشر التوظيف)

من خلال الجدول (38) نلاحظ ان قيمة (Z) في العمود (7) قد ارتفعت الى (28.37) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، بينما نسبة الاستثمار الى الودائع فلقد ارتفعت في العام (2017) من (13.02) الى (14.16)

كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (25.32) مقارنة بالعام (2017) ، كذلك نسبة الاستثمار الى الودائع فلقد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (1.79) بالمقارنة بالعام (2017).

بينما ارتفعت قيمة (Z) في العام (2019) لتبلغ (26.52) مقارنة بالعام (2018) ، في حين انخفاض نسبة الاستثمار الى الودائع في العام (2019) لتبلغ (2.02) مقارنة بالعام (2018).

في حين نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (24.72) بالمقارنة بالعام (2019) ، وكذا في نسبة الاستثمار الى الودائع فقد انخفضت في العام (2020) لتصبح (0.96) بالمقارنة بالعام (2019) .

من خلال ما ورد اعلاه نلاحظ ان نسبة الاستثمار الى الودائع والتي هي اهم مؤشرات التوظيف كانت متذبذبة، وبالرغم من ذلك نجد الفرق الكبير بين سنة الاساس والسنة الاخيرة في انخفاض النسبة، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية كون أن التعثر في السداد بالالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى انخفاض نسبة الاستثمار الى الودائع (التشغيل أو التوظيف) والتي تمكن المصارف للاستفادة من هذه الودائع عن طريق إعادة استثماراتها ، حيث تعد الودائع أحد أهم الاعمدة بالنسبة للمصارف في عملية الاستثمار او الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف، وذلك لان للمصارف الخاصة التجارية دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلا عن استخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة الغير جاذبة للمستثمرين (العالية جدا) ذات الشروط الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون او المستثمرون) للتعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يسهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف بابل .

رابعاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و نسبة الديون الى مجموع الموجودات (مؤشر المديونية)

يبدو ان قيمة (Z) في العمود (7) قد ارتفعت الى (28.51) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، بالمقابل نلاحظ ان نسبة الديون الى مجموع الموجودات قد انخفضت في العام (2017) من (22.99) الى (18.22). كما نرى ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (25.32) مقارنة بالعام (2017) ، بينما نسبة الديون الى مجموع الموجودات فلقد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (27.47) بالمقارنة بالعام (2017). ونلاحظ ايضاً ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2019) لتبلغ (26.52) بالمقارنة بالعام (2018) ، وكذلك نلاحظ ارتفاع نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2019) لتبلغ (36.08) مقارنة بالعام (2018) . بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (24.72) مقارنة بالعام (2019) ، كذلك ارتفاع نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2020) لتصبح (39.96) بالمقارنة بالعام (2019) .

من خلال ما ورد اعلاه نجد ان نسبة الديون الى مجموع الموجودات والتي هي اهم مؤشرات المديونية تبين لنا ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ عمات كانت عليه في سنة الاساس، وهذا مؤشر سلبي بالنسبة للمصرف ، مما يعني الزيادة في عمليات الاقتراض وهو دلالة على قيام المصرف بالاقتراض من اجل الوفاء بالالتزامات التي خلفها التعثر المالي وهذا الامر يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية لان التعثر المالي يؤدي الى قيام المصرف بالاقتراض من اجل تمويل موجودات المصرف اما لغرض السداد بالالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف واما استثمار هذه الاموال للابتعاد عن خطر التعثر المالي ، وذلك أن للمصارف الخاصة التجارية دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلا عن استخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جدا) وبشروط غير ميسرة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (مودعين أو مستثمرين) للتعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف بابل .

خامساً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و كفاية رأس المال إلى مجموع الموجودات (مؤشر رأس المال)

يبدو من خلال الجدول (38) نلاحظ ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت من (14.74) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، بالمقابل نجد ان نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العمود (6) قد ارتفعت في العام (2017) من (72.57) الى (76.09) .

كما نرى ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (9.73) مقارنة بالعام (2017) ، في حين انخفضت نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العام (2018) لتبلغ (66.54) بالمقارنة بالعام (2017) ونلاحظ ايضاً ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (9.11) بالمقارنة بالعام (2018) ، وكذا انخفضت نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العام (2019) لتبلغ (58.48) مقارنة بالعام (2018) .

بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (13.84) بالمقارنة بالعام (2019) ، وكذا الامر في انخفاض نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العام (2020) لتصبح (54.60) بالمقارنة بالعام (2019) .

ومن خلال ما ورد اعلاه نجد ان نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات والتي هي اهم مؤشرات كفاية رأس المال بدأت بالارتفاع عندما ارتفعت قيمة (Z) في عام (2017) ومن ثم أستمرت بالانخفاض حيث ان انخفاض هذه النسبة تبين لنا انخفاض مدى قدرة المصرف على امتصاص او استيعاب اي خسائر عامة أو تشغيلية دون المساس بحقوق المودعين ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون التعثر المالي يؤدي الى انخفاض قيمة الموجودات مما يصاحبه ايضاً انخفاض عمليات الاستثمار وانخفاض قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات التي تترتب عليه من اجل تمويل موجودات المصرف اما لغرض سداد الالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف واما استثمار هذه الاموال للابتعاد عن خطر التعثر المالي ، ويعود السبب في ذلك الى أن المصارف الخاصة التجارية لها دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمستثمرين (عالية جداً) ذات الشروط الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف بابل .

**المطلب الثاني - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و الاداء المصرفي لمصرف الشمال
للمدة (2016-2020)**

**أولاً- تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و نسبة السيولة النقدية (مؤشر السيولة)
لمصرف الشمال:**

جدول (39)

تحليل واقع التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الشمال للسنوات (2020-2016) (%)

السنوات	نسبة السيولة النقدية لمصرف الشمال	نسبة العائد على الموجودات لمصرف الشمال	نسبة الاستثمار الى الودائع لمصرف الشمال	نسبة الديون الى مجموع الموجودات لمصرف الشمال	نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات لمصرف الشمال	قيمة Z لمصرف الشمال
(2016)	68.43	-3.76	18.45	49.36	49.69	21.12
(2017)	84.35	-2.71	36.93	36.63	64.85	24.52
(2018)	29.29	-3.63	41.13	33.18	72.10	25.15
(2019)	27.80	1.47	38.95	33.45	75.21	19.99
(2020)	29.89	0.28	27.57	38.63	70.10	20.24
المتوسط	48.53	0.178	31.85	36.41	61.69	18.95

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على مؤشرات (السيولة, الربحية, التوظيف, الرفع المالي, رأس المال وقيمة Z)

أولاً :- تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و نسبة السيولة النقدية (مؤشر السيولة):

يبين لنا هذا الجدول (39) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد ارتفعت الى (24.52) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، كذلك ارتفعت نسبة السيولة النقدية في العمود (2) في العام (2017) من (68.43) الى (84.35) . كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (25.15) مقارنة بالعام (2017) ، ولكن نسبة السيولة النقدية قد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (29.29) بالمقارنة بالعام (2017) . في حين ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (19.99) بالمقارنة بالعام (2018) ، ومثله في نسبة السيولة النقدية قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (27.80) مقارنة بالعام (2018) .

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

بينما نلاحظ في العام (2020) ارتفاع قيمة (Z) لتصبح (20.24) بالمقارنة بالعام (2019) ، اما نسبة السيولة النقدية فقد ارتفعت ايضاً في العام (2020) لتصبح (29.89) بالمقارنة بالعام (2019) .

من خلال ما ورد اعلاه نلاحظ ان التغيرات الحاصلة في قيمة (Z) لمصرف الشمال للسنوات (2016-2020) التي تمثل مؤشر التعثر المالي الذي تم استخراجها باستخدام نموذج (Sherrod) ما زالت مستمرة في مرحلة التعثر باستثناء عام (2018) فقد بلغت قيمة (Z) الحد المسموح (مستوى الأمان من التعثر) ، بالمقابل نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية التي هي اهم مؤشرات السيولة كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض بشكل ملحوظ وبفارق كبير، فارتفاع أو انخفاض هذه النسبة بفارق كبير يعد دلالة سلبية لدى المصرف وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية كون ان التعثر في سداد الالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف او بقاء الرصيد النقدي بدون توظيف صحيح سيؤدي الى التعثر المالي ، ويرجع السبب في ذلك الى ان للمصارف الخاصة التجارية لها دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الادارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلا عن استخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمستثمرين (العالية جداً) مقرونة بالشروط الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون او المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة ومنها مصرف الشمال.

ثانياً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و معدل العائد على الاستثمار (مؤشر الربحية) لمصرف الشمال:

نستطيع من خلال الجدول (39) ملاحظة ان قيمة (Z) في العمود (7) قد ارتفعت الى (24.52) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، كذلك ارتفعت نسبة معدل العائد على الموجودات (انخفاض معدل الخسارة) في العمود (3) في العام (2017) من (-3.76) الى (-2.71) .

كذلك ارتفعت قيمة (Z) في العام (2018) لتبلغ (25.15) مقارنة بالعام (2017) ، في حين انخفضت نسبة معدل العائد على الموجودات (ارتفاع معدل الخسارة) في العام (2018) لتبلغ (-3.63) بالمقارنة بالعام (2017) .

اما في عام (2019) انخفضت قيمة (Z) لتبلغ (19.99) بالمقارنة بالعام (2018) ، بينما نسبة معدل العائد على الموجودات ارتفعت ايضاً في العام (2019) لتبلغ (1.47) مقارنة بالعام (2018)

بينما نلاحظ في العام (2020) ارتفاع قيمة (Z) لتصبح (20.24) بالمقارنة بالعام (2019) ، ولكن بالمقابل انخفضت نسبة معدل العائد على الموجودات في العام (2020) لتصبح (0.28) بالمقارنة بالعام (2019).

من خلال ما ورد اعلاه نجد ان نسبة معدل العائد على الموجودات والتي هي اهم مؤشرات الربحية بدأت بالانخفاض وصولاً الى تراكم الخسائر، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون التعثر المالي يؤدي الى

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

انخفاض في حجم الاموال المتاحة للمصارف والتي تمكنها في زيادة أستثمارتها او التصرف بها لأغراض المعاملات المصرفية ومن ثم انخفاض حجم الارباح لدى المصرف والعكس صحيح، ويعود السبب في ذلك الى ان المصارف الخاصة التجارية لها دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) وتوظيفها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جداً) ذات الشروط الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يسهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف الشمال.

ثالثاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) ونسبة الاستثمار الى الودائع (مؤشر التوظيف) لمصرف الشمال :

نلاحظ من خلال الجدول (39) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد ارتفعت الى (24.52) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، كذلك نسبة الاستثمار الى الودائع قد ارتفعت في العام (2017) من (18.43) الى (36.93). كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (25.15) مقارنة بالعام (2017) ، وكذلك ارتفعت نسبة الاستثمار الى الودائع في العام (2018) لتبلغ (41.13) مقارنة بالعام (2017) . في حين ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (19.99) بالمقارنة بالعام (2018) ، وكذلك انخفاض نسبة الاستثمار الى الودائع في العام (2019) لتبلغ (38.95) مقارنة بالعام (2018) . بينما ارتفعت ارتفاع طفيف في العام (2020) قيمة (Z) لتكون (20.24) بالمقارنة بالعام (2019) ، بينما نلاحظ بالمقابل انخفاض نسبة الاستثمار الى الودائع في العام (2020) لتصبح (27.57) بالمقارنة بالعام (2019) . من خلال ما ورد اعلاه نرى ان نسبة الاستثمار الى الودائع التي هي اهم مؤشرات التوظيف بدأت بالارتفاع ومن ثم الانخفاض ؛ وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية كون التعثر في السداد بالالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى انخفاض نسبة الاستثمار الى الودائع (التشغيل أو التوظيف) والتي تمكن المصارف للاستفادة من هذه الودائع عن طريق إعادة استثمارها ، حيث تعد الودائع أحد أهم الاعمدة لدى المصرف في عملية الاستثمار او الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف ، بسبب أن للمصارف التجارية دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمستثمرين (العالية جداً) وبشروط غير ميسرة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف الشمال.

رابعاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و نسبة الديون الى مجموع الموجودات (مؤشر المديونية) لمصرف الشمال :

كما نجد في الجدول (39) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد ارتفعت الى (24.52) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، بالمقابل نلاحظ ان نسبة الديون الى مجموع الموجودات انخفضت في العام (2017) من (49.36) الى (36.63).

كما نلاحظ ايضاً ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (25.15) مقارنة بالعام (2017) ، بالمقابل نلاحظ ان نسبة الديون الى مجموع الموجودات حيث انخفضت في العام (2018) لتبلغ (33.18) بالمقارنة بالعام (2017).

ونلاحظ ايضاً ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (19.99) بالمقارنة بالعام (2018) ، بينما نلاحظ ارتفاع نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2019) لتبلغ (33.45) مقارنة بالعام (2018) .

بينما نلاحظ في العام (2020) ارتفاع قيمة (Z) لتصبح (20.24) بالمقارنة بالعام (2019) ، بينما نلاحظ بالمقابل ارتفاع نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2020) لتصبح (38.63) بالمقارنة بالعام (2019) .

من خلال ما ورد اعلاه نلاحظ ان نسبة الديون الى مجموع الموجودات والتي هي اهم مؤشرات المديونية بدأت بالانخفاض ومن ثم الارتفاع في عام (2020) ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية كون أن التعثر المالي يؤدي الى قيام المصرف بالاقتراض من اجل تمويل موجودات المصرف اما لغرض سداد الالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف او استثمار هذه الاموال للابتعاد من خطر التعثر المالي ، ويعود السبب في ذلك الى أن المصارف الخاصة التجارية لها دور ضعيف جدا في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلا عن استخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمستثمرين (العالية جدا) وبشروط غير ميسرة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) للتعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يسهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف الشمال.

خامساً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) وكفاية رأس المال إلى مجموع الموجودات (مؤشر رأس المال) لمصرف الشمال :

من خلال الجدول (39) نلاحظ ان قيمة (Z) في العمود (7) قد ارتفعت الى (24.52) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، وكذلك نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العمود (6) قد ارتفعت في العام (2017) من (49.69) الى (64.85) .

كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (25.15) مقارنة بالعام (2017) ، بالمقابل نلاحظ ان نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات قد ارتفعت ايضاً في العام (2018) لتبلغ (72.10) بالمقارنة بالعام (2017).

ونلاحظ ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (19.99) بالمقارنة بالعام (2018) ، بينما نلاحظ ارتفاع نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العام (2019) لتبلغ (75.21) مقارنة بالعام (2018)

بينما نلاحظ في العام (2020) ارتفاع قيمة (Z) لتصبح (20.24) بالمقارنة بالعام (2019) ، والأمر معاكس في نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات حيث انخفضت في العام (2020) لتصبح (70.10) بالمقارنة بالعام (2019) .

ومن خلال ما ورد اعلاه نرى ان نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات والتي هي اهم مؤشرات رأس المال كانت متذبذبة ، حيث ان ارتفاع هذه النسبة تبين لنا قدرة المصرف على امتصاص او استيعاب اي خسائر عامة أو تشغيلية دون المساس بحقوق المودعين مما يتبين لنا قدرة المصرف على مواجهة التعثر المالي بسبب ان نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات كانت مرتفعة اذا ما قورنت بسنة الاساس ، وتعني امكانية المصرف على مواجهة خطر التعثر من خلال راس المال لغرض سداد الالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف للابتعاد من خطر التعثر المالي.

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

المطلب الثالث - تحليل واقع التعثر المالي والأداء المصرفي لمصرف المتحد للمدة من (2016-2020)

أولاً- تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و نسبة السيولة النقدية (مؤشر السيولة):

جدول (40)

تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و الأداء المصرفي لمصرف المتحد للمدة من (2020-

(2016

السنوات	نسبة السيولة النقدية لمصرف المتحد	نسبة معدل العائد على الموجودات لمصرف المتحد	نسبة الاستثمار الى الودائع لمصرف المتحد	نسبة الديون الى مجموع الموجودات لمصرف المتحد	نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات لمصرف المتحد	قيمة Z لمصرف المتحد
1	2	3	4	5	6	7
(2016)	38.43	0.20	3.41	38.84	56.83	23.03
(2017)	55.95	-4.17	4.02	61.98	57.75	19.79
(2018)	11.26	-3.25	4.70	41.08	58.19	21.28
(2019)	11.30	-0.37	1.52	49.78	49.64	18.49
(2020)	16.67	0.03	1.81	72.45	42.90	16.41
المتوسط	23.37	0.178	3.988	37.44	53.24	19.8

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على مؤشرات (السيولة, الربحية, التوظيف, الرفع المالي , كفاية رأس المال وقيمة Z)

يبين لنا هذا الجدول (40) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت الى (23.03) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، بالمقابل نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية في العمود (2) قد ارتفعت في العام (2017) من (38.43) الى (55.95).

كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (21.28) مقارنة بالعام (2017) ، في حين نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية قد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (11.26) بالمقارنة بالعام (2017) . ونلاحظ ايضاً ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (18.49) بالمقارنة بالعام (2018) ، بينما نلاحظ نسبة السيولة النقدية قد ارتفعت في العام (2019) لتبلغ (11.30) مقارنة بالعام (2018) .

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (16.41) بالمقارنة بالعام (2019) ، بينما نلاحظ بالمقابل ارتفاع نسبة السيولة النقدية في العام (2020) لتصبح (16.67) بالمقارنة بالعام (2019) . ومن خلال ما ورد اعلاه نلاحظ ان التغيرات الحاصلة في قيمة (Z) لمصرف المتحد للسنوات (2016-2020) والتي تمثل مؤشر التعثر المالي والذي تم أستخراجه باستخدام نموذج (Sherrod) ما زالت مستمرة في مرحلة التعثر، و بالمقابل نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية والتي هي اهم مؤشرات السيولة كانت تتجه نحو الانخفاض، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون التعثر في سداد الالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى انخفاض في حجم موجودات المصرف بشكل عام والسيولة النقدية بشكل خاص ، وذلك لان المصارف الخاصة التجارية لها دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الادارية المتخلفة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جداً) وبشروط غير ميسرة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون او المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة ومنها مصرف المتحد.

ثانياً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و معدل العائد على الموجودات (مؤشر الربحية) لمصرف المتحد :

يشير الجدول (40) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت الى (23.03) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، وكذلك انخفضت نسبة معدل العائد على الموجودات في العمود (3) في العام (2017) من (0.20) الى (-4.17) .

كما ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام ((2018) لتبلغ (21.28) مقارنة بالعام (2017) ، في حين انخفضت نسبة معدل العائد على الموجودات في العام (2018) لتبلغ (-3.25) بالمقارنة بالعام (2017) .

ايضاً نجد ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (18.49) بالمقارنة بالعام (2018) ، الأ ان نسبة معدل العائد على الموجودات انخفضت في العام (2019) لتبلغ (-0.37) مقارنة بالعام (2018)

بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (16.41) بالمقارنة بالعام (2019) ، بينما نلاحظ بالمقابل ارتفاع نسبة معدل العائد على الموجودات في العام (2020) لتصبح (0.03) بالمقارنة بالعام (2019).

من خلال ما ورد اعلاه نلاحظ ان نسبة معدل العائد على الموجودات والتي هي اهم مؤشرات الربحية بدأت بالانخفاض ومن ثم الارتفاع غير انها لم تكن النسبة المبتاغة بالنسبة للمصرف ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لان التعثر في السداد بالالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى الانخفاض في حجم

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

الاموال المتاحة لها والتي تمكنها من زيادة استثماراتها او التصرف بها لاغراض المعاملات المصرفية والعكس صحيح ، ويرجع السبب في ذلك الى ان المصارف الخاصة التجارية لها دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمستثمرين (العالية جداً) وبشروط غير ميسرة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف المتحد.

ثالثاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) ونسبة الاستثمار الى الودائع (مؤشر التوظيف) لمصرف المتحد :

يبين لنا الجدول (40) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت الى (23.03) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، بينما ارتفعت نسبة الاستثمار الى الودائع في العام (2017) من (3.41) الى (4.02). كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (21.28) مقارنة بالعام (2017) ، وكذا نسبة الاستثمار الى الودائع فلقد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (4.70) بالمقارنة بالعام (2017) . بينما نجد ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (18.49) بالمقارنة بالعام (2018) ، والامر ذاته نسبة الاستثمار الى الودائع فلقد انخفضت ايضاً في العام (2019) لتبلغ (1.52) مقارنة بالعام (2018) . بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (16.41) بالمقارنة بالعام (2019) ، وارتفعت نسبة الاستثمار الى الودائع في العام (2020) لتصبح (1.81) بالمقارنة بالعام (2019) .

من خلال ما ورد اعلاه نرى ان نسبة الاستثمار الى الودائع والتي هي اهم مؤشرات التوظيف بدأت بالانخفاض والارتفاع اي كانت (متذبذبة) ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون التعثر في السداد بالالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى انخفاض نسبة الاستثمار الى الودائع (التشغيل أو التوظيف) التي تمكن المصارف من الاستفادة من هذه الودائع عن طريق إعادة استثمارها، حيث تعد الودائع أحد أهم الاعمدة للمصارف في عملية الاستثمار او الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف ، وذلك لأن للمصارف الخاصة التجارية دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير متقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جداً) وبشروط غير ميسرة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف المتحد.

رابعاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و نسبة الديون الى مجموع الموجودات (مؤشر المديونية) لمصرف المتحد :

يوضح لنا الجدول (40) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت من (23.03) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، بينما ارتفع نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2017) من (38.84) الى (61.98). بينما ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (21.28) مقارنة بالعام (2017) ، في حين انخفضت نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2018) لتبلغ (41.08) مقارنة بالعام (2017). بينما نجد ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (18.49) بالمقارنة بالعام (2018)، في حين ارتفعت نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2019) لتبلغ (49.78) مقارنة بالعام (2018) . بينما نلاحظ ايضاً انخفاض قيمة (Z) في العام (2020) لتصبح (16.41) بالمقارنة بالعام (2019) ، بينما نلاحظ بالمقابل ارتفاع نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2020) لتصبح (72.45) بالمقارنة بالعام (2019) .

ومن خلال ما ورد اعلاه نرى ان نسبة الديون الى مجموع الموجودات والتي هي اهم مؤشرات المديونية بدأت كانت متذبذبة الا انها ارتفعت وبفارق كبير في عام (2020) ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لان التعثر المالي يؤدي الى قيام المصرف بالاقتراض من اجل تمويل موجودات المصرف اما لغرض سداد الالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف واما استثمار هذه الاموال للابتعاد عن خطر التعثر المالي ، والسبب هو ان للمصارف الخاصة التجارية لها دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الادارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمستثمرين (عالية جداً) وبشروط غير ميسرة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) للتعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف المتحد.

خامساً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) و كفاية رأس المال إلى مجموع الموجودات (مؤشر راس المال) لمصرف المتحد :

يبين لنا الجدول (40) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت الى (19.03) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، في حين ارتفعت نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العمود (5) في العام (2017) من (56.83) الى (57.75) .

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (21.28) مقارنة بالعام (2017) ، بالمقابل نلاحظ ان نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (58.19) بالمقارنة بالعام (2017).

ونلاحظ ايضاً ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (18.49) بالمقارنة بالعام (2018) ، بينما نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العام (2019) لتبلغ (49.64) مقارنة بالعام (2018).

بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (16.41) بالمقارنة بالعام (2019) ، بينما نلاحظ بالمقابل انخفاض نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العام (2020) لتصبح (42.89) بالمقارنة بالعام (2019) .

ومن خلال ما ورد اعلاه نجد ان نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات التي هي اهم مؤشرات رأس المال بدأت بالارتفاع ومن ثم الانخفاض حيث ان انخفاض هذه النسبة تبين لنا انخفاض مدى قدرة المصرف على امتصاص او استيعاب اي خسائر عامة أو تشغيلية دون المساس بحقوق المودعين ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، بسبب دور المصارف التجارية الضعيف جدا في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمستثمرين (العالية جدا) ذات الشروط الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف المتحد.

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

المطلب الرابع : تحليل واقع التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الاقتصاد للمدة (2020-

2016)

أولاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) ونسبة السيولة النقدية (مؤشر السيولة):

جدول (41)

تحليل واقع التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الاقتصاد للمدة من (2016-2020)

السنوات	نسبة السيولة النقدية لمصرف الاقتصاد	نسبة معدل العائد على الموجودات لمصرف الاقتصاد	نسبة الاستثمار الى الودائع لمصرف الاقتصاد	نسبة الديون الى مجموع الموجودات لمصرف الاقتصاد	نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات لمصرف الاقتصاد	قيمة Z لمصرف الاقتصاد
1	2	3	4	5	6	7
(2016)	20.74	-0.09	4.98	46.50	48.11	19.33
(2017)	48.98	-0.27	17.05	51.93	49.33	18.39
(2018)	31.24	0.40	10.38	46.32	53.46	19.54
(2019)	28.92	1.07	1.16	45.20	53.62	19.84
(2020)	13.01	0.71	3.85	43.73	54.37	17.88
المتوسط	32.87	0.48	8.92	52.61	55.29	19.002

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مؤشرات (السيولة، الربحية، التوظيف الرفح المالي وكفاية رأس المال وقيمة Z)

يبين لنا هذا الجدول (41) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت الى (18.39) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016)، في حين ارتفعت نسبة السيولة النقدية في العمود (2) في العام (2017) من (20.74) الى (48.99).

بينما نلاحظ ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (19.54) مقارنة بالعام (2017)، ولكن انخفضت نسبة السيولة النقدية في العام (2018) لتبلغ (31.24) بالمقارنة بالعام (2017).

ونجد ايضاً ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2019) لتبلغ (19.84) بالمقارنة بالعام (2018)، بينما انخفضت نسبة السيولة النقدية في العام (2019) لتبلغ (28.92) مقارنة بالعام (2018).

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

اما في العام (2020) فلقد انخفضت قيمة (Z) لتصبح (17.88) بالمقارنة بالعام (2019) ، وكذلك نسبة السيولة النقدية انخفضت في العام (2020) لتصبح (13.01) بالمقارنة بالعام (2019) .
ومن خلال ما ورد اعلاه نجد ان التغيرات الحاصلة في قيمة (Z) لمصرف الاقتصاد للسنوات (2016-2020) والتي تمثل مؤشر التعثر المالي والذي تم استخراجها باستخدام نموذج (Sherrod) ما زالت مستمرة في مرحلة التعثر، وبالمقابل نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية التي هي اهم مؤشرات السيولة كانت متذبذبة ما بين (الارتفاع والانخفاض) ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون التعثر في السداد بالالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى الانخفاض في حجم موجودات المصرف بعامة والسيولة النقدية بخاصة، ويرجع السبب في ذلك الى ان للمصارف الخاصة التجارية دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الادارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلا عن استخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جدا) ذات الشروط الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون او المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة ومنها مصرف الاقتصاد.

ثانياً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) ومعدل العائد على الموجودات (مؤشر الربحية) لمصرف الاقتصاد :

ومن خلال الجدول (41) نلاحظ ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت (18.39) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، كذلك انخفضت نسبة معدل العائد على الموجودات في العمود (3) في العام (2017) من (-0.09) الى (-0.27)

كما نجد ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (19.54) مقارنة بالعام (2017) ، وكذا نسبة معدل العائد على الموجودات فلقد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (0.40) بالمقارنة بالعام (2017).

كما نرى ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2019) لتبلغ (19.84) بالمقارنة بالعام (2018) ، والامر ذاته في نسبة معدل العائد على الموجودات فلقد ارتفعت ايضاً في العام (2019) لتبلغ (1.07) مقارنة بالعام (2018) بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (17.88) بالمقارنة بالعام (2019) ، في حين انخفضت نسبة معدل العائد على الموجودات في العام (2020) لتصبح (0.71) بالمقارنة بالعام (2019) .

من خلال ما ورد اعلاه نرى ان نسبة معدل العائد على الموجودات والتي هي اهم مؤشرات الربحية بدأت بالانخفاض ومن ثم الارتفاع اي كانت (متذبذبة)، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون التعثر في السداد بالالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى انخفاض في حجم الاموال المتاحة لها والتي تمكنها في زيادة استثماراتها او التصرف بها لأغراض المعاملات المصرفية والعكس صحيح ، والسبب ان للمصارف الخاصة

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

التجارية دور ضعيف جدا في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جدا) وبشروط غير ميسرة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف الاقتصاد .

ثالثاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) ونسبة الاستثمار الى الودائع (مؤشر التوظيف) لمصرف الاقتصاد :

يبين لنا الجدول (41) نلاحظ ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت الى (18.39) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، في حين ارتفعت نسبة الاستثمار الى الودائع في العام (2017) من (4.98) الى (17.05). اما قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (19.54) مقارنة بالعام (2017) ، بالمقابل نلاحظ ان نسبة الاستثمار الى الودائع قد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (10.38) بالمقارنة بالعام (2017) . اما قيمة (Z) في العام (2019) فلقد ارتفعت لتبلغ (19.84) بالمقارنة بالعام (2018) ، بينما نسبة الاستثمار الى الودائع فلقد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (1.16) مقارنة بالعام (2018) . بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (17.88) بالمقارنة بالعام (2019) ، بينما نلاحظ بالمقابل ارتفاع نسبة الاستثمار الى الودائع في العام (2020) لتصبح (3.85) بالمقارنة بالعام (2019) . يتبين لنا من خلال الجدول (41) ان نسبة الاستثمار الى الودائع والتي هي اهم مؤشرات التوظيف بدأت بالارتفاع ومن ثم الانخفاض، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون أن التعثر في سداد الالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف ستؤدي الى انخفاض نسبة الاستثمار الى الودائع (التشغيل أو التوظيف) والتي تمكن المصارف في الاستفادة من هذه الودائع عن طريق إعادة استثماراتها ، حيث تعد الودائع أحد أهم الاعمدة بالنسبة للمصارف في عملية الاستثمار ، لان للمصارف الخاصة التجارية دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار الفائدة الغير جاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار الفائدة غير الجاذبة للمستثمرين (العالية جدا) ذات الشرو الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف الاقتصاد.

رابعاً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) ونسبة الديون الى مجموع الموجودات (مؤشر المديونية) لمصرف الاقتصاد :

يبين لنا الجدول (41) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت الى (18.39) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، بينما نلاحظ ان نسبة الديون الى مجموع الموجودات قد ارتفعت في العام (2017) من (46.50) الى (51.93).

كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (19.54) مقارنة بالعام (2017) ، في حين نلاحظ ان نسبة الديون الى مجموع الموجودات قد انخفضت في العام (2018) لتبلغ (46.32) بالمقارنة بالعام (2017).

ونلاحظ ايضاً ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2019) لتبلغ (19.84) بالمقارنة بالعام (2018) ، بينما نلاحظ انخفاض نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2019) لتبلغ (45.20) مقارنة بالعام (2018) .

بينما نلاحظ في العام (2020) انخفضت قيمة (Z) لتصبح (17.88) بالمقارنة بالعام (2019) ، كذلك نلاحظ انخفاض نسبة الديون الى مجموع الموجودات في العام (2020) لتصبح (43.73) بالمقارنة بالعام (2019).

ومن خلال ما ورد اعلاه نلاحظ ان نسبة الديون الى مجموع الموجودات والتي هي اهم مؤشرات المديونية بدأت بالانخفاض ومن ثم الارتفاع ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لان التعثر المالي يؤدي الى قيام المصرف بالاقتراض من اجل تمويل موجودات المصرف اما لغرض السداد بالالتزامات المالية التي بذمة الغير للمصرف او استثمار هذه الاموال للابتعاد عن خطر التعثر المالي ، بسبب أن للمصارف الخاصة التجارية لها دوراً ضعيفاً جداً في النشاط الاقتصادي في العراق لأنها تعمل بالأنظمة الإدارية غير المتقدمة وغير المرنة فضلاً عن استخدامها لأسعار فائدة غير الجاذبة للمودعين (القليلة) واستخدامها لأسعار فائدة غير جاذبة للمستثمرين (العالية جداً) ذات الشروط الصعبة وبذلك لا يرغب الافراد أو الشركات في داخل العراق (المودعون أو المستثمرون) في التعامل مع المصارف التجارية الخاصة مما يساهم في خفض استثماراتها ومنها مصرف الاقتصاد.

خامساً - تحليل واقع التعثر المالي بحسب نموذج (Sherrod) وكفاية رأس المال إلى مجموع الموجودات (مؤشر رأس المال) لمصرف الاقتصاد :

يوضح لنا الجدول (41) ان قيمة (Z) في العمود (7) قد انخفضت الى (18.39) في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) ، كذلك نلاحظ ان نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العمود (6) قد ارتفعت في العام (2017) من (48.11) الى (49.33) .

كما نلاحظ ان قيمة (Z) قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (19.54) مقارنة بالعام (2017) ، في حين ان نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات قد ارتفعت في العام (2018) لتبلغ (53.46) بالمقارنة بالعام (2017).

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

ايضاً نرى ان قيمة (Z) قد انخفضت في العام (2019) لتبلغ (19.84) بالمقارنة بالعام (2018) ، الا ان نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات قد ارتفعت في العام (2019) لتبلغ (53.62) مقارنة بالعام (2018). بينما نلاحظ في العام (2020) انخفاض قيمة (Z) لتصبح (17.88) بالمقارنة بالعام (2019) ، بينما نلاحظ بالمقابل ارتفاع نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات في العام (2020) لتصبح (54.37) بالمقارنة بالعام (2019) .

من خلال ما ورد اعلاه نرى ان نسبة كفاية رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات والتي هي اهم مؤشرات رأس المال حيث أستمرت بالارتفاع البسيط وكانت شبه مستقرة، حيث ان ارتفاع هذه النسبة تبين لنا قدرة المصرف على امتصاص او استيعاب اي خسائر عامة أو تشغيلية دون المساس بحقوق المودعين وهذا يعني قدرة المصرف على مواجهة التعثر المالي او اي ازمة مالية قد يمر بها المصرف خلال المدة المذكورة.

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي لأثر العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

بعد تناول العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي من خلال الاستعانة بالمؤشرات المالية (السيولة, الربحية, الرفع المالي والكفاية لرأس المال) للمصارف عينة البحث, وفي هذا المبحث سيتم التعبير عن العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي من خلال استخدام أسلوب الارتباط والانحدار.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات :

يعتمد اختبار الفرضيات في البحث الحالي على الإحصاء المعلمي (Parametric statistics) الذي يقوم على افتراض أساس مفاده ان البيانات الخاضعة للتحليل يجب أن تتوزع طبيعياً (Normally distribution) ،وإذا تم الاعتماد على الأساليب المعلمية للبيانات التي لا تخضع للتوزيع الطبيعي عندها لا يمكن الوثوق بالنتائج المتحصلة عن تلك الاختبارات(Field,2009:132).

وبالرغم من إشارة الإحصائيين الى انه في حالة استخدام الباحث لعينة كبيرة قياساً بمجتمع البحث فانه لا داعي للقلق بشأن التوزيع الطبيعي للبيانات (Field,2009:329) الا ان الباحث وحرصاً منه على دقة نتائج البحث قام بإخضاع البيانات التي تم الحصول عليها من المصارف عينة البحث الى واحد من اهم الاختبارات الخاصة بالتوزيع الطبيعي للبيانات الا وهو اختبار (Kolmogorov- Smirnov) الذي تكون معنويته اكبر او تساوي (0.05) تعد البيانات موزعة طبيعياً ومن ثم إمكانية إجراء اختبار الفرضيات والجدول (43) يوضح لنا نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المصارف عينة البحث.

جدول(42) اختبار التوزيع الطبيعي للتعثر المالي والأداء المصرفي

المصارف	المتغيرات	Kolmogorov- Smirnov	Sig.	المقارنة	القرار
---------	-----------	------------------------	------	----------	--------

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

بابل	التعثر المالي	0.199	0.098	اكبر من 0.05	تتوزع طبيعياً
	الأداء المصرفي	0.225	0.071	اكبر من 0.05	تتوزع طبيعياً
الشمال	التعثر المالي	0.201	0.060	اكبر من 0.05	تتوزع طبيعياً
	الأداء المصرفي	0.183	0.089	اكبر من 0.05	تتوزع طبيعياً
المتحد	التعثر المالي	0.191	0.077	اكبر من 0.05	تتوزع طبيعياً
	الأداء المصرفي	0.210	0.091	اكبر من 0.05	تتوزع طبيعياً
الاقتصاد	التعثر المالي	0.193	0.053	اكبر من 0.05	تتوزع طبيعياً
	الأداء المصرفي	0.202	0.097	اكبر من 0.05	تتوزع طبيعياً

المصدر : الباحث استناداً الى مخرجات برنامج (SPSS V.26)

يتبين لنا من الجدول (42) ان البيانات الخاصة بالمتغيرات (التعثر المالي والأداء المصرفي) بمؤسراتهما في المصارف عينة البحث تخضع للتوزيع الطبيعي وذلك لأن معنوية اختبار (K-S) كانت لمتغيرات البحث اكبر من (0.05) مما يجعلها مؤهلة للخضوع لأدوات التحليل المعلمي.

ثانياً : تحليل العلاقة الترابطية بين التعثر المالي والأداء المصرفي في المصارف عينة البحث :

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التعثر المالي والأداء المصرفي).

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

سيتم الاعتماد على أسلوب الارتباط البسيط (Pearson) لغرض اختبار الفرضيات الرئيسية المتعلقة بعلاقات الارتباط بين المتغيرات الرئيسية وابعادها الفرعية ، ولتفسير قيمة معامل الارتباط وكيفية الحكم عليه، وسيتم النظر الى قيمة معامل الارتباط الى خمس فئات اساسية وكما يتضح في الجدول (43) الاتي :

جدول (43) فئات تفسير مستوى معامل الارتباط

رقم	تفسير علاقة الارتباط	قيمة معامل الارتباط
1	لا توجد علاقة ارتباط	$r = 0$
2	تامة موجبة او سالبة	$r = \pm 1$
3	ضعيفة ايجابية او سلبية	$\pm (0.00-0.30)$
4	قوية ايجابية او سلبية	$\pm (0.31-0.70)$
5	قوية جدا ايجابية او سلبية	$\pm (0.71-0.99)$

Source : Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2009). " *Research methods for business students* " 5th ed , Pearson Education Limited : Prentice Hall , England , P.459.

يشير الجدول (45) الى معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين متغيرات الدراسة الحالية ، واختبار (t) الذي يبين اختبار معنوية معامل الارتباط وقيمة (t) الجدولية.

جدول (44) اختبار علاقات الارتباط بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

	مصرف بابل	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف الاقتصاد
Pearson Correlation	** -0.539	** -0.507	** -0.606	** -0.642
t test	2.353	2.182	3.320	3.450
t table	2.108			

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

المصدر : الباحث استناداً الى مخرجات برنامج (SPSS V.26)

1- تحليل العلاقة الترابطية بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف بابل :

يبين لنا الجدول (44) أن هناك علاقة ارتباط سالبة قوية عند مستوى دلالة (1%) بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف بابل ، إذ بلغت قيم معامل الارتباط نحو (-0.539) وهي قيمة معنوية وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.353) كانت اكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة (2.108) وتعد علاقة قوية بحسب القيم الواردة في الجدول (44).

2- تحليل العلاقة الترابطية بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف الشمال :

يشير الجدول (44) الى أن هناك علاقة ارتباط سالبة قوية عند مستوى دلالة (1%) بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف الشمال ، إذ بلغت قيم معامل الارتباط نحو (-0.507) وهي قيمة معنوية وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.182) هي اكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة (2.108) وتعد علاقة قوية بحسب القيم الواردة في الجدول (44).

3- تحليل العلاقة الترابطية بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف المتحد :

يوضح لنا الجدول (44) أن هناك علاقة ارتباط سالبة قوية عند مستوى دلالة (1%) بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف المتحد ، إذ بلغت قيم معامل الارتباط نحو (-0.606) وهي قيمة معنوية وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.182) كانت اكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة (2.108) وتعد علاقة قوية بحسب القيم الواردة في الجدول (44).

4- تحليل العلاقة الترابطية بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف الاقتصاد :

بينما يظهر الجدول (44) أن هناك علاقة ارتباط سالبة قوية عند مستوى دلالة (1%) بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف الاقتصاد ، إذ بلغت قيم معامل الارتباط نحو (-0.642) وهي قيمة معنوية وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.182) هي اكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة (2.108) وتعد علاقة قوية بحسب القيم الواردة في الجدول (44).

وتدل النتائج المستحصلة من الجدول (44) ان هناك علاقة ارتباط عكسية بين التعثر المالي والأداء المصرفي في جميع المصارف عينة البحث وهذا يشير الى انه كلما تعثر المصرف مالياً قل مستوى الأداء المصرفي فيها.

ثالثاً - تحليل علاقة التأثير بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث :

(يوجد تأثير ذي دلالة معنوية للتعثر المالي في الأداء المصرفي).

جدول (45) تقدير علاقة الانحدار الخطي البسيط بين التعثر المالي والأداء المصرفي

المصارف	الأداء المصرفي
---------	----------------

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

P- Value	F	P- Value	T	R ²	β	α	المتغير التابع المتغير المستقل	
0.000	52.82	0.000	7.26	0.29	0.53-	2.31	التعثر المالي	بابل
0.000	52.13	0.000	7.22	0.26	0.54-	2.21		الشمال
0.000	74.73	0.000	8.64	0.36	0.61-	2.34		المتحد
0.000	60.61	0.000	9.51	0.41	0.64-	2.53		الاقتصاد

المصدر : مخرجات برنامج (SPSS V.26)

1- تحليل علاقة التأثير بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف بابل

يبين لنا الجدول (45) ما يأتي :

- أ. بلغت قيمة الحد الثابت نحو (2.31) وهذا يشير الى مستوى الأداء المصرفي في مصرف بابل.
- ب. بلغ معامل الانحدار (-0.53) وهذا يعني اذا تغير التعثر بمقدار وحدة واحدة فان متغير الاداء المصرفي سيقبل بمقدار (53%) ، علما ان التأثير كان معنوي وذلك لان قيمة (t) المحتسبة والبالغة (7.26) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.000).
- ج. بلغت قيمة معامل تحديد (R²) حوالي (0.29) وهذا يعني ان التعثر يفسر ما نسبته (29%) من التغيرات التي تطرأ على الاداء المصرفي ، اما النسبة المتبقية والبالغة (71%) فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج الحالي.
- د. نجد ان قيمة (F) المحتسبة والبالغة (52.82) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.000) وعليه نلاحظ ان النموذج المقدر كان معنوياً اجمالاً.

2- تحليل علاقة التأثير بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف الشمال

نلاحظ في الجدول (45) ما يأتي :

- أ. بلغت قيمة الحد الثابت نحو (2.21) وهذا يشير الى مستوى الأداء المصرفي في مصرف الشمال.
- ب. بلغ معامل الانحدار (-0.54) وهذا يعني اذا تغير التعثر بمقدار وحدة واحدة فان متغير الاداء المصرفي سيقبل بمقدار (54%) ، علماً ان التأثير كان معنوياً وذلك لان قيمة (t) المحتسبة والبالغة (7.22) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.000).

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

ج. بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) حوالي (0.26) وهذا يعني ان التعثر يفسر ما نسبته (26%) من التغيرات التي تطرأ على الاداء المصرفي ، اما النسبة المتبقية والبالغة (74%) فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج الحالي.

د. نجد ان قيمة (F) المحتسبة والبالغة (52.13) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.000) وعليه نلاحظ ان النموذج المقدر كان معنوياً اجمالاً.

3- تحليل علاقة التأثير بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف المتحد

يتبين من الجدول (45) ما يأتي:

أ. بلغت قيمة الحد الثابت نحو (2.34) وهذا يشير الى مستوى الأداء المصرفي في مصرف المتحد.
ب. بلغ معامل الانحدار (-0.61) وهذا يعني اذا تغير التعثر بمقدار وحدة واحدة فان متغير الاداء المصرفي سيقبل بمقدار (61%) ، علما ان التأثير كان معنوياً وذلك لان قيمة (t) المحتسبة والبالغة (8.64) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.000).

ج. بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) حوالي (0.36) وهذا يعني ان التعثر يفسر ما نسبته (91%) من التغيرات التي تطرأ على الاداء المصرفي ، اما النسبة المتبقية والبالغة (64%) فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج الحالي.

د. نجد ان قيمة (F) المحتسبة والبالغة (74.73) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.000) وعليه نلاحظ ان النموذج المقدر كان معنوياً اجمالاً.

4- تحليل علاقة التأثير بين التعثر المالي والأداء المصرفي في مصرف الاقتصاد :

يتبين لنا من خلال الجدول (45) ما يأتي :

أ. بلغت قيمة الحد الثابت نحو (2.53) وهذا يشير الى مستوى الأداء المصرفي في مصرف الاقتصاد.
ب. بلغ معامل الانحدار (-0.64) وهذا يعني اذا تغير التعثر بمقدار وحدة واحدة فان متغير الاداء المصرفي سيقبل بمقدار (64%) ، علما ان التأثير كان معنوياً وذلك لان قيمة (t) المحتسبة والبالغة (9.51) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.000).

ج. بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) حوالي (0.41) اي ان التعثر يفسر ما نسبته (41%) من التغيرات التي تطرأ على الاداء المصرفي ، اما النسبة المتبقية والبالغة (59%) فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج الحالي.

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث

د. نجد ان قيمة (F) المحتسبة والبالغة (60.61) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.000) وعليه نلاحظ ان النموذج المقدر كان معنوياً اجمالاً.

عليه يستدل الباحث من تحليل نتائج الجدول (45) ان التعثر يؤثر بشكل سلبي على مستوى الأداء المصرفي في جميع المصارف عينة البحث.

المراجع:

القرآن الكريم

أولاً - المصادر العربية :

١. عبد الرحمن، أديس ثابت والمرسي، جمال محمد ، الإدارة الاستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ، ط١، ٢٠٠٦.
٢. العلاق، بشير ، إدارة المصارف، مدخل وظيفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.
٣. عبد الله، خالد أمين ، التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١، ١٩٩٣.
٤. الزبيدي، حمزة حمود ، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط١، ٢٠٠٠.
٥. الزبيدي، حمزة حمود ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢.
٦. الزبيدي، حمزة حمود ، الإدارة المالية المتقدمة ، ط١ ، بغداد، ٢٠٠٨
٧. الجنابي، حيدر عباس عبد الله ، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ، ٢٠١٥.
٨. عبد الله، خالد أمين ، التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ط١ ، ١٩٩٣.
٩. مرجان، سليمان محمد ، بحوث عمليات، دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، بنغازي، ليبيا، ط١، ٢٠٠٢ .
١٠. الخزرجي، سميرة ، مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط٢ ، ٢٠٠٣.
١١. السيسي، صلاح الدين ، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤.
١٢. الشمري ، صادق راشد ونعمة، نغم حسين ، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ط٢ ، ٢٠١٦.
١٣. آل شبيب، دريد كامل ، ادارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ، ٢٠١٢.
١٤. عمران، رند مصطفى ، بحوث العمليات والأساليب الكمية في صنع القرارات الادارية، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، ط٦، ٢٠١٦.
١٥. أبو حمد، رضا صاحب ، ادارة البنوك، مدخل كمي تحليلي معاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢.

المصادر والمراجع

١٦. أبو حمد، رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل ، إدارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، ط١، ٢٠٠٥.
١٧. الحنفي، عبد الغفار و أبو قحف، عبد السلام ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط٣ ، ٢٠٠٤.
١٨. قاسم، عبد الرزاق و العلي، أحمد ، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، ط١ ، ٢٠١٧.
١٩. أرشيد ود، عبد المعطي. وجودة، محفوظ ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٩.
٢٠. جاسم، عقيل عبد الله ، تقييم المشروعات (أطار نظري وتطبيقي)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠٠٦.
٢١. النعيمي، عدنان تايه وآخرون، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط٣ ، ٢٠٠٧.
٢٢. حماد، طارق عبد العال ، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط٢ ، ٢٠٠١.
٢٣. العيساوي، كاظم جاسم ، دراسات الجدوى وتقييم المشاريع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ، ٢٠٠١.
٢٤. الكرخي، فؤاد مجيد ، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٣.
٢٥. مطر، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٦.
٢٦. الصيرفي، محمد عبد الفتاح ، إدارة البنوك، الوفاء للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٧.
٢٧. الخضير، محسن أحمد ، الديون المتعثرة (الظاهرة - الأسباب - العلاج)، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١ ، ١٩٩٧.
٢٨. عقل، مفلح محمد ، مقدمة الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط٢، ٢٠٠٦.
٢٩. عقل، مفلح محمد ، من وجهة نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠٠٦.
٣٠. هندي، منير ابراهيم ، الإدارة المالية المعاصرة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط٦، ٢٠٠٧.
٣١. الحمزاوي، محمد كمال خليل ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف للنشر والتوزيع والطباعة، ط٢، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

المصادر والمراجع

٣٢. مطر، محمد ، التحليل المالي (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، ط٤ ، ١٩٩٧.
٣٣. المغربي، محمد الفاتح محمود بشير ، التحليل المالي، الدار الأكاديمية للكتاب العالمي، السودان، ط١، ٢٠٢٢.
٣٤. الشيخ، فهمي مصطفى ، التحليل المالي، رام الله، ط١، ٢٠٠٨.
٣٥. الحمزاوي، محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٧.
٣٦. مطر، محمد وتيم، فايز إدارة المحافظ الاستثمارية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٥.
٣٧. السيد، ناظم حسن عبد ، محاسبة الجودة - مدخل تحليلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ، ٢٠٠٨.
٣٨. الحياي، وليد ناجي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ط١ ، ٢٠٠٢.
٣٩. هاني ن.بروم، المنظمة العربية للعلوم الادارية - البيئة الخاصة بملكية منشآت الأعمال الصغيرة، ترجمة : محمد علي شهيبي، مركز البحوث الادارية، عمان، د.ط، ١٩٧٧.
٤٠. غرايبة، هشام صالح ، التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل، مركز الكتاب الوراق للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧.

ثانياً - المجالات والدوريات:

١. طالب، سمية ، الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية، يومي (٢٧ - ٢٨)، جانفي، ٢٠٠٩.
٢. مليكة، زغيب وخلخال، منال ، تحليل نتائج بعض الدراسات المطبقة لنموذج التمان في قياس درجة فشل المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (٧)، جامعة سكيكدة، الجزائر، ٢٠١٧
٣. مليكة، زغيب وغلاب، نعيمة ، مدى فاعلية نموذج التمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والاشغال العمومية: دراسة ميدانية، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد (٤)، الجزء الثاني، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب العربي، ٢٠١٥.
٤. صديق ، رمضان ، مشكلة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي ووسائل علاجها ، مجلة حقوق حلوان ، دورية علمية محكمة نصف سنوية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الثالث ، ٢٠٠٤.

رابعاً - الرسائل والأطاريح :

- ١- ساسية ، مساهل " دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات - دراسة على عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر العاصمة " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس (سطيف ١) ، ٢٠١٧.
- ٢- المحمود ، حسين "امكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية) ، رسالة ماجستير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق ، ٢٠١٤

خامساً - التقارير الحكومية :

١. التقرير السنوية للبنك المركزي العراقي لعام (٢٠٢٠)
٢. التقارير السنوية لمصرف بابل، للمدة من (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).
٣. التقارير السنوية لمصرف الشمال، للمدة من (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).
٤. التقارير السنوية لمصرف المتحد، للمدة من (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) .
٥. التقارير السنوية لمصرف الاقتصاد، للمدة من (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).

خامساً - المصادر الأجنبية :

A. Books

1. Panigrahi، C.M.A ، **Validity of Altman Z-score Model in Predicting Financial Distress of Pharmaceutical Companies**، NMIMS journal of economics and public policy 2019
2. Jill L.Wetmore and John . R.Brick، **The Basi Risk Component of Commercial Bank Stock Rituns**، Journal of Economic and Business، 1998.
3. M.j. Gordon **Towards atheory of financial distress**، the of financial ، 1997.
4. William H.Baughn and Charles E.Walker، **The Bankers Hand- book Homewood**، Business on Irwin ، 1989.
5. Hill – Schall D.L. Haley ، W.C، Introdoction to financial management ، McGraw 21، 1986.

6. Marwan Mohammed Abu Orabi, **Empirical Test on Failure Predication Models**, Interdisciplinary, Journal of Contemporary Research in Business, Vol 5, No.09, 2014.
7. J. Pringle and Harris S.R, **Essential of Managerial Finance**, Scott foresman, Unites state of America, 1984.
8. Ross , Westerfield and Jaffe, **Corporate finance**, McGraw- Hill Higher Education, Sixth Edition , 2002.
9. Bodie zvi kane Alex, **investment Irwin / McGraw-Hill , American**, new York, 2007.
- 10.Chkir, I E , Cosset J, **Diversification strategy and capital structure of multinational corporatins**, IEEE trans, Eng, vol.1 , no.1, Jan, 2001.
- 11.Jean Barreau et autres, **Gestion financiere** , 14^e , edition, Paris, 2005.
- 12.Luc Bernet Rollande , **Principe's de technique**, 25 edition Dunod, Paris , 2008.
- 13.Amaud thausron, **Evolution des Entreprises ; Technique de gestion edition economic**, Paris, 2005.
- 14.Rose S.Peter , **Commercial Bank Management**. International Ed. McGraw- Hill, 2002 .
- 15.David kidwell and Peterson Richard and Black Well David, **Financial Institutions Markets and Money** ,Mike Roche, Seventh Edtion, United states of America , 2001.
- 16.Report Simons, **Performance Measure and Control Systems for Implementing Strategy**, Prentice-Hall, Washington, 2000.
- 17.Nadler .P. **Commercial Banking the Economy**, 3rd , ed. N.Y : Random House, 1987.
- 18.Lawrence Ritter and William Silber. **Principles of Money. Banking and Financial markets**, Basis Books, Washington, 1991.
- 19.Jim McMenamin, ((**Financial Management**)) 2nd , Routleghe, Londonm, 1999.
- 20.Patrik vazavona ((**Gestion Financere**)), Paris, 8 edition, 1992.
- 21.Lashor , 3rd ed McGraw – Hill, Inc, New York , 2008.
- 22.Ross, P.Sylvia and Hudging , S.C, **Bank management and financial services**, 6th McGraw-Hill, Inc, new work , 2006.
- 23.Jeitman , **Bank Management**, 5th holt, Rinaehart and Winston, Inc, avenue , 2006.
- 24.Weaver and Weston, **financial management** , McGraw- Hill, Inc, New York, 2008.
- 25.Atrill , Peter , ((**Financial Management for Non – Specialists**)), 2nd ed, Person, Education Limited, London, 2000.
- 26.Williams , C. Arthur, Michal , L. Smith and Peter C. Young ((**Risk Management and Isurance**)) , McGRAQ – Hill, Inc, New York, 1995.
- 27.Koch W.Timothy , ((**Bank management**)) , 5th holt , Rinehart and Winstopn, avenue , 1988.

28. Rose , P. Sylvia and Hudgins , S.c ((Bank Manegment and Financial Services)) , 6th McGRAQ Hill , Inc , New York , 2005.

B. Periodical :

1. R.Rajan , Bankers , Pay Is Deeply Flawed. Financial Times , 9 January , White , Lawrence J , 2009 , The cridte – Rating Agencies and the Subprime Debacle , Critical Reveiw 21(2 – 3) , 2008 .
2. Muigai , Robert Gitau , Effect of capital structure on financial distress of non – financial companies listed in Nairobi securities exchange , Diss. Cohred , Finance , JKUT , 2016.
3. Frenk J.Fabozzi and Pamela P. Peterson , (Financial management and Anylysis). John Wiley and Sons , Inc , Second (1) , Edition , 2003.
4. Field , A.” Discovering statistics using SPSS” , 3rd edition. London: Sage. ٢٠٠٩
5. Saunders , M. , Lewis , P. , & Thornhill , Research methods for business students " 5th ed , Pearson Education Limited : Prentice Hall , England , 2009 .

المراجع:

القرآن الكريم

أولاً - المصادر العربية :

1. أبو حمد، رضا صاحب ، ادارة البنوك، مدخل كمي تحليلي معاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.
2. أبو حمد، رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل ، أدارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، ط1، 2005.
3. أرشيد ود، عبد المعطي. وجودة، محفوظ ، ادارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999.
4. آل شبيب، دريد كامل ، ادارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2012.
5. جاسم، عقيل عبد الله ، تقييم المشروعات (اطار نظري وتطبيقي)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2006.
6. الجنابي، حيدر عباس عبد الله ، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2015.
7. حماد، طارق عبد العال ، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط2 ، 2001.
8. الحمزاوي، محمد كمال خليل ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، الاسكندرية، 2000.
9. الحمزاوي، محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997.
10. الحنفي، عبد الغفار و أبو قحف، عبد السلام ، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط3 ، 2004.
11. الحياي، وليد ناجي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ط1 ، 2002.
12. الخرزجي، سميرة ، مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط2 ، 2003.
13. الخضيرى، محسن أحمد ، الديون المتعثرة (الظاهرة - الأسباب - العلاج)، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ، 1997.

المصادر والمراجع

14. الزبيدي، حمزة حمود ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.
15. الزبيدي، حمزة حمود ، الادارة المالية المتقدمة ، ط1 ، بغداد، 2008
16. الزبيدي، حمزة حمود ، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل) ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2000.
17. السيد، ناظم حسن عبد ، محاسبة الجودة - مدخل تحليلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2008.
18. السيبي، صلاح الدين ، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط1، 2004.
19. الشمري ، صادق راشد ونعمة، نغم حسين ، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ط2 ، 2016.
20. الشيخ، فهمي مصطفى ، التحليل المالي، رام الله، ط1، 2008.
21. الصيرفي، محمد عبد الفتاح ، ادارة البنوك، الوفاء للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2007.
22. عبد الرحمن، أديس ثابت والمرسي، جمال محمد ، الادارة الاستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ، ط1، 2006.
23. عبد الله، خالد أمين ، التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ط1 ، 1993.
24. عبد الله، خالد أمين ، التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 1993.
25. عقل، مفلح محمد ، مقدمة الادارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط2، 2006.
26. عقل، مفلح محمد ، من وجهة نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2006.
27. العلاق ،بشير ، ادارة المصارف، مدخل وظيفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
28. عمران، رند مصطفى ، بحوث العمليات والأساليب الكمية في صنع القرارات الادارية، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، ط6، 2016.
29. العيساوي، كاظم جاسم ، دراسات الجدوى وتقييم المشاريع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2001.
30. غرايبة، هشام صالح ، التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل، مركز الكتاب الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 1997.

31. قاسم، عبد الرزاق و العلي، أحمد ، ادارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، ط1 ، 2017.
32. القوارعة ، عبد الحليم نصار ، رقابة كفاءة الاداء ديوان المحاسبة الاردني عمان ، ط1 ، 1982
33. الكرخي، فؤاد مجيد ، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003.
34. مرجان، سليمان محمد ، بحوث عمليات، دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، بنغازي، ليبيا، ط1، 2002 .
35. مطر، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2006.
36. مطر، محمد ، التحليل المالي (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، ط4 ، 1997.
37. مطر، محمد وتيم، فايز ادارة المحافظ الاستثمارية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.
38. المغربي، محمد الفاتح محمود بشير ، التحليل المالي، الدار الأكاديمية للكتاب العالمي، السودان، ط1، 2022.
39. النعيمي، عدنان تايه وآخرون، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط3 ، 2007.
40. هاني ن.بروم، المنظمة العربية للعلوم الادارية - البيئة الخاصة بملكية منشآت الأعمال الصغيرة، ترجمة : محمد علي شهيب، مركز البحوث الادارية، عمان، د.ط، 1977.
41. هندي، منير ابراهيم ، الإدارة المالية المعاصرة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط6، 2007.

ثانياً - المجلات والدوريات:

1. صديق ، رمضان ، مشكلة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي ووسائل علاجها ، مجلة حقوق حلوان ، دورية علمية محكمة نصف سنوية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الثالث ، 2004.
2. طالب، سمية ، الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية، يومي (27- 28)، جانفي، 2009.
3. مليكة، زغيب وخلخال، منال ، تحليل نتائج بعض الدراسات المطبقة لنموذج التمان في قياس درجة فشل المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (7)، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2017
4. مليكة، زغيب وغلاب، نعيمة ، مدى فاعلية نموذج التمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والاشغال العمومية: دراسة ميدانية، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد (4)، الجزء الثاني، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب العربي، 2015.

رابعاً - الرسائل والأطاريح :

1. ساسية ، مساهل " دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات - دراسة على عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر العاصمة " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس (سطيف 1) ، 2017.
2. المحمود ، حسين "امكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية) ، رسالة ماجستير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق ، 2014.
3. دراسة (بتول شكيب ذنون أحمد الراوي, 2021) تقدير وتحليل العوامل المحددة للتعثر المصرفي في العراق للمدة (2010-2019) رسالة ماجستير
4. دراسة (كرار قاسم سحيب, 2020) تأثير التعثر المصرفي في مؤشري القيمة السوقية وحجم التداول لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2010 – 2018)
5. دراسة (رقية كريم عباس, 2019) تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين رسالة ماجستير
6. دراسة دراسة (عقيل دخيل كريم, 2018) قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التعثر المالي للمصارف العراقية/ دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية.
7. عبد العزيز, بن محمد السهلاوي, 2018 محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية" دراسة حالة
8. دراسة (موفق أحمد علي السيدية, 2016) (قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod / دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية) دراسة حالة

خامساً - التقارير الحكومية :

1. التقرير السنوية للبنك المركزي العراقي لعام (2020)
2. التقارير السنوية لمصرف بابل، للمدة من (2016 – 2020).
3. التقارير السنوية لمصرف الشمال، للمدة من (2016 – 2020).
4. التقارير السنوية لمصرف المتحد، للمدة من (2016 – 2020) .
5. التقارير السنوية لمصرف الاقتصاد، للمدة من (2016 – 2020).

A. Books

1. Amaud thausron, **Evolution des Entreprises ; Technique de gestion edition economic**, Paris, 2005.
2. Atrill , Peter , (**Financial Management for Non – Specialists**), 2nd ed, Person, Education Limited, London, 2000.
3. Bodie zvi kane Alex, **investment Irwin / McGraw-Hill , American**, new York, 2007.
4. Chkir, I E , Cosset J, **Diversification strategy and capital structure of multinational corporatins**, IEEE trans, Eng, vol.1 , no.1, Jan, 2001.
5. David kidwell and Peterson Richard and Black Well David, **Financial Institutions Markets and Money** ,Mike Roche, Seventh Edtion, United states of America , 2001.
6. Hill – Schall D.L. Haley , W.C, Introdoction to financial management , McGraw 21, 1986.
7. J. Pringle and Harris S.R, **Essential of Managerial Finance**, Scott foresman, Unites state of America, 1984.
8. Jean Barreau et autres, **Gestion financiere** , 14^e , edition, Paris, 2005.
9. Jeitman , **Bank Management**, 5th holt, Rinaehart and Winston, Inc, avenue , 2006.
- 10.Jill L.Wetmore and John . R.Brick, **The Basi Risk Component of Commercial Bank Stock Rituns**, Journal of Economic and Business, 1998.
- 11.Jim McMenamin, (**Financial Management**)) 2nd , Routleghe, Londonm, 1999.
- 12.Koch W.Timothy , (**Bank management**)) , 5th holt , Rinehart and Winstopn, avenue , 1988.
- 13.Lashor , 3rd ed McGraw – Hill, Inc, New York , 2008.
- 14.Lawrence Ritter and William Silber. **Principles of Money. Banking and Financial markets**, Basis Books, Washington, 1991.
- 15.Luc Bernet Rollande , **Principe's de technique**, 25 edition Dunod, Paris , 2008.
- 16.M.j. Gordon **Towards atheory of financial distress**, the of financial , 1997.
- 17.Marwan Mohammed Abu Orabi, **Empirical Test on Failure Predication Models**, Interdisciplinary, Journal of Contemporary Research in Business, Vol 5, No.09, 2014.
- 18.Nadler .P. **Commercial Banking the Economy**, 3rd , ed. N.Y : Random House, 1987.

19. Panigrahi, C.M.A, **Validity of Altman Z-score Model in Predicting Financial Distress of Pharmaceutical Companies**, NMIMS journal of economics and public policy 2019
20. Patrik vazavona ((**Gestion Financere**)), Paris, 8 edition, 1992.
21. Report Simons, **Performance Measure and Control Systems for Implementing Strategy**, Prentice-Hall, Washington, 2000.
22. Rose, P. Sylvia and Hudgins, S.c, ((**Bank Manegment and Financial Services**)), 6th McGRAQ Hill, Inc, New York, 2005.
23. Rose S.Peter, **Commercial Bank Management**. International Ed. McGraw- Hill, 2002 .
24. Ross, Westerfield and Jaffe, **Corporate finance**, McGraw- Hill Higher Education, Sixth Edition, 2002.
25. Ross, P.Sylvia and Hudging, S.C, **Bank management and financial services**, 6th McGraw-Hill, Inc, new work, 2006.
26. Weaver and Weston, **financial management**, McGraw- Hill, Inc, New York, 2008.
27. William H.Baughn and Charles E.Walker, **The Bankers Hand- book Homewood**, Business on Irwin, 1989.
28. Williams, C. Arthur, Michal, L. Smith and Peter C. Young (**Risk Management and Isurance**), McGRAQ – Hill, Inc, New York, 1995.

B. Periodical :

1. Field, A.” **Discovering statistics using SPSS**”, 3rd edition. London: Sage.2009
 2. Frenk J.Fabozzi and Pamela P. Peterson, ((**Financial management and Anylysis**)), John Wiley and Sons, Inc, Second (1), Edition, 2003.
- Miglani, et al, 2015 , Voluntary Corporate government structure and financial distress Evidence from Australia.**
3. Muigai, Robert Gitau, **Effect of capital structure on financial distress of non – financial companies listed in Nairobi securities exchange**, Diss. Cohred, Finance, JKUT, 2016.
 4. R.Rajan, Bankers, **Pay Is Deeply Flawed. Financial Times**, 9 January, White, Lawrence J, 2009, **The cridte – Rating Agencies and the Subprime Debacle**, Critical Reveiew 21(2 – 3), 2008 .
- Reham Nasser farag and others, 2021 , Financial stumbling Dectection Model for SMEs**

5. Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, . **Research methods for business students** " 5th ed , Pearson Education Limited : Prentice Hall , England, 2009 .

الملاحق

مصرف بابل					
المطلوبات المتداولة	مجموع المطلوبات	الموجودات المتداولة	مجموع الموجودات	السنة	وحدة القياس
47428290827	173897487791	363929754679	435176073334	2020	الف دينار
29052903964	154253955790	354829995475	427424159717	2019	دينار
69974471332	103222296536	301275365203	375666557542	2018	دينار
37526390836	59864013721	253211891023	328532782697	2017	دينار
38294671065	79218129736	269339666763	344486645055	2016	دينار
مصرف الشمال					
223896639	165343935	386050385	427907719	2020	الف دينار
206708654	133429615	352953676	398858003	2019	الف دينار
90307163	138077083	366596625	416054286	2018	الف دينار
113813228	169433106	408039341	462549416	2017	الف دينار
247362963	298028591	543913620	603720601	2016	الف دينار
مصرف المتحد					
107333687861	205045245664	470104784993	527820770171	2016	دينار
186858074062	321958387515	464029611125	519396084598	2017	دينار
131332910301	211805293576	460607659466	515535374763	2018	دينار
277746825	300842295	550695495	604313972	2019	الف دينار
397910617	506601484	647963142	699147651	2020	الف دينار
مصرف الاقتصاد					
130480916872	241603482016	430032324442	519549452563	2016	دينار
181505569532	263149173875	431019802085	506734534584	2017	دينار
145796651764	216604256350	396902204167	467616563563	2018	دينار
141535801108	210769573111	395698305180	466232369905	2019	دينار
148396651764	201061544964	392958215125	459772873280	2020	دينار

مصرف بابل					
السنة	وحدة القياس	حقوق المساهمين	الأرباح قبل الفوائد والضريبة	اجمالي الموجودات الثابته	صافي رأس المال العامل
2020	الف دينار	261278585543	-13789755988	71246318655	316501463852
2019	دينار	273170203927	3303674871	72594164242	325777091511
2018	دينار	272444261006	6940939774	74391192339	231300893871
2017	دينار	268668768976	7715184813	75320891674	215685500187
2016	دينار	265268515319	13936595518	75146978292	231044995698
مصرف الشمال					
2020	الف دينار	262563784	-4150840	41857334	162153746
2019	الف دينار	265428388	-13835051	45904327	146245022
2018	الف دينار	277977203	-12023197	49457661	276289462
2017	الف دينار	293116310	-6104963	54510075	294226113
2016	الف دينار	305692010	-1556596	59806981	296550657
مصرف المتحد					
2016	دينار	322775524507	3160814549	57715985178	362771097132
2017	دينار	297437697083	-4437553031	56366473473	277171537063
2018	دينار	302730081187	-18209649757	54927715297	329274749165
2019	الف دينار	303471677	-3321179	53618477	272948670
2020	الف دينار	303817559	-279325	148141538	250052525
مصرف الاقتصاد					
2016	دينار	208050174415	609156464	89517128121	299551407570
2017	دينار	243585360709	-556653978	75714732499	249514232553
2018	دينار	251012307213	2573419582	70714359396	251105552403
2019	دينار	255462796794	5154291452	70534064725	254162504072
2020	دينار	258711328316	3740388792	66814658155	244561563361

نتائج نموذج (Sherrod)

مصرف بابل							
Z	X6	X5	X4	X3	X2	X1	السنة
24.7278977	3.6672573	2.5024863	-0.0316878	0.6003974	0.8362816	0.7272952	2020
26.5214634	3.7629775	2.7709121	0.0077293	0.6391080	0.8301590	0.7621869	2019
25.3261468	3.6623188	3.6393935	0.0184763	0.7252289	0.8019755	0.6157080	2018
28.3715114	3.5669887	5.4879846	0.0234838	0.8177837	0.7707355	0.6565113	2017
27.5140767	3.5299958	4.3485834	0.0404561	0.7700401	0.7818581	0.6706936	2016
مصرف الشمال							
20.2481635	6.2728263	2.5879856	-0.0097003	0.6135991	0.9021814	0.3789456	2020
19.9981721	5.7822085	2.9892764	-0.0346867	0.6654709	0.8849106	0.3666594	2019
25.1577210	5.6205085	3.0132030	-0.0288981	0.6681272	0.8811269	0.6640707	2018
24.5206970	5.3772869	2.7299825	-0.0131985	0.6336973	0.8821530	0.6360966	2017
21.1215457	5.1113098	2.0257137	-0.0025783	0.5063468	0.9009360	0.4912051	2016
مصرف المتحد							
25.6083213	5.5924805	2.5741673	0.0059884	0.6115249	0.8906523	0.6872998	2016
21.4095449	5.2768548	1.6132398	-0.0085437	0.5726606	0.8934022	0.5336419	2017
23.7198369	5.5114268	2.4340061	-0.0353218	0.5872150	0.8934550	0.6387045	2018
20.5039731	5.6598340	2.0087401	-0.0054958	0.5021755	0.9112738	0.4516670	2019
17.7953431	2.0508600	1.3800742	-0.0003995	0.4345542	0.9267901	0.3576534	2020
مصرف الاقتصاد							
21.4887625	2.3241382	2.1504220	0.0011725	0.4004434	0.8277024	0.5765600	2016
20.3189523	3.2171462	1.9256550	-0.0010985	0.4806962	0.8505830	0.4923963	2017
21.7022508	3.5496653	2.1588521	0.0055033	0.5367909	0.8487770	0.5369903	2018
22.0613352	3.6218357	2.2120478	0.0110552	0.5479302	0.8487148	0.5451413	2019
21.9981345	3.8720744	2.2867270	0.0081353	0.5626938	0.8546790	0.5319182	2020

مؤشرات الربحية (مصرف بابل)

مصرف بابل (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على الموجودات			
السنوات	صافي الربح	مجموع الموجودات	
2016	٧٣٥١٦٩٣١١٦٠	3.44487E+11	21.34101052
2017	٣٤٠٠٢٥٣٦٥٦	3.28533E+11	1.034981541
2018	٣٧٧٥٤٩٢٠٣١	3.75667E+11	1.00501148
2019	١٣٢١٦٧٣٧٧٤	4.27424E+11	0.309218313
2020	١١٦٥١٩٨٥٣٨٤-	4.35176E+11	-2.677533554

مصرف بابل (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على حقوق الملكية			
السنوات	صافي الربح	حقوق الملكية	
2016	٧٣٥١٦٩٣١١٦٠	2.65269E+11	27.71415638
2017	٣٤٠٠٢٥٣٦٥٦	2.68669E+11	1.265593195
2018	٣٧٧٥٤٩٢٠٣١	2.72444E+11	1.385785121
2019	١٣٢١٦٧٣٧٧٤	2.7317E+11	0.483827941
2020	١١٦٥١٩٨٥٣٨٤-	2.58709E+11	-4.503891596

مصرف بابل (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على مجموع الودائع			
السنوات	صافي الربح	مجموع الودائع	
2016	٧٣٥١٦	٥٧٢٥٣	128.4054984
2017	٣٤٠٠	٣٧٢٦٤	9.124087591
2018	٣٧٧٥	٦٩٢٤٧	5.451499704
2019	١٣٢١	١٢٦٥٤٨	1.043872681
2020	١١٦٥١-	١٥٠١٤٦	-7.75978048

مصرف بابل (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على الاموال المتاحة					
السنوات	صافي الربح	مجموع الودائع	حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية والودائع	
2016	٧٣٥١٦	٥٧٢٥٣	265268	322521	22.79417464
2017	٣٤٠٠	٣٧٢٦٤	268668	305932	1.11135808
2018	٣٧٧٥	٦٩٢٤٧	272444	341691	1.104799366
2019	١٣٢١	١٢٦٥٤٨	273170	399718	0.330482991
2020	١١٦٥١-	١٥٠١٤٦	258709	408855	-2.849665529

مؤشرات الربحية (مصرف الشمال)

مصرف الشمال (مؤشرات الربحية)			
نسبة العائد على الموجودات			
السنوات	صافي الربح	مجموع الموجودات	
2016	٢٢٧.٣٧٤٣-	603720601	-3.760637448
2017	١٢٥٧٤٣٧٧-	462549416	-2.718493758
2018	١٥١٣٩١.٦-	416054286	-3.638733336
2019	٥٩.٢٠٠٠	398858003	1.479724603
2020	١٢.٨٠٠٠	427907719	0.282303858

مصرف الشمال (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على حقوق الملكية			
السنوات	صافي الربح	حقوق الملكية	
2016	٢٢٧.٣٧٤٣-	305692010	-7.426999155
2017	١٢٥٧٤٣٧٧-	293116310	-4.289893319
2018	١٥١٣٩١.٦-	277977203	-5.446168188
2019	٥٩.٢٠٠٠	265428388	2.223575272
2020	١٢.٨٠٠٠	262563784	0.460078683

مصرف الشمال (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على مجموع الودائع			
السنوات	صافي الربح	مجموع الودائع	
2016	٢٢٧.٠٣-	١٧١٥.٤	-13.23759213
2017	١٢٥٧٤-	٨٣٦٨٣	-15.02575194
2018	١٥١٣٩-	٧٣٥.٢	-20.59671846
2019	٥٩.٢	٧٤٥.٩	7.921190729
2020	١٢.٨	١.٠٠٠.١٨	1.207782599

نسبة العائد على الاموال المتاحة					
الناتج	مجموع حقوق الملكية والودائع	حقوق الملكية	مجموع الودائع	صافي الربح	السنوات
-4.757583886	477196	305692	171504	22703-	2016
-3.337057689	376799	293116	83683	12574-	2017
-4.307227459	351479	277977	73502	15139-	2018
1.736204061	339937	265428	74509	5902	2019
0.333166934	362581	262563	100018	1208	2020

مؤشرات الربحية (مصرف المتحد)

مصرف المتحد (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على الموجودات			
	مجموع الموجودات	صافي الربح	السنوات
0.200631249	5.27821E+11	١٠٥٨٩٧٣٤٠٢	2016
-4.171739192	5.19396E+11	٢١٦٦٧٨٥٠٠٢٥-	2017
-3.258479189	5.15535E+11	١٦٧٩٨٦١٢٨٩٩-	2018
-0.373159501	604313972	٢٢٥٥٠٥٥-	2019
0.039099037	699147651	٢٧٣٣٦٠	2020

مصرف المتحد (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على حقوق الملكية			
	حقوق الملكية	صافي الربح	السنوات
0.328083551	3.22776E+11	١٠٥٨٩٧٣٤٠٢	2016
-7.284836535	2.97438E+11	٢١٦٦٧٨٥٠٠٢٥-	2017
-5.549039868	3.0273E+11	١٦٧٩٨٦١٢٨٩٩-	2018
-0.74308582	303471677	٢٢٥٥٠٥٥-	2019
0.08997505	303817559	٢٧٣٣٦٠	2020

مصرف المتحد (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على مجموع الودائع			
	مجموع الودائع	صافي الربح	السنوات
0.760472672	١٣٩١٢٤	١٠٥٨	2016
-20.85310338	١٠٣٩٠٣	٢١٦٦٧-	2017
-22.89522823	٧٣٣٦٩	١٦٧٩٨-	2018
-3.247501368	٦٩٤٣٨	٢٢٥٥-	2019

0.179329191	١٥٢٢٣٤	٢٧٣	2020
-------------	--------	-----	------

مصرف المتحد (مؤشرات الربحية)					
نسبة العائد على الاموال المتاحة					
الناتج	مجموع حقوق الملكية والودائع	حقوق الملكية	مجموع الودائع	صافي الربح	السنوات
0.229054404	461899	322775	139124	1058	2016
-5.398664474	401340	297437	103903	21667-	2017
-4.466377204	376099	302730	73369	16798-	2018
-0.604705169	372909	303471	69438	2255-	2019
0.059861726	456051	303817	152234	273	2020

مؤشرات الربحية (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على الموجودات			
	مجموع الموجودات	صافي الربح	السنوات
-0.094583663	5.19549E+11	٤٩١٤٠٨٩٠٢-	2016
-0.272404284	5.06735E+11	١٣٨٠٣٦٦٥٨٠-	2017
0.403632732	4.67617E+11	١٨٨٧٤٥٣٥١٠	2018
1.075279303	4.66232E+11	٥٠١٣٣٠٠١٧٩	2019
0.719078624	4.59773E+11	٣٣٠٦١٢٨٤٥٠	2020

مصرف الاقتصاد (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على حقوق الملكية			
	حقوق الملكية	صافي الربح	السنوات
-0.236197304	2.0805E+11	٤٩١٤٠٨٩٠٢-	2016
-0.566687003	2.43585E+11	١٣٨٠٣٦٦٥٨٠-	2017
0.75193664	2.51012E+11	١٨٨٧٤٥٣٥١٠	2018
1.962438461	2.55463E+11	٥٠١٣٣٠٠١٧٩	2019
1.277921795	2.58711E+11	٣٣٠٦١٢٨٤٥٠	2020

مصرف الاقتصاد (مؤشرات الربحية)

نسبة العائد على مجموع الودائع			
	مجموع الودائع	صافي الربح	السنوات
-0.370596804	١٣٢٤٨٩	٤٩١-	2016
-1.049533414	١٣١٤٨٧	١٣٨٠-	2017
1.961069599	٩٦٢٢٣	١٨٨٧	2018
5.543698232	٩٠٤٢٧	٥٠١٣	2019
2.205676314	١٤٩٨٨٦	٣٣٠٦	2020

مصرف الاقتصاد (مؤشرات الربحية)					
نسبة العائد على الاموال المتاحة					
الناتج	مجموع حقوق الملكية والودائع	حقوق الملكية	مجموع الودائع	صافي الربح	السنوات
-0.144183192	340539	208050	132489	491-	2016
-0.367929358	375072	243585	131487	1380-	2017
0.543436002	347235	251012	96223	1887	2018
1.449308882	345889	255462	90427	5013	2019
0.809110199	408597	258711	149886	3306	2020

مؤشرات السيولة (مصرف بابل)

مصرف بابل (مؤشرات السيولة)

نسبة السيولة النقدية			
	مجموع الودائع	مجموع النقود	السنوات
146.1617732	٥٧٢٥٣	83682	2016
113.1172177	٣٧٢٦٤	42152	2017
39.41975826	٦٩٢٤٧	27297	2018
11.15387047	١٢٦٥٤٨	14115	2019
12.87147177	١٥٠١٤٦	19326	2020

مصرف بابل (مؤشرات السيولة)

نسبة الاحتياطي القانوني			
	مجموع الودائع	مجموع النقود لدى البنك المركزي	السنوات
141.6589524	٥٧٢٥٣	81104	2016
110.237763	٣٧٢٦٤	41079	2017
29.66771124	٦٩٢٤٧	20544	2018
11.63669122	١٢٦٥٤٨	14726	2019
8.420470742	١٥٠١٤٦	12643	2020

مصرف بابل (مؤشرات السيولة)

نسبة التداول			
	مجموع المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	السنوات
5.678881994	47428290827	2.6934E+11	2016
6.747568455	37526390836	2.53212E+11	2017
4.305503985	69974471332	3.01275E+11	2018
12.21323679	29052903964	3.5483E+11	2019

7.673263116	47428290827	363929754679	2020
-------------	-------------	--------------	------

مؤشرات السيولة (مصرف الشمال)

مصرف الشمال (مؤشرات السيولة)

نسبة السيولة النقدية			
السنوات	مجموع النقود	مجموع الودائع	
2016	117361	١٧١٥٠٤	68.43047392
2017	70590	٨٣٦٨٣	84.3540504
2018	21531	٧٣٥٠٢	29.29308046
2019	20720	٧٤٥٠٩	27.80872109
2020	29898	١٠٠٠١٨	29.89261933

مصرف الشمال (مؤشرات السيولة)

نسبة الاحتياطي القانوني			
السنوات	مجموع النقود لدى البنك المركزي	مجموع الودائع	
2016	99191	١٧١٥٠٤	57.83596884
2017	34407	٨٣٦٨٣	41.11587778
2018	21531	٧٣٥٠٢	29.29308046
2019	17840	٧٤٥٠٩	23.94341623
2020	26689	١٠٠٠١٨	26.68419684

مصرف الشمال (مؤشرات السيولة)

نسبة التداول			
السنوات	الموجودات المتداولة	مجموع المطلوبات المتداولة	
2016	543913620	247362963	2.198848257
2017	408039341	113813228	3.585166225
2018	366596625	90307163	4.059441276
2019	352953676	206708654	1.707493466
2020	386050385	223896639	1.724234838

مؤشرات السيولة (مصرف المتحد)

مصرف المتحد (مؤشرات السيولة)

نسبة السيولة النقدية			
السنوات	مجموع النقود	مجموع الودائع	
2016	53466	١٣٩١٢٤	38.43046491
2017	58136	١٠٣٩٠٣	55.95218617
2018	8263	٧٣٣٦٩	11.26224972
2019	7847	٦٩٤٣٨	11.30072871
2020	25387	١٥٢٢٣٤	16.67630096

مصرف المتحد (مؤشرات السيولة)

نسبة الاحتياطي القانوني			
السنوات	مجموع النقود لدى البنك المركزي	مجموع الودائع	
2016	49927	١٣٩١٢٤	35.88669101
2017	40799	١٠٣٩٠٣	39.26643119
2018	6818	٧٣٣٦٩	9.29275307
2019	5466	٦٩٤٣٨	7.8717705
2020	14303	١٥٢٢٣٤	9.395404443

مصرف المتحد (مؤشرات السيولة)

نسبة التداول			
السنوات	الموجودات المتداولة	مجموع المطلوبات المتداولة	
2016	4.70105E+11	1.07334E+11	4.379843778
2017	4.6403E+11	1.86858E+11	2.483326522
2018	4.60608E+11	1.31333E+11	3.507176217
2019	550695495	277746825	1.982724717

1.628413805	397910617	647963142	2020
-------------	-----------	-----------	------

مؤشرات السيولة (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد (مؤشرات السيولة)

نسبة السيولة النقدية			
السنوات	مجموع النقود	مجموع الودائع	
2016	27481	١٣٢٤٨٩	20.74209934
2017	64414	١٣١٤٨٧	48.98887342
2018	30062	٩٦٢٢٣	31.24201075
2019	26156	٩٠٤٢٧	28.92498922
2020	19505	١٤٩٨٨٦	13.01322338

مصرف الاقتصاد (مؤشرات السيولة)

نسبة الاحتياطي القانوني			
السنوات	مجموع النقود لدى البنك المركزي	مجموع الودائع	
2016	27481	١٣٢٤٨٩	20.74209934
2017	61447	١٣١٤٨٧	46.73237658
2018	27259	٩٦٢٢٣	28.32898579
2019	23079	٩٠٤٢٧	25.52224446
2020	18738	١٤٩٨٨٦	12.50150114

مصرف الاقتصاد (مؤشرات السيولة)

نسبة التداول			
السنوات	الموجودات المتداولة	مجموع المطلوبات المتداولة	
2016	4.30032E+11	1.30481E+11	3.295748794
2017	4.3102E+11	1.81506E+11	2.37469188
2018	3.96902E+11	1.45797E+11	2.722299856

2.795747098	1.41536E+11	3.95698E+11	2019
2.648026155	1.48397E+11	3.92958E+11	2020

مؤشرات التوظيف (مصرف بابل)

مصرف بابل مؤشرات (التوظيف)

نسبة الاستثمار الى مجموع الودائع			
	مجموع الودائع	الاستثمار	السنوات
13.02115173	٥٧٢٥٣	٧٤٥٥	2016
14.16380421	٣٧٢٦٤	٥٢٧٨	2017
1.797911823	٦٩٢٤٧	١٢٤٥	2018
2.026898884	١٢٦٥٤٨	٢٥٦٥	2019
0.969056785	١٥٠١٤٦	١٤٥٥	2020

مصرف بابل مؤشرات (التوظيف)

نسبة الائتمان الى مجموع الودائع			
	مجموع الودائع	مجموع الائتمان	السنوات
241.5489145	٥٧٢٥٣	١٣٨٢٩٤	2016
281.2607342	٣٧٢٦٤	١٠٤٨٠٩	2017
137.9612113	٦٩٢٤٧	٩٥٥٣٤	2018
78.13952018	١٢٦٥٤٨	٩٨٨٨٤	2019
66.05037763	١٥٠١٤٦	٩٩١٧٢	2020

مصرف بابل مؤشرات (التوظيف)					
نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع					
السنوات	الاستثمار	القروض	مجموع الودائع	الاستثمار + القروض	الناتج
2016	7455	138294	57253	145749	254.5700662
2017	5278	104809	37264	110087	295.4245384
2018	1245	95534	69247	96779	139.7591231
2019	2565	98884	126548	101449	80.16641907
2020	1455	99172	150146	100627	67.01943442

مؤشرات التوظيف (مصرف الشمال)

مصرف الشمال مؤشرات (التوظيف)

نسبة الاستثمار الى مجموع الودائع			
السنوات	الاستثمار	مجموع الودائع	
2016	31649	171504	18.453797
2017	30908	83683	36.93462232
2018	30238	73502	41.13901663
2019	29028	74509	38.95905193
2020	27076	100018	27.57103721

مصرف الشمال مؤشرات (التوظيف)

نسبة الائتمان الى مجموع الودائع			
السنوات	مجموع الائتمان	مجموع الودائع	
2016	214755	171504	125.2186538
2017	173725	83683	207.598915
2018	176547	73502	240.1934641
2019	168261	74509	225.8264102
2020	189989	100018	189.9548081

مصرف الشمال مؤشرات (التوظيف)					
نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع					
النوات	الاستثمار	القروض	مجموع الودائع	الاستثمار + القروض	النتائج
2016	31649	214755	171504	246404	143.6724508
2017	30908	173725	83683	204633	244.5335373
2018	30238	176547	73502	206785	281.3324807
2019	29028	168261	74509	197289	264.7854622
2020	27576	189989	100018	217565	217.5258453

مؤشرات التوظيف (مصرف المتحد)

مصرف المتحد مؤشرات (التوظيف)			
نسبة الاستثمار الى مجموع الودائع			
النوات	الاستثمار	مجموع الودائع	
2016	٤٧٥٦	١٣٩١٢٤	3.418533107
2017	٤١٨٧	١٠٣٩٠٣	4.029720027
2018	٣٤٥٠	٧٣٣٦٩	4.702258447
2019	١٠٥٧	٦٩٤٣٨	1.522221262
2020	٢٧٥٧	١٥٢٢٣٤	1.81102776

مصرف المتحد مؤشرات (التوظيف)			
نسبة الائتمان الى مجموع الودائع			
النوات	مجموع الائتمان	مجموع الودائع	
2016	٢٧٢٦٥١	١٣٩١٢٤	195.9769702
2017	٣٢٩٠٥٢	١٠٣٩٠٣	316.6915296
2018	٣٤١٠٠١	٧٣٣٦٩	464.7753138
2019	٢٥٢٢١٤	٦٩٤٣٨	363.221867
2020	١١٨٨٤٢	١٥٢٢٣٤	78.06534677

مصرف المتحد مؤشرات (التوظيف)					
نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع					
النوات	الاستثمار	القروض	مجموع الودائع	الاستثمار + القروض	النتائج
2016	4756	272651	139124	277407	199.3955033
2017	4187	329052	103903	333239	320.7212496
2018	3450	341001	73369	344451	469.4775723
2019	1057	252214	69438	253271	364.7440883
2020	2757	118842	152234	121599	79.87637453

مؤشرات التوظيف (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد مؤشرات (التوظيف)			
نسبة الاستثمار الى مجموع الودائع			
النوات	الاستثمار	مجموع الودائع	
2016	٦٦٠١	١٣٢٤٨٩	4.982300417
2017	٢٢٤٢٢	١٣١٤٨٧	17.05263638
2018	٩٩٨٨	٩٦٢٢٣	10.38005466
2019	١٠٥٧	٩٠٤٢٧	1.16889867
2020	٥٧٧٩	١٤٩٨٨٦	3.85559692

مصرف الاقتصاد مؤشرات (التوظيف)			
نسبة الائتمان الى مجموع الودائع			
النوات	مجموع الائتمان	مجموع الودائع	
2016	١٣٧٦٩٥	١٣٢٤٨٩	103.9293828
2017	١٢٩٨٧٣	١٣١٤٨٧	98.77250222
2018	١٢١٩٨١	٩٦٢٢٣	126.7690677
2019	١٣٠٤٥٩	٩٠٤٢٧	144.2699636
2020	٢٠١٢٠٢	١٤٩٨٨٦	134.2366865

مصرف الاقتصاد مؤشرات (التوظيف)					
نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع					
الناتج	الاستثمار + القروض	مجموع الودائع	القروض	الاستثمار	السنوات
108.9116832	144296	132489	137695	6601	2016
115.8251386	152295	131487	129873	22422	2017
137.1491224	131969	96223	121981	9988	2018
145.4388623	131516	90427	130459	1057	2019
138.0922835	206981	149886	201202	5779	2020

مؤشرات المديونية (مصرف بابل)

مصرف بابل مؤشرات المديونية			
نسبة الديون الى مجموع الموجودات			
	مجموع الموجودات	مجموع الديون	السنوات
22.9959998	344486	79218	2016
18.2216649	328532	59864	2017
27.4770674	375666	103222	2018
36.0889889	427424	154253	2019
39.9601541	435176	173897	2020

مصرف بابل مؤشرات المديونية			
نسبة الديون الى حقوق الملكية			
	حقوق الملكية	مجموع الديون	السنوات
29.8633834	265268	79218	2016
22.2817753	268668	59864	2017
37.8874191	272444	103222	2018
56.4677673	273170	154253	2019

67.2172209	258709	173897	2020
------------	--------	--------	------

مصرف بابل مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى راس المال المدفوع			
	راس المال المدفوع	مجموع الديون	السنوات
31.6872	250000	79218	2016
23.9456	250000	59864	2017
41.2888	250000	103222	2018
61.7012	250000	154253	2019
69.5588	250000	173897	2020

مؤشرات المديونية (مصرف الشمال)

مصرف الشمال مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى مجموع الموجودات			
	مجموع الموجودات	مجموع الديون	السنوات
49.3652687	603720	298028	2016
36.6302813	462549	169433	2017
33.1872786	416054	138077	2018
33.4527576	398858	133429	2019
38.6399381	427907	165343	2020

مصرف الشمال مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى حقوق الملكية			
	حقوق الملكية	مجموع الديون	السنوات
97.4929014	305692	298028	2016
57.8040776	293116	169433	2017
49.6720952	277977	138077	2018
50.2693763	265428	133429	2019
62.9726961	262563	165343	2020

مصرف الشمال مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى رأس المال المدفوع			
	رأس المال المدفوع	مجموع الديون	السنوات
99.3426667	300000	298028	2016
56.4776667	300000	169433	2017
46.0256667	300000	138077	2018
44.4763333	300000	133429	2019
55.1143333	300000	165343	2020

مؤشرات المديونية (مصرف المتحد)

مصرف المتحد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى مجموع الموجودات			
	مجموع الموجودات	مجموع الديون	السنوات
38.8475238	527820	205045	2016
61.9870003	519396	321958	2017
41.0845044	515535	211805	2018
49.7824803	604313	300842	2019
72.459869	699147	506601	2020

مصرف المتحد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى حقوق الملكية			
	حقوق الملكية	مجموع الديون	السنوات
63.5256758	322775	205045	2016
108.244099	297437	321958	2017
69.9649853	302730	211805	2018
99.1336899	303471	300842	2019
166.745442	303817	506601	2020

مصرف المتحد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى رأس المال المدفوع			
	رأس المال المدفوع	مجموع الديون	السنوات
68.3483333	300000	205045	2016
107.319333	300000	321958	2017
70.6016667	300000	211805	2018
100.280667	300000	300842	2019
168.867	300000	506601	2020

مؤشرات المديونية (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى مجموع الموجودات			
	مجموع الموجودات	مجموع الديون	السنوات
46.5024473	519549	241603	2016
51.9304014	506734	263149	2017
46.3209129	467616	216604	2018
45.2068927	466232	210769	2019
43.7305882	459772	201061	2020

مصرف الاقتصاد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى حقوق الملكية			
	حقوق الملكية	مجموع الديون	السنوات
116.127373	208050	241603	2016
108.031693	243585	263149	2017
86.2922888	251012	216604	2018
82.5050301	255462	210769	2019

77.7164481	258711	201061	2020
------------	--------	--------	------

مصرف الاقتصاد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى راس المال المدفوع			
السنوات	مجموع الديون	راس المال المدفوع	
2016	241603	250000	96.6412
2017	263149	250000	105.2596
2018	216604	250000	86.6416
2019	210769	250000	84.3076
2020	201061	250000	80.4244

مؤشرات كفاية راس المال (مصرف بابل)

مصرف بابل مؤشرات كفاية راس المال

نسبة راس المال المدفوع الى مجموع الموجودات			
السنوات	راس المال المدفوع	مجموع الموجودات	
2016	250000	344486	72.57188971
2017	250000	328532	76.09608805
2018	250000	375666	66.54847657
2019	250000	427424	58.48993037
2020	250000	435176	57.44802103

مصرف بابل مؤشرات كفاية راس المال

نسبة راس المال المدفوع الى مجموع الودائع			
السنوات	راس المال المدفوع	مجموع الودائع	
2016	250000	٥٧٢٥٣	436.658341
2017	250000	٣٧٢٦٤	670.8887935
2018	250000	٦٩٢٤٧	361.0264705
2019	250000	١٢٦٥٤٨	197.5534975

166.5046022	١٥٠١٤٦	250000	2020
-------------	--------	--------	------

مصرف بابل مؤشرات كفاية رأس المال

نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الائتمان			
السنوات	رأس المال المدفوع	مجموع الائتمان	
2016	250000	١٣٨٢٩٤	180.7742924
2017	250000	١٠٤٨٠٩	238.5291339
2018	250000	٩٥٥٣٤	261.6869387
2019	250000	٩٨٨٨٤	252.8214878
2020	250000	٩٩١٧٢	252.0872827

مؤشرات كفاية رأس المال (مصرف الشمال)

مصرف الشمال مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات			
السنوات	رأس المال المدفوع	مجموع الموجودات	
2016	300000	603720	49.69191016
2017	300000	462549	64.85799342
2018	300000	416054	72.1060247
2019	300000	398858	75.21473808
2020	300000	427907	70.10869184

مصرف الشمال مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الودائع			
السنوات	رأس المال المدفوع	مجموع الودائع	
2016	300000	١٧١٥٠٤	174.9230339
2017	300000	٨٣٦٨٣	358.4957518

408.1521591	٧٣٥٠٢	300000	2018
402.6359232	٧٤٥٠٩	300000	2019
299.9460097	١٠٠٠١٨	300000	2020

مصرف الشمال مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الائتمان			
السنوات	رأس المال المدفوع	مجموع الائتمان	
2016	300000	٢١٤٧٥٥	139.69407
2017	300000	١٧٣٧٢٥	172.6867175
2018	300000	١٧٦٥٤٧	169.9264219
2019	300000	١٦٨٢٦١	178.2944354
2020	300000	١٨٩٩٨٩	157.9038786

مؤشرات كفاية رأس المال (مصرف المتحد)

مصرف المتحد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات			
السنوات	رأس المال المدفوع	مجموع الموجودات	
2016	300000	527820	56.83755826
2017	300000	519396	57.75939745
2018	300000	515535	58.19197533
2019	300000	604313	49.6431485
2020	300000	699147	42.90943106

مصرف المتحد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الودائع			
السنوات	رأس المال المدفوع	مجموع الودائع	
2016	300000	١٣٩١٢٤	215.6349731
2017	300000	١٠٣٩٠٣	288.7308355
2018	300000	٧٣٣٦٩	408.8920389

432.0400933	٦٩٤٣٨	300000	2019
197.0650446	١٥٢٢٣٤	300000	2020

مصرف المتحد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الائتمان			
	مجموع الائتمان	رأس المال المدفوع	السنوات
110.0307719	٢٧٢٦٥١	300000	2016
91.17100033	٣٢٩٠٥٢	300000	2017
87.97628159	٣٤١٠٠١	300000	2018
118.9466088	٢٥٢٢١٤	300000	2019
252.4360075	١١٨٨٤٢	300000	2020

مؤشرات كفاية رأس المال (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات			
	مجموع الموجودات	رأس المال المدفوع	السنوات
48.11865676	519549	250000	2016
49.33554883	506734	250000	2017
53.46267023	467616	250000	2018
53.62137305	466232	250000	2019
54.37477706	459772	250000	2020

مصرف الاقتصاد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الودائع			
	مجموع الودائع	رأس المال المدفوع	السنوات
188.6949105	١٣٢٤٨٩	250000	2016
190.1328648	١٣١٤٨٧	250000	2017
259.8131424	٩٦٢٢٣	250000	2018

276.4660997	٩٠٤٢٧	250000	2019
166.7934297	١٤٩٨٨٦	250000	2020

مصرف الاقتصاد مؤشرات كفاية رأس المال

نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الائتمان

	مجموع الائتمان	رأس المال المدفوع	السنوات
181.5606957	١٣٧٦٩٥	250000	2016
192.4957458	١٢٩٨٧٣	250000	2017
204.9499512	١٢١٩٨١	250000	2018
191.6310872	١٣٠٤٥٩	250000	2019
124.253238	٢٠١٢٠٢	250000	2020

الملاحق

مصرف بابل					
المطلوبات المتداولة	مجموع المطلوبات	الموجودات المتداولة	مجموع الموجودات	السنة	وحدة القياس
47428290827	173897487791	363929754679	435176073334	2020	الف دينار
29052903964	154253955790	354829995475	427424159717	2019	دينار
69974471332	103222296536	301275365203	375666557542	2018	دينار
37526390836	59864013721	253211891023	328532782697	2017	دينار
38294671065	79218129736	269339666763	344486645055	2016	دينار
مصرف الشمال					
223896639	165343935	386050385	427907719	2020	الف دينار
206708654	133429615	352953676	398858003	2019	الف دينار
90307163	138077083	366596625	416054286	2018	الف دينار
113813228	169433106	408039341	462549416	2017	الف دينار
247362963	298028591	543913620	603720601	2016	الف دينار
مصرف المتحد					
107333687861	205045245664	470104784993	527820770171	2016	دينار
186858074062	321958387515	464029611125	519396084598	2017	دينار
131332910301	211805293576	460607659466	515535374763	2018	دينار
277746825	300842295	550695495	604313972	2019	الف دينار
397910617	506601484	647963142	699147651	2020	الف دينار
مصرف الاقتصاد					
130480916872	241603482016	430032324442	519549452563	2016	دينار
181505569532	263149173875	431019802085	506734534584	2017	دينار
145796651764	216604256350	396902204167	467616563563	2018	دينار
141535801108	210769573111	395698305180	466232369905	2019	دينار
148396651764	201061544964	392958215125	459772873280	2020	دينار

مصرف بابل					
السنة	وحدة القياس	حقوق المساهمين	الأرباح قبل الفوائد والضريبة	اجمالي الموجودات الثابته	صافي رأس المال العامل
2020	الف دينار	261278585543	-13789755988	71246318655	316501463852
2019	دينار	273170203927	3303674871	72594164242	325777091511
2018	دينار	272444261006	6940939774	74391192339	231300893871
2017	دينار	268668768976	7715184813	75320891674	215685500187
2016	دينار	265268515319	13936595518	75146978292	231044995698
مصرف الشمال					
2020	الف دينار	262563784	-4150840	41857334	162153746
2019	الف دينار	265428388	-13835051	45904327	146245022
2018	الف دينار	277977203	-12023197	49457661	276289462
2017	الف دينار	293116310	-6104963	54510075	294226113
2016	الف دينار	305692010	-1556596	59806981	296550657
مصرف المتحد					
2016	دينار	322775524507	3160814549	57715985178	362771097132
2017	دينار	297437697083	-4437553031	56366473473	277171537063
2018	دينار	302730081187	-18209649757	54927715297	329274749165
2019	الف دينار	303471677	-3321179	53618477	272948670
2020	الف دينار	303817559	-279325	148141538	250052525
مصرف الاقتصاد					
2016	دينار	208050174415	609156464	89517128121	299551407570
2017	دينار	243585360709	-556653978	75714732499	249514232553
2018	دينار	251012307213	2573419582	70714359396	251105552403
2019	دينار	255462796794	5154291452	70534064725	254162504072
2020	دينار	258711328316	3740388792	66814658155	244561563361

نتائج نموذج (Sherrod)

مصرف بابل							
Z	X6	X5	X4	X3	X2	X1	السنة
24.7278977	3.6672573	2.5024863	-0.0316878	0.6003974	0.8362816	0.7272952	2020
26.5214634	3.7629775	2.7709121	0.0077293	0.6391080	0.8301590	0.7621869	2019
25.3261468	3.6623188	3.6393935	0.0184763	0.7252289	0.8019755	0.6157080	2018
28.3715114	3.5669887	5.4879846	0.0234838	0.8177837	0.7707355	0.6565113	2017
27.5140767	3.5299958	4.3485834	0.0404561	0.7700401	0.7818581	0.6706936	2016
مصرف الشمال							
20.2481635	6.2728263	2.5879856	-0.0097003	0.6135991	0.9021814	0.3789456	2020
19.9981721	5.7822085	2.9892764	-0.0346867	0.6654709	0.8849106	0.3666594	2019
25.1577210	5.6205085	3.0132030	-0.0288981	0.6681272	0.8811269	0.6640707	2018
24.5206970	5.3772869	2.7299825	-0.0131985	0.6336973	0.8821530	0.6360966	2017
21.1215457	5.1113098	2.0257137	-0.0025783	0.5063468	0.9009360	0.4912051	2016
مصرف المتحد							
25.6083213	5.5924805	2.5741673	0.0059884	0.6115249	0.8906523	0.6872998	2016
21.4095449	5.2768548	1.6132398	-0.0085437	0.5726606	0.8934022	0.5336419	2017
23.7198369	5.5114268	2.4340061	-0.0353218	0.5872150	0.8934550	0.6387045	2018
20.5039731	5.6598340	2.0087401	-0.0054958	0.5021755	0.9112738	0.4516670	2019
17.7953431	2.0508600	1.3800742	-0.0003995	0.4345542	0.9267901	0.3576534	2020
مصرف الاقتصاد							
21.4887625	2.3241382	2.1504220	0.0011725	0.4004434	0.8277024	0.5765600	2016
20.3189523	3.2171462	1.9256550	-0.0010985	0.4806962	0.8505830	0.4923963	2017
21.7022508	3.5496653	2.1588521	0.0055033	0.5367909	0.8487770	0.5369903	2018
22.0613352	3.6218357	2.2120478	0.0110552	0.5479302	0.8487148	0.5451413	2019
21.9981345	3.8720744	2.2867270	0.0081353	0.5626938	0.8546790	0.5319182	2020

مؤشرات الربحية (مصرف بابل)

مصرف بابل (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	مجموع الموجودات	نسبة العائد على الموجودات
2016	٧٣٥١٦٩٣١١٦٠	3.44487E+11	21.34101052
2017	٣٤٠٠٢٥٣٦٥٦	3.28533E+11	1.034981541
2018	٣٧٧٥٤٩٢٠٣١	3.75667E+11	1.00501148
2019	١٣٢١٦٧٣٧٧٤	4.27424E+11	0.309218313
2020	١١٦٥١٩٨٥٣٨٤-	4.35176E+11	-2.677533554

مصرف بابل (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية
2016	٧٣٥١٦٩٣١١٦٠	2.65269E+11	27.71415638
2017	٣٤٠٠٢٥٣٦٥٦	2.68669E+11	1.265593195
2018	٣٧٧٥٤٩٢٠٣١	2.72444E+11	1.385785121
2019	١٣٢١٦٧٣٧٧٤	2.7317E+11	0.483827941
2020	١١٦٥١٩٨٥٣٨٤-	2.58709E+11	-4.503891596

مصرف بابل (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	مجموع الودائع	نسبة العائد على مجموع الودائع
2016	٧٣٥١٦	٥٧٢٥٣	128.4054984
2017	٣٤٠٠	٣٧٢٦٤	9.124087591
2018	٣٧٧٥	٦٩٢٤٧	5.451499704
2019	١٣٢١	١٢٦٥٤٨	1.043872681
2020	١١٦٥١-	١٥٠١٤٦	-7.75978048

مصرف بابل (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	مجموع الودائع	حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية والودائع	نسبة العائد على الاموال المتاحة
2016	٧٣٥١٦	٥٧٢٥٣	265268	322521	22.79417464
2017	٣٤٠٠	٣٧٢٦٤	268668	305932	1.11135808
2018	٣٧٧٥	٦٩٢٤٧	272444	341691	1.104799366
2019	١٣٢١	١٢٦٥٤٨	273170	399718	0.330482991
2020	١١٦٥١-	١٥٠١٤٦	258709	408855	-2.849665529

مؤشرات الربحية (مصرف الشمال)

مصرف الشمال (مؤشرات الربحية)			
نسبة العائد على الموجودات	مجموع الموجودات	صافي الربح	السنوات
-3.760637448	603720601	٢٢٧٠٣٧٤٣-	2016
-2.718493758	462549416	١٢٥٧٤٣٧٧-	2017
-3.638733336	416054286	١٥١٣٩١٠٦-	2018
1.479724603	398858003	٥٩٠٢٠٠٠	2019
0.282303858	427907719	١٢٠٨٠٠٠	2020

مصرف الشمال (مؤشرات الربحية)

مصرف الشمال (مؤشرات الربحية)			
نسبة العائد على حقوق الملكية	حقوق الملكية	صافي الربح	السنوات
-7.426999155	305692010	٢٢٧٠٣٧٤٣-	2016
-4.289893319	293116310	١٢٥٧٤٣٧٧-	2017
-5.446168188	277977203	١٥١٣٩١٠٦-	2018
2.223575272	265428388	٥٩٠٢٠٠٠	2019
0.460078683	262563784	١٢٠٨٠٠٠	2020

مصرف الشمال (مؤشرات الربحية)

مصرف الشمال (مؤشرات الربحية)			
نسبة العائد على مجموع الودائع	مجموع الودائع	صافي الربح	السنوات
-13.23759213	١٧١٥٠٤	٢٢٧٠٣-	2016
-15.02575194	٨٣٦٨٣	١٢٥٧٤-	2017
-20.59671846	٧٣٥٠٢	١٥١٣٩-	2018
7.921190729	٧٤٥٠٩	٥٩٠٢	2019
1.207782599	١٠٠٠١٨	١٢٠٨	2020

نسبة العائد على الاموال المتاحة					
الناتج	مجموع حقوق الملكية والودائع	حقوق الملكية	مجموع الودائع	صافي الربح	السنوات
-4.757583886	477196	305692	171504	22703-	2016
-3.337057689	376799	293116	83683	12574-	2017
-4.307227459	351479	277977	73502	15139-	2018
1.736204061	339937	265428	74509	5902	2019
0.333166934	362581	262563	100018	1208	2020

مؤشرات الربحية (مصرف المتحد)

مصرف المتحد (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	مجموع الموجودات	نسبة العائد على الموجودات
2016	١٠٥٨٩٧٣٤٠٢	5.27821E+11	0.200631249
2017	٢١٦٦٧٨٥٠٠٢٥-	5.19396E+11	-4.171739192
2018	١٦٧٩٨٦١٢٨٩٩-	5.15535E+11	-3.258479189
2019	٢٢٥٥٠٥٥-	604313972	-0.373159501
2020	٢٧٣٣٦٠	699147651	0.039099037

مصرف المتحد (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية
2016	١٠٥٨٩٧٣٤٠٢	3.22776E+11	0.328083551
2017	٢١٦٦٧٨٥٠٠٢٥-	2.97438E+11	-7.284836535
2018	١٦٧٩٨٦١٢٨٩٩-	3.0273E+11	-5.549039868
2019	٢٢٥٥٠٥٥-	303471677	-0.74308582
2020	٢٧٣٣٦٠	303817559	0.08997505

مصرف المتحد (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	مجموع الودائع	نسبة العائد على مجموع الودائع
2016	١٠٥٨	١٣٩١٢٤	0.760472672
2017	٢١٦٦٧-	١٠٣٩٠٣	-20.85310338
2018	١٦٧٩٨-	٧٣٣٦٩	-22.89522823
2019	٢٢٥٥-	٦٩٤٣٨	-3.247501368
2020	٢٧٣	١٥٢٢٣٤	0.179329191

مصرف المتحد (مؤشرات الربحية)					
نسبة العائد على الاموال المتاحة					
النتائج	مجموع حقوق الملكية والودائع	حقوق الملكية	مجموع الودائع	صافي الربح	السنوات
0.229054404	461899	322775	139124	1058	2016
-5.398664474	401340	297437	103903	21667-	2017
-4.466377204	376099	302730	73369	16798-	2018
-0.604705169	372909	303471	69438	2255-	2019
0.059861726	456051	303817	152234	273	2020

مؤشرات الربحية (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	مجموع الموجودات	نسبة العائد على الموجودات
2016	٤٩١٤٠٨٩٠٢-	5.19549E+11	-0.094583663
2017	١٣٨٠٣٦٦٥٨٠-	5.06735E+11	-0.272404284
2018	١٨٨٧٤٥٣٥١٠	4.67617E+11	0.403632732
2019	٥٠١٣٣٠٠١٧٩	4.66232E+11	1.075279303
2020	٣٣٠٦١٢٨٤٥٠	4.59773E+11	0.719078624

مصرف الاقتصاد (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية
2016	٤٩١٤٠٨٩٠٢-	2.0805E+11	-0.236197304
2017	١٣٨٠٣٦٦٥٨٠-	2.43585E+11	-0.566687003
2018	١٨٨٧٤٥٣٥١٠	2.51012E+11	0.75193664
2019	٥٠١٣٣٠٠١٧٩	2.55463E+11	1.962438461
2020	٣٣٠٦١٢٨٤٥٠	2.58711E+11	1.277921795

مصرف الاقتصاد (مؤشرات الربحية)

السنوات	صافي الربح	مجموع الودائع	نسبة العائد على مجموع الودائع
2016	٤٩١-	١٣٢٤٨٩	-0.370596804
2017	١٣٨٠-	١٣١٤٨٧	-1.049533414
2018	١٨٨٧	٩٦٢٢٣	1.961069599
2019	٥٠١٣	٩٠٤٢٧	5.543698232
2020	٣٣٠٦	١٤٩٨٨٦	2.205676314

مصرف الاقتصاد (مؤشرات الربحية)					
نسبة العائد على الاموال المتاحة					
النوات	صافي الربح	مجموع الودائع	حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية والودائع	الناتج
2016	491-	132489	208050	340539	-0.144183192
2017	1380-	131487	243585	375072	-0.367929358
2018	1887	96223	251012	347235	0.543436002
2019	5013	90427	255462	345889	1.449308882
2020	3306	149886	258711	408597	0.809110199

مؤشرات السيولة (مصرف بابل)

مصرف بابل (مؤشرات السيولة)

مؤشرات السيولة (مصرف بابل)			
السنوات	مجموع النقود	مجموع الودائع	نسبة السيولة النقدية
2016	83682	٥٧٢٥٣	146.1617732
2017	42152	٣٧٢٦٤	113.1172177
2018	27297	٦٩٢٤٧	39.41975826
2019	14115	١٢٦٥٤٨	11.15387047
2020	19326	١٥٠١٤٦	12.87147177

مصرف بابل (مؤشرات السيولة)

مؤشرات السيولة (مصرف بابل)			
السنوات	مجموع النقود لدى البنك المركزي	مجموع الودائع	نسبة الاحتياطي القانوني
2016	81104	٥٧٢٥٣	141.6589524
2017	41079	٣٧٢٦٤	110.237763
2018	20544	٦٩٢٤٧	29.66771124
2019	14726	١٢٦٥٤٨	11.63669122
2020	12643	١٥٠١٤٦	8.420470742

مصرف بابل (مؤشرات السيولة)

نسبة التداول	مجموع المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	السنوات
5.678881994	47428290827	2.6934E+11	2016
6.747568455	37526390836	2.53212E+11	2017
4.305503985	69974471332	3.01275E+11	2018
12.21323679	29052903964	3.5483E+11	2019
7.673263116	47428290827	363929754679	2020

مؤشرات السيولة (مصرف الشمال)

مصرف الشمال (مؤشرات السيولة)

نسبة السيولة النقدية	مجموع الودائع	مجموع النقود	السنوات
68.43047392	١٧١٥٠٤	117361	2016
84.3540504	٨٣٦٨٣	70590	2017
29.29308046	٧٣٥٠٢	21531	2018
27.80872109	٧٤٥٠٩	20720	2019
29.89261933	١٠٠٠١٨	29898	2020

مصرف الشمال (مؤشرات السيولة)

نسبة الاحتياطي القانوني	مجموع الودائع	مجموع النقود لدى البنك المركزي	السنوات
57.83596884	١٧١٥٠٤	99191	2016
41.11587778	٨٣٦٨٣	34407	2017
29.29308046	٧٣٥٠٢	21531	2018
23.94341623	٧٤٥٠٩	17840	2019
26.68419684	١٠٠٠١٨	26689	2020

مصرف الشمال (مؤشرات السيولة)

نسبة التداول	مجموع المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	السنوات
2.198848257	247362963	543913620	2016
3.585166225	113813228	408039341	2017
4.059441276	90307163	366596625	2018
1.707493466	206708654	352953676	2019
1.724234838	223896639	386050385	2020

مؤشرات السيولة (مصرف المتحد)

مصرف المتحد (مؤشرات السيولة)

نسبة السيولة النقدية	مجموع الودائع	مجموع النقود	السنوات
38.43046491	١٣٩١٢٤	53466	2016
55.95218617	١٠٣٩٠٣	58136	2017
11.26224972	٧٣٣٦٩	8263	2018
11.30072871	٦٩٤٣٨	7847	2019
16.67630096	١٥٢٢٣٤	25387	2020

مصرف المتحد (مؤشرات السيولة)

نسبة الاحتياطي القانوني	مجموع الودائع	مجموع النقود لدى البنك المركزي	السنوات
35.88669101	١٣٩١٢٤	49927	2016
39.26643119	١٠٣٩٠٣	40799	2017
9.29275307	٧٣٣٦٩	6818	2018
7.8717705	٦٩٤٣٨	5466	2019
9.395404443	١٥٢٢٣٤	14303	2020

مصرف المتحد (مؤشرات السيولة)

نسبة التداول	مجموع المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	السنوات
4.379843778	1.07334E+11	4.70105E+11	2016
2.483326522	1.86858E+11	4.6403E+11	2017
3.507176217	1.31333E+11	4.60608E+11	2018
1.982724717	277746825	550695495	2019
1.628413805	397910617	647963142	2020

مؤشرات السيولة (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد (مؤشرات السيولة)

نسبة السيولة النقدية	مجموع الودائع	مجموع النقود	السنوات
20.74209934	١٣٢٤٨٩	27481	2016
48.98887342	١٣١٤٨٧	64414	2017
31.24201075	٩٦٢٢٣	30062	2018
28.92498922	٩٠٤٢٧	26156	2019
13.01322338	١٤٩٨٨٦	19505	2020

مصرف الاقتصاد (مؤشرات السيولة)

نسبة الاحتياطي القانوني	مجموع الودائع	مجموع النقود لدى البنك المركزي	السنوات
20.74209934	١٣٢٤٨٩	27481	2016
46.73237658	١٣١٤٨٧	61447	2017
28.32898579	٩٦٢٢٣	27259	2018
25.52224446	٩٠٤٢٧	23079	2019
12.50150114	١٤٩٨٨٦	18738	2020

مصرف الاقتصاد (مؤشرات السيولة)

نسبة التداول	مجموع المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	السنوات
3.295748794	1.30481E+11	4.30032E+11	2016
2.37469188	1.81506E+11	4.3102E+11	2017
2.722299856	1.45797E+11	3.96902E+11	2018
2.795747098	1.41536E+11	3.95698E+11	2019
2.648026155	1.48397E+11	3.92958E+11	2020

مؤشرات التوظيف (مصرف بابل)

مصرف بابل مؤشرات (التوظيف)

نسبة الاستثمار الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	الاستثمار	السنوات
13.02115173	٥٧٢٥٣	٧٤٥٥	2016
14.16380421	٣٧٢٦٤	٥٢٧٨	2017
1.797911823	٦٩٢٤٧	١٢٤٥	2018
2.026898884	١٢٦٥٤٨	٢٥٦٥	2019
0.969056785	١٥٠١٤٦	١٤٥٥	2020

مصرف بابل مؤشرات (التوظيف)

نسبة الائتمان الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	مجموع الائتمان	السنوات
241.5489145	٥٧٢٥٣	١٣٨٢٩٤	2016
281.2607342	٣٧٢٦٤	١٠٤٨٠٩	2017
137.9612113	٦٩٢٤٧	٩٥٥٣٤	2018
78.13952018	١٢٦٥٤٨	٩٨٨٨٤	2019
66.05037763	١٥٠١٤٦	٩٩١٧٢	2020

مصرف بابل مؤشرات (التوظيف)

نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع

الناتج	الاستثمار + القروض	مجموع الودائع	القروض	الاستثمار	السنوات
254.5700662	145749	57253	138294	7455	2016
295.4245384	110087	37264	104809	5278	2017
139.7591231	96779	69247	95534	1245	2018
80.16641907	101449	126548	98884	2565	2019
67.01943442	100627	150146	99172	1455	2020

مؤشرات التوظيف (مصرف الشمال)

مصرف الشمال مؤشرات (التوظيف)

نسبة الاستثمار الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	الاستثمار	السنوات
18.453797	١٧١٥٠٤	٣١٦٤٩	2016
36.93462232	٨٣٦٨٣	٣٠٩٠٨	2017
41.13901663	٧٣٥٠٢	٣٠٢٣٨	2018
38.95905193	٧٤٥٠٩	٢٩٠٢٨	2019
27.57103721	١٠٠٠١٨	٢٧٥٧٦	2020

مصرف الشمال مؤشرات (التوظيف)

نسبة الائتمان الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	مجموع الائتمان	السنوات
125.2186538	١٧١٥٠٤	٢١٤٧٥٥	2016
207.598915	٨٣٦٨٣	١٧٣٧٢٥	2017
240.1934641	٧٣٥٠٢	١٧٦٥٤٧	2018
225.8264102	٧٤٥٠٩	١٦٨٢٦١	2019
189.9548081	١٠٠٠١٨	١٨٩٩٨٩	2020

مصرف الشمال مؤشرات (التوظيف)					
نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع					
الناتج	الاستثمار + القروض	مجموع الودائع	القروض	الاستثمار	السنوات
143.6724508	246404	171504	214755	31649	2016
244.5335373	204633	83683	173725	30908	2017
281.3324807	206785	73502	176547	30238	2018
264.7854622	197289	74509	168261	29028	2019
217.5258453	217565	100018	189989	27576	2020

مؤشرات التوظيف (مصرف المتحد)

مصرف المتحد مؤشرات (التوظيف)

نسبة الاستثمار الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	الاستثمار	السنوات
3.418533107	١٣٩١٢٤	٤٧٥٦	2016
4.029720027	١٠٣٩٠٣	٤١٨٧	2017
4.702258447	٧٣٣٦٩	٣٤٥٠	2018
1.522221262	٦٩٤٣٨	١٠٥٧	2019
1.81102776	١٥٢٢٣٤	٢٧٥٧	2020

مصرف المتحد مؤشرات (التوظيف)

نسبة الائتمان الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	مجموع الائتمان	السنوات
195.9769702	١٣٩١٢٤	٢٧٢٦٥١	2016
316.6915296	١٠٣٩٠٣	٣٢٩٠٥٢	2017
464.7753138	٧٣٣٦٩	٣٤١٠٠١	2018
363.221867	٦٩٤٣٨	٢٥٢٢١٤	2019
78.06534677	١٥٢٢٣٤	١١٨٨٤٢	2020

مصرف المتحد مؤشرات (التوظيف)

نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع

النتائج	الاستثمار + القروض	مجموع الودائع	القروض	الاستثمار	السنوات
199.3955033	277407	139124	272651	4756	2016
320.7212496	333239	103903	329052	4187	2017
469.4775723	344451	73369	341001	3450	2018
364.7440883	253271	69438	252214	1057	2019
79.87637453	121599	152234	118842	2757	2020

مؤشرات التوظيف (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد مؤشرات (التوظيف)

نسبة الاستثمار الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	الاستثمار	السنوات
4.982300417	١٣٢٤٨٩	٦٦٠١	2016
17.05263638	١٣١٤٨٧	٢٢٤٢٢	2017
10.38005466	٩٦٢٢٣	٩٩٨٨	2018
1.16889867	٩٠٤٢٧	١٠٥٧	2019
3.85559692	١٤٩٨٨٦	٥٧٧٩	2020

مصرف الاقتصاد مؤشرات (التوظيف)

نسبة الائتمان الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	مجموع الائتمان	السنوات
103.9293828	١٣٢٤٨٩	١٣٧٦٩٥	2016
98.77250222	١٣١٤٨٧	١٢٩٨٧٣	2017
126.7690677	٩٦٢٢٣	١٢١٩٨١	2018
144.2699636	٩٠٤٢٧	١٣٠٤٥٩	2019
134.2366865	١٤٩٨٨٦	٢٠١٢٠٢	2020

مصرف الاقتصاد مؤشرات (التوظيف)

نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع

الناتج	الاستثمار + القروض	مجموع الودائع	القروض	الاستثمار	السنوات
108.9116832	144296	132489	137695	6601	2016
115.8251386	152295	131487	129873	22422	2017
137.1491224	131969	96223	121981	9988	2018
145.4388623	131516	90427	130459	1057	2019
138.0922835	206981	149886	201202	5779	2020

مؤشرات المديونية (مصرف بابل)

مصرف بابل مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الديون	السنوات
22.9959998	344486	79218	2016
18.2216649	328532	59864	2017
27.4770674	375666	103222	2018
36.0889889	427424	154253	2019
39.9601541	435176	173897	2020

مصرف بابل مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى حقوق الملكية	حقوق الملكية	مجموع الديون	السنوات
29.8633834	265268	79218	2016
22.2817753	268668	59864	2017
37.8874191	272444	103222	2018
56.4677673	273170	154253	2019
67.2172209	258709	173897	2020

مصرف بابل مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى راس المال المدفوع	راس المال المدفوع	مجموع الديون	السنوات
31.6872	250000	79218	2016
23.9456	250000	59864	2017
41.2888	250000	103222	2018
61.7012	250000	154253	2019
69.5588	250000	173897	2020

مؤشرات المديونية (مصرف الشمال)

مصرف الشمال مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الديون	السنوات
49.3652687	603720	298028	2016
36.6302813	462549	169433	2017
33.1872786	416054	138077	2018
33.4527576	398858	133429	2019
38.6399381	427907	165343	2020

مصرف الشمال مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى حقوق الملكية	حقوق الملكية	مجموع الديون	السنوات
97.4929014	305692	298028	2016
57.8040776	293116	169433	2017
49.6720952	277977	138077	2018
50.2693763	265428	133429	2019
62.9726961	262563	165343	2020

مصرف الشمال مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى رأس المال المدفوع	رأس المال المدفوع	مجموع الديون	السنوات
99.3426667	300000	298028	2016
56.4776667	300000	169433	2017
46.0256667	300000	138077	2018
44.4763333	300000	133429	2019
55.1143333	300000	165343	2020

مؤشرات المديونية (مصرف المتحد)

مصرف المتحد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الديون	السنوات
38.8475238	527820	205045	2016
61.9870003	519396	321958	2017
41.0845044	515535	211805	2018
49.7824803	604313	300842	2019
72.459869	699147	506601	2020

مصرف المتحد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى حقوق الملكية	حقوق الملكية	مجموع الديون	السنوات
63.5256758	322775	205045	2016
108.244099	297437	321958	2017
69.9649853	302730	211805	2018
99.1336899	303471	300842	2019
166.745442	303817	506601	2020

مصرف المتحد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى رأس المال المدفوع	رأس المال المدفوع	مجموع الديون	السنوات
68.3483333	300000	205045	2016
107.319333	300000	321958	2017
70.6016667	300000	211805	2018
100.280667	300000	300842	2019
168.867	300000	506601	2020

مؤشرات المديونية (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الديون	السنوات
46.5024473	519549	241603	2016
51.9304014	506734	263149	2017
46.3209129	467616	216604	2018
45.2068927	466232	210769	2019
43.7305882	459772	201061	2020

مصرف الاقتصاد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى حقوق الملكية	حقوق الملكية	مجموع الديون	السنوات
116.127373	208050	241603	2016
108.031693	243585	263149	2017
86.2922888	251012	216604	2018
82.5050301	255462	210769	2019
77.7164481	258711	201061	2020

مصرف الاقتصاد مؤشرات المديونية

نسبة الديون الى راس المال المدفوع	راس المال المدفوع	مجموع الديون	السنوات
96.6412	250000	241603	2016
105.2596	250000	263149	2017
86.6416	250000	216604	2018
84.3076	250000	210769	2019
80.4244	250000	201061	2020

مؤشرات كفاية رأس المال (مصرف بابل)

مصرف بابل مؤشرات كفاية رأس المال

نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	رأس المال المدفوع	السنوات
72.57188971	344486	250000	2016
76.09608805	328532	250000	2017
66.54847657	375666	250000	2018
58.48993037	427424	250000	2019
57.44802103	435176	250000	2020

مصرف بابل مؤشرات كفاية رأس المال

نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	رأس المال المدفوع	السنوات
436.658341	٥٧٢٥٣	250000	2016
670.8887935	٣٧٢٦٤	250000	2017
361.0264705	٦٩٢٤٧	250000	2018
197.5534975	١٢٦٥٤٨	250000	2019
166.5046022	١٥٠١٤٦	250000	2020

مصرف بابل مؤشرات كفاية رأس المال

نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الائتمان	مجموع الائتمان	رأس المال المدفوع	السنوات
180.7742924	١٣٨٢٩٤	250000	2016
238.5291339	١٠٤٨٠٩	250000	2017
261.6869387	٩٥٥٣٤	250000	2018
252.8214878	٩٨٨٨٤	250000	2019
252.0872827	٩٩١٧٢	250000	2020

مؤشرات كفاية رأس المال (مصرف الشمال)

مصرف الشمال مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	رأس المال المدفوع	السنوات
49.69191016	603720	300000	2016
64.85799342	462549	300000	2017
72.1060247	416054	300000	2018
75.21473808	398858	300000	2019
70.10869184	427907	300000	2020

مصرف الشمال مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	رأس المال المدفوع	السنوات
174.9230339	١٧١٥٠٤	300000	2016
358.4957518	٨٣٦٨٣	300000	2017
408.1521591	٧٣٥٠٢	300000	2018
402.6359232	٧٤٥٠٩	300000	2019
299.9460097	١٠٠٠١٨	300000	2020

مصرف الشمال مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الائتمان	مجموع الائتمان	رأس المال المدفوع	السنوات
139.69407	٢١٤٧٥٥	300000	2016
172.6867175	١٧٣٧٢٥	300000	2017
169.9264219	١٧٦٥٤٧	300000	2018
178.2944354	١٦٨٢٦١	300000	2019
157.9038786	١٨٩٩٨٩	300000	2020

مؤشرات كفاية رأس المال (مصرف المتحد)

مصرف المتحد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	رأس المال المدفوع	السنوات
56.83755826	527820	300000	2016
57.75939745	519396	300000	2017
58.19197533	515535	300000	2018
49.6431485	604313	300000	2019
42.90943106	699147	300000	2020

مصرف المتحد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	رأس المال المدفوع	السنوات
215.6349731	١٣٩١٢٤	300000	2016
288.7308355	١٠٣٩٠٣	300000	2017
408.8920389	٧٣٣٦٩	300000	2018
432.0400933	٦٩٤٣٨	300000	2019
197.0650446	١٥٢٢٣٤	300000	2020

مصرف المتحد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الائتمان	مجموع الائتمان	رأس المال المدفوع	السنوات
110.0307719	٢٧٢٦٥١	300000	2016
91.17100033	٣٢٩٠٥٢	300000	2017
87.97628159	٣٤١٠٠١	300000	2018
118.9466088	٢٥٢٢١٤	300000	2019
252.4360075	١١٨٨٤٢	300000	2020

مؤشرات كفاية رأس المال (مصرف الاقتصاد)

مصرف الاقتصاد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	رأس المال المدفوع	السنوات
48.11865676	519549	250000	2016
49.33554883	506734	250000	2017
53.46267023	467616	250000	2018
53.62137305	466232	250000	2019
54.37477706	459772	250000	2020

مصرف الاقتصاد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الودائع	مجموع الودائع	رأس المال المدفوع	السنوات
188.6949105	١٣٢٤٨٩	250000	2016
190.1328648	١٣١٤٨٧	250000	2017
259.8131424	٩٦٢٢٣	250000	2018
276.4660997	٩٠٤٢٧	250000	2019
166.7934297	١٤٩٨٨٦	250000	2020

مصرف الاقتصاد مؤشرات كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الائتمان	مجموع الائتمان	رأس المال المدفوع	السنوات
181.5606957	١٣٧٦٩٥	250000	2016
192.4957458	١٢٩٨٧٣	250000	2017
204.9499512	١٢١٩٨١	250000	2018
191.6310872	١٣٠٤٥٩	250000	2019
124.253238	٢٠١٢٠٢	250000	2020

● المقدمة:

يعتبر التعثر المالي ظاهرة خطيرة قد تواجه المصارف التجارية عند القيام بوظائفها المتنوعة وقد تعددت وتنوعت أسباب حدوثها ، والتي تمثل في معظمها مخاطر مالية قد تؤدي إلى إنهيار المصارف وإفلاسها وقد يزداد مستوى هذه المخاطر مع إزدياد حجم المصارف وانتشارها ودرجة التعقيد والتطور المصاحب لأنشطتها والخدمات التي تقدمها سواء أن كان ذلك على المستوى المحلي أو العالمي مما يستدعي ضرورة تنبيه تلك المصارف إلى هذه المخاطر لتجنبها أو تقليلها قدر الإمكان عن طريق توفر المعلومات الكافية التي يمكن عن طريقها القيام بالقياس والتحليل والمراقبة والسيطرة على هذه الظاهرة . ويستمد الأداء المصرفي بصفة عامه إستقراره وإستمراريته وقدرته في تحقيق التوازن بين أنشطته الإستثمارية والتمويلية والإدخارية عن طريق تحقيق الأهداف المتمثلة أساساً في الربحية المناسبة للملاك والمستثمرين مع توخي الحذر في الإستثمار ، لتحقيق الأمان للمودعين والدائنين ودون أن يتعرض لنقص في السيولة من شأنه إضعاف قدرته في تلبية سحبوات العملاء والإحتياجات المالية وسداد الإلتزامات عند الإستحقاق إضافة إلى القدرة على تحمل المخاطر المحتملة وإمتصاص الخسائر المتوقعة وذلك من خلال الكفاءة العالية للتوظيف الأمثل للموارد المالية في إستثمارات مربحة و إمكانية سرعة دوران و إسترداد الأموال الخاصة والأموال المودعة وتوفير ملاءة مالية ملائمة ، وهنا يدور الفكر المالي المعاصر حول نقطة إرتكاز جوهرية والتي تتمثل في عملية صناعة وإتخاذ القرارات المالية والتي يتم التعبير عنها وترجمتها وعرضها من خلال القوائم المالية تفسيراً لنتائج الأنشطة وتوضيحاً لمستوى المركز المالي حيث ينعكس أثرها سلباً أو إيجاباً في تحقيق تلك الأهداف ، وبالتالي وجود أي إختلال أو عدم تناسق بين القرارات المالية ، أن كانت إستثمارية أو تمويلية قد يساعد بدوره في وجود خلل أو تعارض في تحقيق تلك الأهداف السابقة ويؤدي ذلك حتماً إلى الوصول إلى مرحلة التعثر المالي وهنا تظهر أهمية التوافق والتناسق في هذا المجال ، كما أن الإهتمام بالأداء المالي يجب أن يكون بصورة شاملة وكاملة ، وبذلك يجب الإعتماد على عدة جوانب من الأداء المالي في تقييم وضع المصرف المالي دون الإقتصار على جانب واحد الأمر الذي يعني الإهتمام بكل من جانب تدبير الأموال ثم الإهتمام بكيفية إستخدامها وصولاً إلى تحقيق المصرف لنتائجه المالية المستهدفة وذلك من خلال تحقيق معدل ربحية مرتفع مما يرفع من قيمة المصرف الأمر الذي يجعل من الحصول على المصادر التمويلية أمراً ميسوراً ، هذا بالإضافة إلى توفير السيولة المناسبة والمحافظة على الإستقلالية المالية بدرجة مناسبة وتحقيق درجة الأمان المناسبة مما يضمن للمصرف البقاء والإستمرار دون حرج مالي ودون الوصول إلى مرحلة التعثر المالي مع متابعة الموقف المالي للمصرف بصفة مستمرة لمحاصرة أي خلل وعدم التراكم الزمني له . وفي هذا المجال تتضح أهمية عملية التنبؤ والاكتشاف المبكر وأخذ الاحتياطات لحدوث ظاهرة التعثر المالي والمخاطر المصاحبه لها في النشاط المصرفي وذلك من خلال معرفة مواطن الضعف في الأداء المالي لتقويتها والإنحرافات لتصحيحها والقوة لتعزيزها مما يساعد ذلك في تحقيق الأهداف بفاعلية وكفاءة ومواكبة التطورات و التغييرات المحلية والعالمية التي تؤثر بشكل كبير على نشاط المصارف و التجارية ومركزها المالي .

أهمية البحث :

١- تحقيق الاستفادة والفهم العميق وتقديم الحلول المثلى لمتخذي القرار ومستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية والعملاء من خلال المعلومات التي توفرها نتائج الدراسة وما تقدمه من توصيات حتى تساهم في زيادة مستوى الفائدة المطلوبة و زيادة قدرة المصارف التجارية على التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة بها في الواقع العملي مما يزيد من كفاءة وفاعلية وأستمرارية النشاط المصرفي .

٢- تقدم الدراسة في مجال أستخدم النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي والحد من مخاطره معلومات تساعد على معرفة الأسباب الأساسية والتي تعبر عن المشكلة الرئيسية لظاهرة حدوث التعثر المالي وكيفية التعامل معها وعلاجها في الواقع العملي .

٣- مساعدة إدارة المصارف التجارية في التعرف على مراحل التعثر المالي وكيفية التعامل معها أو تجنبها وأخذ الإحتياطات والتدابير الإحترازية لمواجهة أو تخفيض مخاطر التعثر المالي في الواقع العملي .

٤- زيادة كفاءة وخبرة الإدارات المالية المصرفية في مجال التحليل المالي والقيام بعملية التنبؤ بالتعثر المالي و الحد من مخاطره في الواقع العملي .

٥- أن لهذا الموضوع أهمية من الجانب العلمي والعملي ، كونه أمتداد لبحوث سابقة وبوابة لبحوث مستقبلية يمكن أن تستفيد منها الاطراف المتعاملة مع الشركات بشكل عام والمصارف بشكل خاص .

مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة الدراسة في خطورة أنتشار ظاهرة التعثر المالي في المصارف التجارية وتعدد مخاطرها وأسبابها المباشرة والغير مباشرة والتي تمثل المشكلة الرئيسية لهذه الظاهرة وكيفية علاجها والحد من مخاطرها ، حيث إن وجود المخاطر والصعوبات وتعددتها في البيئة المصرفية والتي تكون مصاحبة لأداء المصارف عند القيام بأنشطتها المختلفة من أهم الأسباب الرئيسية لحدوث ظاهرة التعثر المالي ، أو قد تكون نتيجة للآثار السلبية في عملية ألتخاذ القرارات المالية الخاطئة والتي يعبر الأداء المالي للمصارف عن نتائجها ومدى سلامتها أو مستوى الخطر فيها . بالإضافة للأثر السلبي للعوامل الخارجية وجميعها قد تؤدي إلى أنهيار وتوقف النشاط المصرفي ، ومن خلال ذلك تبرز الحاجة لإيجاد وسائل وأدوات علمية وعملية ملائمة تستطيع من خلالها إدارة المصارف والمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية من التنبؤ بأحتمالية حدوث أو عدم حدوث التعثر المالي للمصارف قبل وقوعه بهدف تلافيه وإيجاد الحلول المبكره له ، وهنا تزداد أهمية تحليل المؤشرات المالية بإعتبارها معلومات مالية هامة في هذا المجال وفي عملية إتخاذ القرارات لجميع المستخدمين ، غير أن الإعتقاد على التحليل المالي للمؤشرات المالية قد يعكس صورة عن الوضع المالي للمصرف تختلف عن تلك التي يمكن أن تعكسها مؤشرات مالية أخرى لنفس المصرف ، فقد يحقق المصرف ربحية عالية ووضع جيد من خلال مؤشرات الربحية ولكنه قد يعاني من أزمة في السيولة وضع سيئ في نفس الوقت من خلال مؤشرات السيولة ويلاحظ التناقض في النتائج بين المؤشرين . بالإضافة إلى أن هنالك الكثير من أوجه القصور في بعض مصادر المعلومات والمتمثلة في القوائم المالية الشيء الذي يؤدي إلى الوصول لنتائج غير حقيقية ومضللة وبالتالي التعرض إلى التعثر المالي ومخاطره مما يؤدي إلى ضعف الثقة بين الزبون والمصرف ، فإن عدم امكانية إيجاد الحلول المثلى من قبل إدارة

المصرف سيؤول بالنسبة إلى زبائنه بسحب الاموال المودعة في المصرف وبالتالي التعرض للإفلاس والخروج من النظام المصرفي.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة سببية بين التعثر المالي ومؤشرات الأداء المصرفي (السيولة، الربحية، التوظيف، المديونية ورأس المال) لمصارف عينة البحث.

أهداف البحث :

هدفت الدراسة الى ما يلي :

١. دراسة وتفسير وتوضيح الكثير من المفاهيم الأساسية والنظرية للتعثر المالي والأداء المصرفي.
٢. اختبار مدى قدرة المؤشرات المالية لمصارف العينة في مجال عملية التنبؤ بالتعثر المالي والحد من مخاطره .
٣. استخدام نموذج (Sherrod) لمعرفة مدى احتمالية التعثر المالي لمصارف العينة.
٤. توضيح أهمية العلاقة بين نموذج (Sherrod) الذي يقيس التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي للأستخدام المشترك في عملية التنبؤ بالتعثر المالي.
٥. التوصل الى نتائج علمية وعملية بإمكانها أن تساعد متخذي القرار لتلافي الوقوع في التعثر المالي والحد من مخاطره.

منهجية البحث :

أعتمد الباحث على المناهج التالية :

- ١- المنهج الاستقرائي : الذي يناسب ظاهرة التعثر المالي من حيث التعرف على أهم أسبابها ، ومحاولة الكشف عنها من خلال مؤشرات الاداء المصرفي ونموذج (Sherrod) في قياس التعثر المالي .
- ٢- المنهج التاريخي : لتتبع التسلسل الزمني للبيانات المالية و تتبع الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة
- ٣- المنهج الوصفي التحليلي : لعرض الجانب النظري للدراسة والذي يهدف الى مسح وتجميع المعلومات من خلال الكتب والمراجع العلمية والابحاث المنشورة والدراسات السابقة ، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي في تحليل البيانات وتفسير النتائج والوقوف على أمكانية تحليلها في الجانب التطبيقي .

حدود البحث:

١. الحدود المكانية : تم اختيار أربع مصارف خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وشملت (مصرف بابل، مصرف الشمال، المصرف المتحد ومصرف الاقتصاد).
٢. الحدود الزمانية : تم اختيار المدة الزمنية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، فضم الفصل الأول الإطار النظري للتعثر المالي والأداء المصرفي، والفصل الثاني تطرق إلى تحليل مؤشرات النمو السنوي (معدل التغير السنوي) وتناول الإطار التطبيقي من خلال مؤشرات الاداء المصرفي ومؤشرات نموذج (Sherrod) لقياس التعثر المالي لمصارف عينة البحث، أما الفصل الثالث فتناول تحليل العلاقة بين مؤشرات الاداء المصرفي ومؤشرات نموذج (Sherrod) .

أبراز مساهمة البحث :

- ١- أغلب الدراسات السابقة اعتمدت في تحليلها على النسب المالية الكلاسيكية ، أما ما يميز هذه الدراسة فقد اعتمدنا على النسب الكلاسيكية والنسب الحديثة .
- ٢- استخدم الباحث العديد من المؤشرات (معدات التغير السنوي ، مؤشرات الاداء المصرفي السيولة ، الربحية ، التوظيف ، المديونية ، كفاية رأس المال ، مؤشرات نموذج (Sherrod) والتي تسهم جميعها في بيان مدى احتمالية التعثر المالي.
- ٣- لم تنطرق الدراسات السابقة الى أفترض أن هنالك علاقة بين مؤشرات الأداء المصرفي(المذكورة اعلاه) ونموذج (Sherrod) أو احد النماذج المختصة في ذلك من اجل الوصل الى دلائل مشتركة في التنبؤ بالتعثر المالي .

المقدمة :

يعد التعثر المالي أحد مؤشرات التهديد التي تتعرض لها المصارف التجارية في ظل التحديات التي تواجه التطورات العالمية على هذا القطاع الاقتصادي المهم، وان التعثر المالي من الظواهر المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف، حيث أنّ أي مصرف قد يتعرض الى التعثر المالي ومن ثم يصاب بالخسارة، وأحياناً بالأفلاس مما يؤثر في سمعته المالية، وفي إطار السعي المستمر لتنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وتأسيس وتعميق سلامة العمل المصرفي، وإدخال التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة المصرفية يجب إعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي العراقي ومؤسساته لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقادرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي، وذلك من خلال ايجاد أساليب لمواجهة المشكلات المالية والمصرفية وللتغلب على المشكلات التي تواجهها تلك المصارف لابد من زيادة رؤوس أموال المصارف واستعمال خدمات مصرفية أكثر حداثة، كما وإن الأداء المالي هو مؤشر يقيس كيفية أداء المصارف التجارية من خلال عملية التحليل المالي وبوساطة مؤشرات كل من (السيولة والربحية والمديونية وكفاية رأس المال) يتم تقييم أداء المصارف ومعرفة المصرف هل هو بوضع جيد أم سيء أم معرض للخطر، ويتم من خلال تحليل المؤشرات المالية الرئيسية الآتية: (الموجودات، الائتمان النقدي المباشر، الودائع، رأس المال الاسمي أو الممتلك وصافي الربح)، والتي تعكس المركز المالي لكل مصرف من مصارف عينة البحث والمتمثلة بـ (مصرف بابل ، مصرف الشمال ، مصرف المتحد ومصرف الاقتصاد).

أهمية البحث :

وتأتي أهمية البحث من كون موضوع التعثر المالي وعلاقته بالأداء المصرفي يساعد متخذي القرار (الادارة العامة) من خلال مؤشرات الأداء المالي للمصرف على تجنب المخاطر والمشكلات التي تواجه النشاط المصرفي، فضلاً عن الأهمية البارزة للتعثر المالي والأداء المصرفي ودورها في تقوية وتعزيز رأس المال وزيادة حجم وجودة موجودات المصرف واتباع أفضل الممارسات والمعايير من أجل تحقيق أهدافها من جهة وتحقيق الاستقرار المصرفي من جهة أخرى.

مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة البحث في خطورة انتشار ظاهرة التعثر المالي في المصارف التجارية وتعدد مخاطرها وأسبابها المباشرة والغير مباشرة والتي تمثل المشكلة الرئيسية لهذه الظاهرة وكيفية علاجها والحد من مخاطرها ، ومن ثم فإن عدم امكانية ايجاد الحلول من قبل ادارة المصرف سيؤول للخسارة ومن ثم الافلاس والخروج من النظام المصرفي، وتكمن مشكلة بحثنا في الأجابة على التساؤلات الآتية :

1. هل هنالك علاقة ارتباط بين التعثر المالي والأداء المصرفي ؟
2. هل التعثر المالي يؤثر تأثيراً سلبياً في الأداء المصرفي ؟
3. هل تنعكس آثار التعثر المالي في مزاوله الاداء المصرفي ؟

فرضية البحث :

- الفرضية الاولى : (أن نموذج (Sherrod) له قدرة تنبؤية على أكتشاف التعثر المالي والحد من مخاطره).
- الفرضية الثانية : (هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي).
- الفرضية الثالثة : (هنالك تاثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات التعثر المالي في مؤشرات الاداء المصرفي).

أهداف البحث :

لقد هدف بحثنا هذا الى التعرف على أهمية تحليل المؤشرات المالية المعبرة عن مجالات متعددة للأداء المصرفي من اجل الوصول الى نتائج علمية وعملية من شأنها ان تساعد متخذي القرار في الحد من ظاهرة التعثر المالي ، والوصول بالمصرف الى درجة اكثر أمان تبعده عن تلك المخاطر، وقد هدف البحث الى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على واقع التعثر المالي للمصارف عينة البحث.
2. تحليل مؤشرات الأداء المصرفي في المصارف عينة البحث.
3. استعمال النماذج الرياضية لتحديد التعثر المالي لدى عينة البحث.
4. استعمال القياس الاحصائي لمعرفة أثر العلاقة بين التعثر المالي والاداء المصرفي.

منهجية البحث:

أعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاستعانة بالكتب العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث عن طريق جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمصارف عينة البحث. والاسلوب الاحصائي وذلك بالاستعانة في الأساليب الاحصائية في اختبار وتقدير النتائج.

متغيرات البحث :

1. المتغير المستقل : التعثر المالي.
2. المتغير التابع : مؤشرات الاداء المصرفي كل من (السيولة ، الربحية ، التوظيف ، المديونية ، الكفاية الحدية لرأس المال).

حدود البحث:

1. الحدود المكانية : تم اختيار أربع مصارف خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وشملت كل من (مصرف بابل، مصرف الشمال، المصرف المتحد ومصرف الاقتصاد).
2. الحدود الزمانية : وتتمثل بالمدة الزمنية (2016 - 2020).

هيكلية البحث :

قسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، ضم الفصل الأول منها الإطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي، اما الفصل الثاني فقد تطرق إلى تحليل مؤشرات النمو السنوي (معدل التغير السنوي) وتناول الاطار التطبيقي من خلال مؤشرات الأداء المصرفي ومؤشرات نموذج (Sherrod) لتحديد التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث، في حين تناول الفصل الثالث الإطار التطبيقي لبيان العلاقة بين التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي باستعمال القياس الاحصائي.

الدراسات السابقة :

أحتل موضع التعثر المالي وعلاقته في الأداء المصرفي أهمية كبيرة في الدراسات والابحاث الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ومن ثم أختص موضوع بحثنا

المقدمة والمنهجية

بأثر العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي لعينة من المصارف العراقية العاملة في القطاع الخاص، وسنذكر مجموعة من البحوث والدراسات المتعلقة بالتعثر المالي والأداء المصرفي ومقارنتها بدراستنا وهي كالاتي:

أولاً- الدراسات العربية

1. دراسة (بتول شكيب ذنون أحمد الراوي، 2021) :

العنوان	تقدير وتحليل العوامل المحددة للتعثر المصرفي في العراق للمدة (2010- 2019)
مرتبة البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تتخلص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية : 1. ماهي مؤشرات التدفقات النقدية الأكثر ملائمة لمتطلبات البيئة الصناعية؟ 2. هل تساعد مؤشرات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات الصناعية العراقية؟ 3. هل تساعد مؤشرات التدفقات النقدية من التنبؤ بالتعثر من خلال صياغة انموذج يتنبأ بتعثر الشركات الصناعية العراقية؟
النتائج التي تم التوصل اليها.	يمكن للانموذج الذي تم التوصل اليه التنبؤ بتعثر الشركات في السنة الأولى التي تسبق التعثر وبدرجة (87.5%) والتنبؤ في السنة الثانية والثالثة التي تسبق التعثر بدرجة (62.5%).

2. دراسة (كرار قاسم سحيب، 2020) :

العنوان	تأثير التعثر المصرفي في مؤشري القيمة السوقية وحجم التداول لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2010 – 2018).
مرتبة البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تكمن مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية: 1. الى أي مدى يفسر نموذج (Sherrod) التعثر المصرفي للعينة؟ 2. هل يوجد علاقة أثر لدرجة التعثر المصرفي في القيمة السوقية للمصرف وحجم تداول أسهمه؟ 3. هل توجد علاقة ارتباط بين التعثر المصرفي والقيمة السوقية للمصرف وحجم تداول أسهمه؟
النتائج التي تم التوصل اليها.	كشفت النتائج التحليل الاحصائي قبول الفرضية الرئيسية(وجود علاقة تأثير للتعثر المالي المقاسة بقيمة (Z) في حجم التداول بمقدار (0.72)، وهي علاقة تأثير ايجابية أي عند زيادة قيمة (Z) وحدة واحدة سيزداد الحجم بنفس النسبة.

المقدمة والمنهجية

3. دراسة (رقية كريم عباس، 2019) :

العنوان	تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين
مرتبة البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تعاني أغلب المصارف العراقية وبالأخص مصرف الرافدين من مشكلة التعثر المصرفي نتيجة ارتفاع حجم القروض المتعثرة التي تعرقل ممارسة المصرف لنشاطه.
النتائج التي تم التوصل اليها	إن ضعف متابعة المصرف للقروض بعد منحها يؤدي إلى ضياع الأموال وخسارتها، وارتفاع حجم القروض المتعثرة في مصرف الرافدين نتيجة تلكؤ المقترضين بسدادها وتهرب بعضهم منها.

4. دراسة (عقيل دخيل كريم، 2018) :

العنوان	قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التعثر المالي للمصارف العراقية/ دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية.
مرتبة البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تتمثل مشكلة البحث بعدم وجود سياسة مناسبة يتم من خلال قياس مخاطر الائتمان لدى المصارف العراقية والذي ينعكس على زيادة ظاهرة حدوث التعثر المالي الذي من الممكن أن تواجهه المصارف، إذ أن أغلب المصارف العراقية تواجه مشكلة الـ (الديون غير الموافاة أو المشطوبة) والتي يزيد من المخاطر المالية والمستقبلية، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية : 1. هل هناك امكانية لقياس المخاطر الائتمانية للمصارف العراقية؟ 2. هل هناك علاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي والتنبؤ بالتعثر المالي الذي من الممكن أن تواجه المصارف؟
النتائج التي تم التوصل اليها	إن عملية قياس مخاطر الائتمان تؤدي دوراً مهماً في معرفة المصارف التي يمكن ان تواجه التعثر المالي مستقبلاً، فضلاً عن أن ظاهرة التعثر المالي تعد من الظواهر المهمة والتي تستوجب التحوط لها من قبل المصارف العراقية.

5. دراسة (عبد العزيز، بن محمد السهلاوي، 2018) :

العنوان	محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية".
مرتبة البحث	دراسة حالة
المشكلة	ما هي طبيعة العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النتائج المحلي الاجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان، معدل البطالة، متوسط دخل الفرد، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود، حجم القروض الاستهلاكية؟

المقدمة والمنهجية

إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي تمثلت بـ : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم الائتمان المصرفي، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود، بينما لمك يكن دور لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة ومتوسط دخل الفرد، وحجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي.	النتائج التي تم التوصل إليها
---	------------------------------

6. دراسة (موفق أحمد علي السيدية، 2016) :

(قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod / دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية).	العنوان
دراسة حالة	مرتبة البحث
تكمن مشكلة البحث في تعرض المصارف إلى مخاطر الائتمان والتي تتمثل بشكل كبير في القروض المتعثرة وهنا يمكن تلخيص البحث في أثاره التساؤلات الآتية : 1. ما مدى تأثير القروض المتعثرة في فشل المصارف قيد البحث؟ 2. هل أن للقروض في المصارف دوراً أساسياً في حصول تلك الأزمة؟	المشكلة
بروز خطر التركيز الائتماني مرتبط ارتباطاً دقيقاً باستراتيجية عمل المصارف، فخطر التركيز له تأثير مباشر على حدوث الخسائر في محفظة المصرف وهو ما يؤثر على رأس المال وقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته.	النتائج التي تم التوصل إليها

ثانياً- الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Reham Nasser farag and others ، 2021) :

Financial stumbling Detection Model for SMEs نموذج كشف التعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة	العنوان
دراسة حالة	مرتبة البحث
لا يزال الحصول على التمويل من أكبر الموارد في كل مكان من العقبات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم ويمنعهم من التطور.	المشكلة
أن ظاهرة التعثر المالي لا تحدث فجأة ولكنها تعكس النتائج النهائية لمجموعة من التراكمات والمضاعفات مما يدعي اصحاب الاسهم الى القيام بعملية التمويل من اجل تغطية الالتزامات.	النتائج التي تم التوصل إليها.

2. دراسة (Miglani ، et al ، 2015) :

Voluntary Corporate government structure and financial distress Evidence from Australia. هيكل حوكمة الشركات التطوعي والتعثر المالي (دليل من استراليا).	العنوان
رسالة ماجستير	مرتبة البحث
عدم وجود دليل يدعم الفرضية بأن التبني لآليات محددة من آليات الحوكمة مفيد للشركات في تقليل مخاطر حدوث التعثر المالي، ومن آليات الحوكمة المحددة المشار اليها وجود مستوى أعلى من حملة الأسهم (Stockholder) بعدد كبير مما يزيد من اصحاب الملكية (متخذي القرار).	المشكلة
لقد توصلت النتائج الى وجود علاقة سببية بين الحوكمة والتعثر المالي، وليس العكس حيث أن ادراك وجود التعثر المالي قبل فوات الاوان يؤدي إلى اصلاح هيكل حوكمة الشركات.	النتائج التي تم التوصل اليها.

مدى الافادة من الدراسات السابقة :

1. تزويد الباحث بالأفكار التي تناولتها البحث السابقة في التعرف على الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث.
2. استعمال نسب مختصة في تقييم الأداء المالي للشركات أو المصارف.
3. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمصارف أو الشركات عينة البحث.

مزايا البحث الحالية :

- 1- تم الاعتماد على نسب مالية كلاسيكية ونسب مالية حديثة من اجل الوصول الى نتائج تمكننا من معرفة نقاط الضعف والقوى لدى عينة البحث.
- 2- توظيف الباحث للعديد من المؤشرات الا وهي : (معدلات التغير السنوي ، مؤشرات الاداء المصرفي ، السيولة ، الربحية ، التوظيف ، المديونية ، كفاية رأس المال ونموذج Sherrod) والتي تساهم جميعاً في بيان مدى احتمالية التعثر المالي.
- 3- لم تتطرق الدراسات السابقة الى وجود علاقة بين التعثر المالي المتمثل بنموذج (Sherrod) مع مؤشرات الاداء المصرفي المذكورة اعلاه من اجل الوصول الى دلائل مشتركة في التنبؤ بالتعثر المالي والحد من مخاطره.

المقدمة :

يعد التعثر المالي أحد مؤشرات التهديد التي تتعرض لها المصارف التجارية في ظل التحديات التي تواجه التطورات العالمية على هذا القطاع الاقتصادي المهم، ويعد التعثر المالي من الظواهر المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف، حيث أن أي مصرف قد يتعرض للتعثر المالي بالتالي يصاب بالخسارة، وأحياناً إلى إفلاسه مما يؤثر على سمعته المالية، وفي إطار السعي المستمر لتنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وتأمين سلامة العمل المصرفي، وإدخال التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة المصرفية يجب إعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي العراقي ومؤسساته لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقادرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي، وذلك من خلال إيجاد أساليب لمواجهة المشاكل المالية والمصرفية وللتغلب على المشاكل التي تواجهها تلك المصارف يكون عن طريق زيادة رؤوس أموال المصارف واستخدام خدمات مصرفية أكثر حداثة، كما وإن الأداء المالي هو مؤشر يقيس كيفية أداء المصارف التجارية من خلال عملية التحليل المالي وبواسطة مؤشرات (السيولة والربحية والمديونية ورأس المال) يتم تقييم أداء المصارف ومعرفة المصرف هل هو بوضع جيد أم سيء أم معرض للخطر، ويتم من خلال تحليل المؤشرات المالية الرئيسية (الموجودات، الائتمان النقدي المباشر، الودائع ورأس المال الاسمي أو الممتلك)، وهي تعكس المركز المالي لكل مصرف.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كون موضوع التعثر المالي وعلاقته بالأداء المصرفي يساعد متخذي القرار (الإدارة العامة) من خلال مؤشرات الأداء المالي للمصرف لتجنب المخاطر والمشاكل التي تواجه النشاط المصرفي، إضافة إلى الأهمية البارزة للتعثر المالي والأداء المصرفي ودورها في تقوية وتعزيز رأس المال وزيادة حجم وجودة موجودات المصرف والسير على أفضل الممارسات والمعايير من أجل تحقيق أهدافها من جهة وتحقيق الاستقرار المصرفي من جهة أخرى.

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث بالأجابة على التساؤلات الآتية :

1. هل هنالك علاقة ارتباط بين التعثر المالي والأداء المصرفي ؟
2. هل التعثر المالي يؤثر تأثيراً سلبياً في الأداء المصرفي ؟
3. هل تنعكس آثار التعثر المالي في مزاوله العمل المصرفي ؟

فرضية البحث :

الفرضية الاولى : أن نموذج (Sherrod) له قدرة تنبؤية على اكتشاف التعثر المالي والحد من مخاطره.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي لدى عينة البحث.

الفرضية الثالثة : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتعثر المالي في الاداء المصرفي لدى عينة البحث.

أهداف البحث :

1. التعرف على المفاهيم الأساسية والنظرية للتعثر المالي والأداء المصرفي.
2. التعرف على واقع التعثر المالي للمصارف عينة البحث.
3. تحليل مؤشرات الأداء المصرفي في المصرف عينة البحث.
4. استخدام النماذج الرياضية لمعرفة أثر العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي.

منهجية البحث:

أعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي التحليلي, وذلك من خلال الاستعانة بالكتب العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث من خلال جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمصارف عينة البحث. والمنهج الاحصائي بالاستعانة بالأساليب الاحصائية في اختبار وتقدير النتائج.

متغيرات البحث :

1. **المتغير المستقل :** التعثر المالي والمتمثل بنموذج (Sherrod).
2. **المتغير التابع :** مؤشرات الاداء المصرفي (السيولة ، الربحية ، التوظيف ، المديونية , الكفاية الحدية لرأس المال).

حدود البحث:

1. الحدود المكانية : تم اختيار أربع مصارف خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, وشملت (مصرف بابل, مصرف الشمال, المصرف المتحد ومصرف الاقتصاد).
2. الحدود الزمانية : تم اختيار المدة الزمنية (2016 - 2020).

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية, ضم الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي, أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى تحليل مؤشرات النمو السنوي (معدل التغير السنوي) وتناول الأطار التطبيقي من خلال مؤشرات الأداء المصرفي ومؤشرات نموذج (Sherrod) لتحديد التعثر المالي المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث, أما الفصل الثالث فتناول الإطار التطبيقي لبيان العلاقة بين التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي والاحصائي.

الدراسات السابقة :

بشكل عام أحتل موضع التعثر المالي وعلاقته في الأداء المصرفي أهمية كبيرة في الدراسات والابحاث الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء, وبالتالي أختص موضوع بحثنا أثر العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي لعينة من المصارف العراقية العاملة في القطاع الخاص, وسنذكر مجموعة من البحوث والدراسات المتعلقة بالتعثر المالي والأداء المصرفي ومقارنتها مع دراستنا وهي كالاتي:

1. دراسة (بتول شكيب ذنون أحمد الراوي, 2021) :

العنوان	تقدير وتحليل العوامل المحددة للتعثر المصرفي في العراق للمدة (2010- 2019)
مرتبة الدراسة	رسالة ماجستير
المشكلة	تتلخص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية : 1. ماهي مؤشرات التدفقات النقدية الأكثر ملائمة لمتطلبات البيئة الصناعية؟ 2. هل تساعد مؤشرات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات الصناعية العراقية؟ 3. هل تساعد مؤشرات التدفقات النقدية من التنبؤ بالتعثر من خلال صياغة انموذج يتنبأ بتعثر الشركات الصناعية العراقية؟
النتائج التي تم التوصل اليها.	ان النموذج الذي تم التوصل اليه يمكنه التنبؤ بتعثر الشركات في السنة الأولى التي

المقدمة والمنهجية

تسبق التعثر وبدرجة (87.5%) والتنبؤ في السنة الثانية والثالثة التي تسبق التعثر بدرجة (62.5%).

2. دراسة (علي عبد الحسين هاني الزامل ومحسن جاسم محمد الحساني, 2021):

العنوان	أثر مؤشرات التدفقات النقدية في امكانية التنبؤ المستقبلي بالتعثر : دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
مرتبة الدراسة	دراسة حالة
المشكلة	تتخلص مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية : 4. ماهي مؤشرات التدفقات النقدية الأكثر ملائمة لمتطلبات البيئة الصناعية؟ 5. هل تساعد مؤشرات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات الصناعية العراقية؟ 6. هل تساعد مؤشرات التدفقات النقدية من التنبؤ بالتعثر من خلال صياغة انموذج يتنبأ بتعثر الشركات الصناعية العراقية؟
النتائج التي تم التوصل اليها.	ان النموذج الذي تم التوصل اليه يمكنه التنبؤ بتعثر الشركات في السنة الأولى التي تسبق التعثر وبدرجة (87.5%) والتنبؤ في السنة الثانية والثالثة التي تسبق التعثر بدرجة (62.5%).

3. دراسة (كرار قاسم سحيب, 2020) :

العنوان	تأثير التعثر المصرفي في مؤشري القيمة السوقية وحجم التداول لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2010 – 2018).
مرتبة الدراسة	رسالة ماجستير
المشكلة	تكمن مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية: 1. الى أي مدى يفسر نموذج (Sherrod) التعثر المصرفي للعينة؟ 2. هل يوجد علاقة أثر لدرجة التعثر المصرفي في القيمة السوقية للمصرف وحجم تداول أسهمه؟ 3. هل توجد علاقة ارتباط بين التعثر المصرفي والقيمة السوقية للمصرف وحجم تداول أسهمه؟
النتائج التي تم التوصل اليها.	كشف النتائج التحليل الاحصائي قبول الفرضية الرئيسية(وجود علاقة تأثير للتعثر المالي المقاسة بقيمة (Z) في حجم التداول بمقدار (0.72), وهي علاقة تأثير ايجابية أي عند زيادة قيمة (Z) وحدة واحدة سيزداد حجم بنفس النسبة.

المقدمة والمنهجية

4. دراسة (رقية كريم عباس, 2019):

العنوان	تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين
المشكلة	تعاني أغلب المصارف العراقية وبالأخص مصرف الرافدين من مشكلة التعثر المصرفي نتيجة ارتفاع حجم القروض المتعثرة التي تعرقل ممارسة المصرف لنشاطه.
النتائج التي تم التوصل إليها	إن ضعف متابعة المصرف للقروض بعد منحها يؤدي إلى ضياع الأموال وخسارتها، وارتفاع حجم القروض المتعثرة في مصرف الرافدين نتيجة تلكؤ المقترضين بسدادها وتهرب بعضهم منها

5. دراسة (عقيل دخيل كريم, 2018):

العنوان	قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التعثر المالي للمصارف العراقية/ دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية.
مرتبة الدراسة	رسالة ماجستير
المشكلة	تتمثل مشكلة البحث من خلال عدم وجود سياسة مناسبة يتم من خلال قياس مخاطر الائتمان لدى المصارف العراقية والذي ينعكس على زيادة ظاهرة حدوث التعثر المالي الذي من الممكن أن تواجهه المصارف، إذ أن أغلب المصارف العراقية تواجه مشكلة الـ (الديون غير الموافقة أو المشطوبة) والتي يزيد من المخاطر المالية والمستقبلية، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية : 1. هل توجد امكانية لقياس المخاطر الائتمانية للمصارف العراقية؟ 2. هل توجد علاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي والتنبؤ بالتعثر المالي الذي من الممكن أن تواجهه المصارف؟
النتائج التي تم التوصل إليها	إن عملية قياس مخاطر الائتمان تلعب دوراً مهماً في معرفة المصارف التي من الممكن أن تواجه التعثر المالي بالمستقبل، بالإضافة إلى أن ظاهرة التعثر المالي تعد من الظواهر المهمة والتي تستوجب التحوط لها من قبل المصارف العراقية.

6. دراسة (عبد العزيز, بن محمد السهلاوي, 2018):

العنوان	محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية/ دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية)
مرتبة الدراسة	دراسة حالة

المقدمة والمنهجية

المشكلة	ما هي طبيعة العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان، معدل البطالة، متوسط دخل الفرد، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود، حجم القروض الاستهلاكية؟
النتائج التي تم التوصل إليها	إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي تمثلت بـ : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم الائتمان المصرفي، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود، بينما لم يكن دور لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة ومتوسط دخل الفرد، وحجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي.

7. دراسة (موفق أحمد علي السيدية, 2016) :

العنوان	(قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod / دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية).
مرتبة الدراسة	دراسة حالة
المشكلة	تكمن مشكلة البحث في تعرض المصارف إلى مخاطر الائتمان والتي تتمثل بشكل كبير في القروض المتعثرة وهنا يمكن تلخيص البحث في أثاره التساؤلات الآتية : 1. ما مدى تأثير القروض المتعثرة في فشل المصارف قيد الدراسة؟ 2. هل أن للقروض في المصارف دوراً أساسياً في حصول تلك الأزمة؟
النتائج التي تم التوصل إليها	بروز خطر التركيز الائتماني مرتبط ارتباطاً دقيقاً باستراتيجية عمل المصارف، فخطر التركيز له تأثير مباشر على حدوث الخسائر في محفظة المصرف وهو ما يؤثر على رأس المال وقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته.

8. دراسة (Reham Nasser farag and others, 2021) :

العنوان	Financial stumbling Detection Model for SMEs
مرتبة الدراسة	رسالة ماجستير
المشكلة	لا يزال الحصول على التمويل من أكبر الموارد في كل مكان من العقبات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم ويمنعهم من التطور .
النتائج التي تم التوصل إليها.	واجه الباحث تحديات كبيرة من الصعوبة في احد الازونات لإجراء المقابلات مع أصحاب الأسهم في الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى صعوبة الحصول على التمويل من خلال البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها.

9. دراسة (Miglani, et al, 2015) :

<p>Voluntary Corporate government structure and financial distress Evidence from Australia. هيكل حوكمة الشركات التطوعي والتعثر المالي (دليل من استراليا).</p>	<p>العنوان</p>
<p>رسالة ماجستير</p>	<p>مرتبة الدراسة</p>
<p>عدم وجود دليل يدعم الفرضية بأن التبني لآليات محددة من آليات الحوكمة مفيد للشركات في تقليل مخاطر حدوث التعثر المالي, ومن آليات الحوكمة المحددة المشار اليها وجود مستوى أعلى من حملة الأسهم (Stockholder) بعدد كبير ملكية المدراء.</p>	<p>المشكلة</p>
<p>تبين أن دليل على وجود علاقة سببية بين الحوكمة والتعثر المالي, وليس العكس حيث أن ادراك وجود التعثر المالي يؤدي إلى اصلاح هيكل حوكمة الشركات.</p>	<p>النتائج التي تم التوصل اليها.</p>

مدى الافادة من الدراسات السابقة :

1. تزويد الباحث بالأفكار التي تناولتها الدراسة السابقة في التعرف على الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة.
2. الاستعانة بها كمصادر لدعم الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة.
3. استخدام نسب مختصة في تقييم الأداء المالي للشركات أو المصارف.
4. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمصارف أو الشركات عينة البحث.

مميزات الدراسة الحالية :

- 1- اغلب الدراسات السابقة اعتمدت في تحليلها على نسب مالية كلاسيكية ، أما ما يميز هذه الدراسة فقد اعتمدت على نسب كلاسيكية والنسب الحديثة
- 2- أستخدم الباحث العديد من المؤشرات (معدلات التغير السنوي ، مؤشرات الاداء المصرفي ، السيولة ، الربحية ، التوظيف ، المديونية ، كفاية رأس المال ، مؤشرات نموذج Sherrod) والتي تساهم جميعها في بيان مدى احتمالية التعثر المالي.

3- لم تتطرق الدراسات السابقة الى افتراض أن هنالك علاقة بين مؤشرات الاداء المصرفي المذكورة اعلاه ونموذج Sherrod او احد النماذج المختصة في تحديد التعثر من اجل الوصول الى دلائل مشتركة في التنبؤ بالتعثر المالي.

المقدمة :

يعد التعثر المالي أحد مؤشرات التهديد التي تتعرض لها المصارف التجارية في ظل التحديات التي تواجه التطورات العالمية على هذا القطاع الاقتصادي المهم، وان التعثر المالي من الظواهر المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف، حيث أنّ أي مصرف قد يتعرض الى التعثر المالي ومن ثم يصاب بالخسارة، وأحياناً بالأفلاس مما يؤثر في سمعته المالية، وفي إطار السعي المستمر لتنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وتأمين وتعميق سلامة العمل المصرفي، وإدخال التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة المصرفية يجب إعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي العراقي ومؤسساته لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقادرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي، وذلك من خلال ايجاد أساليب لمواجهة المشكلات المالية والمصرفية وللتغلب على المشكلات التي تواجهها تلك المصارف لابد من زيادة رؤوس أموال المصارف واستعمال خدمات مصرفية أكثر حداثة، كما وإن الأداء المالي هو مؤشر يقيس كيفية أداء المصارف التجارية من خلال عملية التحليل المالي وبوساطة مؤشرات كل من (السيولة والربحية والمديونية وكفاية رأس المال) يتم تقييم أداء المصارف ومعرفة المصرف هل هو بوضع جيد أم سيء أم معرض للخطر، ويتم من خلال تحليل المؤشرات المالية الرئيسية الآتية: (الموجودات، الائتمان النقدي المباشر، الودائع، رأس المال الاسمي أو الممتلك وصافي الربح)، والتي تعكس المركز المالي لكل مصرف من مصارف عينة البحث والمتمثلة بـ (مصرف بابل ، مصرف الشمال ، مصرف المتحد ومصرف الاقتصاد).

أهمية البحث :

وتأتي أهمية البحث من كون موضوع التعثر المالي وعلاقته بالأداء المصرفي يساعد متخذي القرار (الادارة العامة) من خلال مؤشرات الأداء المالي للمصرف على تجنب المخاطر والمشكلات التي تواجه النشاط المصرفي، فضلاً عن الأهمية البارزة للتعثر المالي والأداء المصرفي ودورها في تقوية وتعزيز رأس المال وزيادة حجم وجودة موجودات المصرف واتباع أفضل الممارسات والمعايير من أجل تحقيق أهدافها من جهة وتحقيق الاستقرار المصرفي من جهة أخرى.

مشكلة البحث :

يؤدي التعثر المالي الى ضعف الثقة بين الزبون والمصرف ومن ثم فإن عدم امكانية ايجاد الحلول من قبل ادارة المصرف سيؤول للخسارة ومن ثم الافلاس والخروج من النظام المصرفي، وتكمن مشكلة دراستنا في الأجابة على التساؤلات الآتية :

١. هل هنالك علاقة ارتباط بين التعثر المالي والأداء المصرفي ؟
٢. هل التعثر المالي يؤثر تأثيراً سلبياً في الأداء المصرفي ؟
٣. هل تنعكس آثار التعثر المالي في مزولة الاداء المصرفي ؟

فرضية البحث :

- الفرضية الاولى : (أن نموذج (Sherrod) له قدرة تنبؤية على أكتشاف التعثر المالي والحد من مخاطره).
- الفرضية الثانية : (هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي).
- الفرضية الثالثة : (هنالك تاثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات التعثر المالي في مؤشرات الاداء المصرفي).

أهداف البحث :

١. التعرف على واقع التعثر المالي للمصارف عينة البحث.
٢. تحليل مؤشرات الأداء المصرفي في المصارف عينة البحث.
٣. استعمال النماذج الرياضية لتحديد التعثر المالي لدى عينة البحث.
٤. استعمال القياس الاحصائي لمعرفة أثر العلاقة بين التعثر المالي والاداء المصرفي.

منهجية البحث:

أعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاستعانة بالكتب العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث عن طريق جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمصارف عينة البحث. والاسلوب الاحصائي وذلك بالاستعانة في الأساليب الاحصائية في اختبار وتقدير النتائج.

متغيرات البحث :

المقدمة والمنهجية

١. المتغير المستقل : التعثر المالي.

٢. المتغير التابع : مؤشرات الاداء المصرفي كل من (السيولة ، الربحية ، التوظيف ، المديونية ، الكفاية الحدية لرأس المال).

حدود البحث:

١. الحدود المكانية : تم اختيار أربع مصارف خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وشملت كل من (مصرف بابل، مصرف الشمال، المصرف المتحد ومصرف الاقتصاد).
٢. الحدود الزمانية : وتتمثل بالمدة الزمنية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).

هيكلية البحث :

قسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، ضم الفصل الأول منها الإطار المفاهيمي للتعثر المالي والأداء المصرفي، اما الفصل الثاني فقد تطرق إلى تحليل مؤشرات النمو السنوي (معدل التغير السنوي) وتناول الاطار التطبيقي من خلال مؤشرات الأداء المصرفي ومؤشرات نموذج (Sherrod) لتحديد التعثر المالي والأداء المصرفي للمصارف عينة البحث، في حين تناول الفصل الثالث الإطار التطبيقي لبيان العلاقة بين التعثر المالي ومؤشرات الاداء المصرفي باستعمال القياس الاحصائي.

الدراسات السابقة :

أحتل موضع التعثر المالي وعلاقته في الأداء المصرفي أهمية كبيرة في الدراسات والابحاث الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ومن ثم أختص موضوع بحثنا بأثر العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي لعينة من المصارف العراقية العاملة في القطاع الخاص، وسنذكر مجموعة من البحوث والدراسات المتعلقة بالتعثر المالي والأداء المصرفي ومقارنتها بدراستنا وهي كالاتي:

المقدمة والمنهجية

أولاً- الدراسات العربية

١. دراسة (بتول شكيب ذنون أحمد الراوي، ٢٠٢١) :

العنوان	تقدير وتحليل العوامل المحددة للتعثر المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)
مرتبة البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تتخلص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية : ١. ماهي مؤشرات التدفقات النقدية الأكثر ملائمة لمتطلبات البيئة الصناعية؟ ٢. هل تساعد مؤشرات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات الصناعية العراقية؟ ٣. هل تساعد مؤشرات التدفقات النقدية من التنبؤ بالتعثر من خلال صياغة نموذج يتنبأ بتعثر الشركات الصناعية العراقية؟
النتائج التي تم التوصل اليها.	يمكن للانموذج الذي تم التوصل اليه التنبؤ بتعثر الشركات في السنة الأولى التي تسبق التعثر وبدرجة (٨٧,٥%) والتنبؤ في السنة الثانية والثالثة التي تسبق التعثر بدرجة (٦٢,٥%).

٢. دراسة (كرار قاسم سحيب، ٢٠٢٠) :

العنوان	تأثير التعثر المصرفي في مؤشري القيمة السوقية وحجم التداول لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٨).
مرتبة البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تكمن مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية: ١. الى أي مدى يفسر نموذج (Sherrod) التعثر المصرفي للعينة؟ ٢. هل يوجد علاقة أثر لدرجة التعثر المصرفي في القيمة السوقية للمصرف وحجم تداول أسهمه؟ ٣. هل توجد علاقة ارتباط بين التعثر المصرفي والقيمة السوقية للمصرف وحجم تداول أسهمه؟
النتائج التي تم التوصل اليها.	كشفت النتائج التحليل الاحصائي قبول الفرضية الرئيسية (وجود علاقة تأثير للتعثر المالي المقاسة بقيمة (Z) في حجم التداول بمقدار (٠,٧٢)، وهي علاقة تأثير ايجابية أي عند زيادة قيمة (Z) وحدة واحدة سيزداد الحجم بنفس النسبة.

المقدمة والمنهجية

٣. دراسة (رقية كريم عباس، ٢٠١٩):

العنوان	تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين
مرتبة البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تعاني أغلب المصارف العراقية وبالأخص مصرف الرافدين من مشكلة التعثر المصرفي نتيجة ارتفاع حجم القروض المتعثرة التي تعرقل ممارسة المصرف لنشاطه.
النتائج التي تم التوصل اليها	إن ضعف متابعة المصرف للقروض بعد منحها يؤدي إلى ضياع الأموال وخسارتها، وارتفاع حجم القروض المتعثرة في مصرف الرافدين نتيجة تلك المقترضين بسدادها وتهرب بعضهم منها.

٤. دراسة (عقيل دخيل كريم، ٢٠١٨):

العنوان	قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التعثر المالي للمصارف العراقية/ دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية.
مرتبة البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تتمثل مشكلة البحث بعدم وجود سياسة مناسبة يتم من خلال قياس مخاطر الائتمان لدى المصارف العراقية والذي ينعكس على زيادة ظاهرة حدوث التعثر المالي الذي من الممكن أن تواجهه المصارف، إذ أن أغلب المصارف العراقية تواجه مشكلة ال (الديون غير الموافقة أو المشطوبة) والتي يزيد من المخاطر المالية والمستقبلية، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية: ١. هل هناك امكانية لقياس المخاطر الائتمانية للمصارف العراقية؟ ٢. هل هناك علاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي والتنبؤ بالتعثر المالي الذي من الممكن أن تواجه المصارف؟
النتائج التي تم التوصل اليها	إن عملية قياس مخاطر الائتمان تؤدي دوراً مهماً في معرفة المصارف التي يمكن ان تواجه التعثر المالي مستقبلاً، فضلاً عن أن ظاهرة التعثر المالي تعد من الظواهر المهمة والتي تستوجب التحوط لها من قبل المصارف العراقية.

٥. دراسة (عبد العزيز، بن محمد السهلوي، ٢٠١٨):

العنوان	محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية".
مرتبة البحث	دراسة حالة
المشكلة	ما هي طبيعة العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النتائج المحلي الاجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان، معدل البطالة، متوسط دخل الفرد،

المقدمة والمنهجية

أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود، حجم القروض الاستهلاكية؟	
إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي تمثلت بـ : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم الائتمان المصرفي، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود، بينما لم يكن دور لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة ومتوسط دخل الفرد، وحجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي.	النتائج التي تم التوصل إليها

٦. دراسة (موفق أحمد علي السيدية، ٢٠١٦) :

(قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod / دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية).	العنوان
دراسة حالة	مرتبة البحث
تكمن مشكلة البحث في تعرض المصارف إلى مخاطر الائتمان والتي تتمثل بشكل كبير في القروض المتعثرة وهنا يمكن تلخيص البحث في أثاره التساؤلات الآتية : ١. ما مدى تأثير القروض المتعثرة في فشل المصارف قيد البحث؟ ٢. هل أن للقروض في المصارف دوراً أساسياً في حصول تلك الأزمة؟	المشكلة
بروز خطر التركيز الائتماني مرتبط ارتباطاً دقيقاً باستراتيجية عمل المصارف، فخطر التركيز له تأثير مباشر على حدوث الخسائر في محفظة المصرف وهو ما يؤثر على رأس المال وقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته.	النتائج التي تم التوصل إليها

ثانياً- الدراسات الأجنبية

١. دراسة (Reham Nasser farag and others ، 2021) :

Financial stumbling Detection Model for SMEs نموذج كشف التعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة	العنوان
دراسة حالة	مرتبة البحث
لا يزال الحصول على التمويل من أكبر الموارد في كل مكان من العقبات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم ويمنعهم من التطور.	المشكلة
أن ظاهرة التعثر المالي لا تحدث فجأة ولكنها تعكس النتائج النهائية لمجموعة من التراكمات والمضاعفات مما يدعي اصحاب الاسهم الى القيام بعملية التمويل من اجل تغطية الالتزامات.	النتائج التي تم التوصل إليها.

٢. دراسة (Miglani et al, 2015) :

Voluntary Corporate government structure and financial distress Evidence from Australia. هيكل حوكمة الشركات التطوعي والتعثر المالي (دليل من استراليا).	العنوان
رسالة ماجستير	مرتبة البحث
عدم وجود دليل يدعم الفرضية بأن التبنّي لآليات محددة من آليات الحوكمة مفيد للشركات في تقليل مخاطر حدوث التعثر المالي، ومن آليات الحوكمة المحددة المشار إليها وجود مستوى أعلى من حملة الأسهم (Stockholder) بعدد كبير مما يزيد من اصحاب الملكية (متخذي القرار).	المشكلة
لقد توصلت النتائج الى وجود علاقة سببية بين الحوكمة والتعثر المالي، وليس العكس حيث أن ادراك وجود التعثر المالي قبل فوات الاوان يؤدي إلى اصلاح هيكل حوكمة الشركات.	النتائج التي تم التوصل إليها.

مدى الافادة من الدراسات السابقة :

١. تزويد الباحث بالأفكار التي تناولتها البحث السابقة في التعرف على الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث.
٢. استعمال نسب مختصة في تقييم الأداء المالي للشركات أو المصارف.
٣. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمصارف أو الشركات عينة البحث.

مزايا البحث الحالية :

- ١- ان اغلب الدراسات السابقة اعتمدت في تحليلها على نسب مالية كلاسيكية ، أما بحثنا هذا فقد اعتمد على بعض النسب الكلاسيكية و الاعتماد بشكل أكبر على النسب الحديثة.
- ٢- توظيف الباحث للعديد من المؤشرات الا وهي (معدلات التغير السنوي ، مؤشرات الاداء المصرفي ، السيولة ، الربحية ، التوظيف ، المديونية ، كفاية رأس المال ونموذج Sherrod) والتي تساهم جميعاً في بيان مدى احتمالية التعثر المالي.
- ٣- لم تتطرق الدراسات السابقة الى وجود علاقة بين التعثر المالي المتمثل بنموذج (Sherrod) او احد النماذج المختصة في تحديد التعثر مع مؤشرات الاداء المصرفي المذكورة اعلاه من اجل الوصول الى دلائل مشتركة في التنبؤ بالتعثر المالي والحد من مخاطره.